

بنك الخليج ش.م.ك.ع.

البيانات المالية

31 ديسمبر 2022

تقرير مراقبى الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة المساهمين
بنك الخليج ش.م.ك.ع.

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية لبنك الخليج ش.م.ك.ع. ("البنك")، والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2022 وبيانات الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتغيرات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ والإيضاحات حول البيانات المالية، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، أن البيانات المالية المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي للبنك كما في 31 ديسمبر 2022 وعن أدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المتتبعة من قبل بنك الكويت المركزي والمطبقة في دولة الكويت.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا طبقاً لتلك المعايير موضحة بمزيد من التفاصيل في تقريرنا في قسم "مسؤوليات مراقبى الحسابات عن تدقيق البيانات المالية". ونحن مستقلون عن البنك وفقاً لميثاق الأخلاقيات المهنية الدولي للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) ("الميثاق"). وقد قمنا بالوفاء بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لمتطلبات الميثاق. وإننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأي التدقيق.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية، في حكمنا المهني، هي تلك الأمور التي كانت الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية للسنة الحالية. وتم عرض هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية لكل وإبداء رأينا حولها دون إبداء رأي منفصل حول هذه الأمور. فيما يلي تفاصيل أمور التدقيق الرئيسية وكيفية معالجتنا لكل أمر من هذه الأمور في إطار تدقيقنا له.

خسائر الائتمان للقروض والسلف

يتم تسجيل خسائر الائتمان للقروض والسلف ("التسهيلات الائتمانية") المنوحة إلى العملاء والبنوك إما حسب خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9: الأدوات المالية ("المعيار الدولي للتقارير المالية 9") والمحددة التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصص المطلوب وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، أيهما أعلى، حول تصنيف التسهيلات الائتمانية واحتساب المخصص المتعلق بها ("قواعد بنك الكويت المركزي")، كما هو مفصح عنها في السياسات المحاسبية ضمن الإيضاحين 2 و12 حول البيانات المالية.

تقرير مراقب الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة المساهمين
بنك الخليج ش.م.ب.ع. (تمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية (تمة)

أمور التدقيق الرئيسية (تمة)

خسائر الائتمان للفروض والسلف (تمة)

إن الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 والمحددة طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي يعتبر سياسة محاسبية معقدة وتتطلب إصدار أحكام جوهرية عند تطبيقها. تستند خسائر الائتمان المتوقعة إلى أحكام الإدارة التي يتم اتخاذها لتقدير الزيادة الجوهرية في خسائر الائتمان وتصنيف التسهيلات الائتمانية إلى عدة مراحل وتحديد وقوع حالات التعرّض وإعداد نماذج تقدير احتمالية تعرّض العملاء وتقدير التدفقات النقدية الناتجة من إجراءات الاسترداد أو تحقق الضمانات.

إن الاعتراف بالمخصل المحدد مقابل التسهيلات منخفضة القيمة طبقاً لقواعد بنك الكويت المركزي يستند إلى تعليمات بنك الكويت المركزي حول الحد الأدنى للمخصص المعترف به بالإضافة إلى أي مخصص إضافي يتم تسجيله استناداً إلى تقدير الإدارة حول التدفقات النقدية المتعلقة بذلك التسهيل الائتماني.

نظرًا لأهمية التسهيلات الائتمانية وما يرتبط بها من حالات عدم التأكيد حول التقديرات والأحكام التي يتم إصدارها لاحتساب انخفاض القيمة، يعتبر هذا الأمر كأحد أمور التدقيق الرئيسية. ويزداد ذلك نتيجة ازدياد حالة عدم التأكيد الجوهرية من التقديرات بسبب الضغوط الناتجة عن التضخم المرتفع وبيئة الأعمال القائمة على معدلات الفائدة المرتفعة.

تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها تقدير عملية وضع وتنفيذ أدوات الرقابة والمدخلات والافتراضات المستخدمة من قبل البنك في تطوير النماذج بالإضافة إلى أدوات الرقابة الخاصة بالحكومة والمراجعة والتي تستند إليها الإدارة في تحديد مدى مطابقة خسائر الائتمان. كما تم تحديث إجراءات التدقيق لكي تشمل مراعاة الضغوط الناتجة عن التضخم المرتفع وبيئة الأعمال القائمة على معدلات الفائدة المرتفعة بما فيها التركيز على التسهيلات الائتمانية المعاد جدولتها.

بالنسبة لخسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 والمحددة طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، قمنا باختيار عينات من تسهيلات الائتمان القائمة كما في تاريخ البيانات المالية وقد اشتملت على التسهيلات الائتمانية المعاد جدولتها كما قمنا بتقييم كيفية قيام البنك بتحديد الازدياد الملحوظ في مخاطر الائتمان والأساس المترتب على ذلك لتصنيف التسهيلات الائتمانية إلى مراحل مختلفة. وتم الاستعانة بالمتخصصين لدينا لمراجعة نموذج خسائر الائتمان المتوقعة من حيث البيانات الأساسية والطرق والافتراضات المستخدمة للتحقق من توافقها مع متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية 9 وتعليمات بنك الكويت المركزي. وبالنسبة لعينة التسهيلات الائتمانية، قمنا بتقييم معايير البنك لعملية تحديد المراحل وقيمة التعرض عند التعرّض وأحتمالية التعرّض ومعدل الخسارة عند التعرّض بما في ذلك ملاءمة وقيمة الضمان المحاسب في نماذج خسائر الائتمان المتوقعة المستخدمة من قبل البنك بالإضافة إلى التعليمات التي تم مراعاتها من قبل الإدارة في ضوء التأثيرات الاقتصادية الحالية لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة مع مراعاة تعليمات بنك الكويت المركزي. كما قمنا بتقييم المدخلات والافتراضات المتعددة المستخدمة من قبل إدارة البنك لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة.

إضافة إلى ذلك، وبالنسبة لمتطلبات المخصصات التي حدتها قواعد بنك الكويت المركزي، قمنا بتقييم معايير تحديد ما إذا كان هناك ضرورة لاحتساب آية خسائر الائتمان طبقاً للتعليمات ذات الصلة وما إذا كان يتم احتسابها طبقاً لذلك عند الضرورة. وبالنسبة للعينات المختارة والتي اشتملت على التسهيلات الائتمانية المعاد جدولتها، قمنا بالتحقق مما إذا كانت إدارة البنك قد قامت بتحديد كافة حالات انخفاض القيمة. وبالنسبة للعينات المختارة التي اشتملت أيضاً على تسهيلات ائتمانية منخفضة القيمة، قمنا أيضاً بتقييم الضمان والتحقق من احتساب المخصصات الناتجة.

تقرير مراقبى الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة المساهمين
بنك الخليج ش.م.ك.ع. (تمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية (تمة)

معلومات أخرى مدرجة في التقرير السنوي للبنك لسنة 2022 إن الإدارة هي المسؤولة عن هذه المعلومات الأخرى. يتكون قسم "المعلومات الأخرى" من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للبنك لسنة 2022، بخلاف البيانات المالية وتقرير مراقبى الحسابات حولها. لقد حصلنا على تقرير مجلس إدارة البنك، قبل تاريخ تقرير مراقبى الحسابات، ونتوقع الحصول على باقى أقسام التقرير السنوي للبنك للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 بعد تاريخ تقرير مراقبى الحسابات.

إن رأينا حول البيانات المالية لا يغطي المعلومات الأخرى ولم نعبر عن أي تأكيد أو نتيجة تدقيق حولها.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى المبينة أعلاه وتحديد ما إذا كانت غير متوافقة بصورة مادية مع البيانات المالية أو حسبما وصل إليه علمنا أثناء التدقيق أو وجود أي أخطاء مادية بشأنها.

وإذا ما توصلنا إلى وجود أي أخطاء مادية في هذه المعلومات الأخرى، استناداً إلى الأعمال التي قمنا بها على المعلومات الأخرى والتي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مراقبى الحسابات، فإنه يتبعنا علينا إدراج تلك الواقع في تقريرنا. ليس لدينا ما يستوجب إدراجها في تقريرنا فيما يتعلق بهذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحكومة عن البيانات المالية إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المتتبعة من قبل بنك الكويت المركزي والمطبقة في دولة الكويت وعن أدوات الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية، تتحمل الإدارة مسؤولية تقييم قدرة البنك على متابعة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية مع الإفصاح، متى كان ذلك مناسباً، عن الأمور المتعلقة بأساس مبدأ الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبى ما لم تعترض الإدارة تصفية البنك أو وقف أعماله أو في حالة عدم توفر أي بديل واقعي سوى اتخاذ هذا الإجراء.

يتحمل المسؤولون عن الحكومة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد البيانات المالية للبنك.

مسؤوليات مراقبى الحسابات عن تدقيق البيانات المالية إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية بكل خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير مراقبى الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التوصل إلى تأكيد معقول يمثل درجة عالية من التأكيد إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تنتهي دائماً باكتشاف الأخطاء المادية في حال وجودها. وقد تنشأ الأخطاء عن الغش أو الخطأ وتحتاج مادية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر بصورة فردية أو مجتمعة على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية.

تقرير مراقبى الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة المساهمين
بنك الخليج ش.م.ك.ع. (تمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية (تمة)

مسؤوليات مراقبى الحسابات عن تدقيق البيانات المالية (تمة)
كجزء من التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، اتخذنا أحكاماً مهنيةً وحافظنا على الحيطة المهنية خلال أعمال التدقيق. كما قمنا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ ووضع وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة لتلك المخاطر، وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إثبات رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ مادي ناتج عن الغش تفوق مخاطر عدم اكتشاف ذلك الناتج عن الخطأ؛ حيث إن الغش قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الإهمال المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- فهم أدوات الرقابة الداخلية ذات الصلة بعملية التدقيق لوضع إجراءات التدقيق للظروف ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية أدوات الرقابة الداخلية لدى البنك.
- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل الإدارة.
- التوصل إلى مدى ملاءمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية المحاسبية والقيام، استناداً إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، بتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكيد مادي متعلق بالأحداث أو الظروف والذي يمكن أن يثير شكًا جوهرياً حول قدرة البنك على متابعة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية. وفي حالة التوصل إلى وجود عدم تأكيد مادي، يجب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار، في تقرير مراقبى الحسابات، الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية أو تعديل رأينا في حالة عدم ملاءمة الإفصاحات. تستند نتائج تدققتنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقبى الحسابات. على الرغم من ذلك، قد تسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف البنك عن مواصلة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها بما في ذلك الإفصاحات وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية تعبر عن المعاملات الأساسية والأحداث ذات الصلة بأسلوب يحقق العرض العادل.

إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحكومة حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرياً في أدوات الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها أثناء أعمال التدقيق.

نزوء أيضاً المسؤولين عن الحكومة ببيان يفيد بالتزامنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة فيما يختص بالاستقلالية، ونبلغهم أيضاً بكافة العلاقات والأمور الأخرى التي نرى بصورة معقولة أنها من المحتمل أن تؤثر على استقلاليتنا بالإضافة إلى الإجراءات المتخذة للحد من التهديدات والتدابير المطبقة، متى كان ذلك مناسباً.

ومن خلال الأمور التي يتم إبلاغ المسؤولين عن الحكومة بها، نحدد تلك الأمور التي تشكل الأمور الأكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية للسنة الحالية، ولذلك تعتبر هي أمور التدقيق الرئيسية. إننا نوضح عن هذه الأمور في تقرير مراقبى الحسابات الخاص بما لم يمنع القانون أو اللوائح الإفصاح العلني عن هذه الأمور أو، في أحوال نادرة جداً، عندما نتوصل إلى أن أمراً ما يجب عدم الإفصاح عنه في تقريرنا لأنه من المتوقع بشكل معقول أن النتائج العكسية المترتبة على هذا الإفصاح تتجاوز المكافئ العامة له.

تقرير مراقب الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة المساهمين
بنك الخليج ش.م.ك.ع. (تمة)

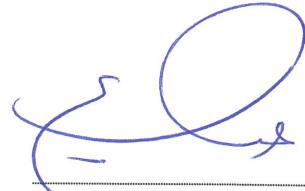
تقرير حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

في رأينا أيضاً أن البنك يحتفظ بدقائق محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية والبيانات الواردة في تقرير مجلس إدارة البنك فيما يتعلق بهذه البيانات المالية منتفقة مع ما هو وارد في هذه الدفاتر، وأننا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق، كما أن البيانات المالية تتضمن جميع المعلومات التي تتطلبها التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعليمات بنك الكويت المركزي رقم 2 / رب، ر ب / إ / 336 المؤرخ 24 يونيو 2014 والتعديلات اللاحقة له ورقم 2 / رب، ر ب / إ / 342 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 والتعديلات اللاحقة له على التوالي، وقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 والتعديلات اللاحقة له ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة لها، وعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك والتعديلات اللاحقة لهما، وأنه قد أجري الجرد وفقاً للأصول المرعية. حسبما وصل إليه علمنا واعتقادنا لم تقع مخالفات للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعليمات بنك الكويت المركزي رقم 2 / رب، ر ب / إ / 336 المؤرخ 24 يونيو 2014 والتعديلات اللاحقة له ورقم 2 / رب، ر ب / إ / 342 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 والتعديلات اللاحقة له على التوالي، ولقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 والتعديلات اللاحقة له ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة لها، أو لعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك والتعديلات اللاحقة لهما، خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.

تبين أيضاً أنه خلال تدقيقنا لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 والتعديلات اللاحقة له في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرافية والتعليمات المتعلقة به خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.



طلال يوسف المزیني
سجل مراقب الحسابات رقم 209 فئة أ
ديلويت وتوش - الوزان وشركاه



عبد الكريم عبدالله السمداان
سجل مراقب الحسابات رقم 208 فئة أ
إرنست و يونغ
العيان والعصيمي وشركاه

2 فبراير 2023
الكويت

2021 ألف دينار كويتي	2022 ألف دينار كويتي	إيضاحات	
185,994	244,463	4	إيرادات فوائد
(53,681)	(102,272)	5	مصروفات فوائد
132,313	142,191		صافي إيرادات فوائد
27,428	26,498	6	صافي أتعاب وعمولات
9,058	10,292		صافي أرباح من التعامل بالعملات الأجنبية والأدوات المالية المشتقة
679	799		إيرادات توزيعات أرباح
580	1,277		إيرادات أخرى
170,058	181,057		إيرادات التشغيل
47,712	55,550		مصروفات موظفين
2,628	2,718		تكليف إشغال
6,823	6,833		استهلاك
21,018	21,105		مصروفات أخرى
78,181	86,206		مصروفات التشغيل
91,877	94,851		ربح التشغيل قبل المخصصات / خسائر انخفاض القيمة
			تحميل مخصصات:
55,833	32,937	7	- محددة
3,603	4,936	12,18	- عامة
(11,943)	(8,008)	12	استردادات قروض، بالصافي بعد الشطب
110	(42)		صافي مخصص موجودات مالية أخرى
-	131	14	خسائر انخفاض قيمة موجودات أخرى
47,603	29,954		ربح التشغيل
44,274	64,897		مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
179	188	22	حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
446	648		ضربيّة دعم العمالة الوطنية
1,098	1,609		الزكاة
446	648		
42,105	61,804		ربح السنة
13	19	8	ربحية السهم الأساسية والمخففة (فلس)

ان الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 30 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

2021	2022	
ألف	ألف	
دينار كويتي	دينار كويتي	
42,105	61,804	ربح السنة
		إيرادات شاملة أخرى
		بنود لن يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل:
(807)	(1,040)	صافي التغيرات في القيمة العادلة لاستثمارات في أوراق مالية - أسهم
25	(40)	إعادة تقييم مباني ومعدات
(782)	(1,080)	خسائر شاملة أخرى للسنة
41,323	60,724	اجمالي الإيرادات الشاملة للسنة

2021 ألف دينار كويتي	2022 ألف دينار كويتي	الإيضاحات	الموجودات
942,495	929,888	9	نقد ونقد معادل
74,000	22,000	10	سندات خزينة حكومة الكويت
281,197	337,703	11	سندات بنك الكويت المركزي
124,642	131,222	9	ودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
278,451	262,786	12	قروض وسلف إلى بنوك
4,558,086	4,865,894	12	قروض وسلف إلى عملاء
141,941	128,935	13	استثمارات في أوراق مالية
120,705	134,392	14	موجودات أخرى
34,393	38,660		مباني ومعدات
6,555,910	6,851,480		مجموع الموجودات
<hr/>			
المطلوبات وحقوق الملكية	المطلوبات		
595,501	489,651	15	المستحق إلى بنوك
673,169	774,611	15	ودائع من المؤسسات المالية
4,303,995	4,246,837	16	ودائع العملاء
215,000	493,926	17	أموال مقرضة أخرى
101,753	126,432	18	مطلوبات أخرى
5,889,418	6,131,457		اجمالي المطلوبات
<hr/>			
حقوق الملكية	رأس المال		
304,813	320,053	19	أسهم منحة موصى بها
15,240	16,003	22	احتياطي إجباري
46,562	53,052	20	علاوة إصدار أسهم
153,024	153,024	20	احتياطي إعادة تقييم عقارات
18,194	18,154	20	احتياطي القيمة العادلة
2,374	1,549		أرباح مرحلة
144,442	158,188		
684,649	720,023		أسهم خزينة
(18,157)	-	21	
666,492	720,023		اجمالي حقوق الملكية
6,555,910	6,851,480		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية



انطوان صاهر
(الرئيس التنفيذي)



جاسم مصطفى بودي
(رئيس مجلس الإدارة)



2021 ألف دينار كويتي	2022 ألف دينار كويتي	إيضاحات	
42,105	61,804		أنشطة التشغيل
(679)	(799)		ربح السنة
6,823	6,833		تعديلات:
59,436	37,873	7,12,18	إيرادات توزيعات أرباح
110	(42)		استهلاك
-	131		مخصصات خسائر قروض
			صافي مخصص موجودات مالية أخرى
			خسائر انخفاض قيمة موجودات أخرى
			التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل قبل التغيرات في موجودات ومطلوبات التشغيل
107,795	105,800		
			النقد / (الزيادة) في موجودات التشغيل:
34,500	52,000		سدادات خزينة حكومة الكويت
(473)	(56,506)		سدادات بنك الكويت المركزي
(121,612)	(6,614)		ودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
(86,767)	15,011		قرض وسلف إلى بنوك
(497,449)	(344,210)		قرض وسلف إلى عملاء
(21,274)	(13,022)		موجودات أخرى
			(النقد) / (الزيادة في مطلوبات التشغيل:
44,958	(105,850)		المستحق إلى بنوك
(32,168)	101,442		ودائع من المؤسسات المالية
270,276	(57,158)		ودائع عملاء
12,851	23,862		مطلوبات أخرى
(289,363)	(285,245)		صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة التشغيل
			أنشطة الاستثمار
(22,498)	(54,262)		شراء استثمارات في أوراق مالية
52,085	65,508		متحصلات من بيع/استحقاق استثمارات في أوراق مالية
(7,138)	(11,140)		شراء مباني ومعدات
679	799		إيرادات توزيعات أرباح مستلمة
23,128	905		صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة الاستثمار
			أنشطة التمويل
115,000	278,926	17	صافي المتحصلات من أموال مقترضة أخرى
(15,056)	(21,078)	22	توزيعات أرباح مدفوعة
2,861	13,885		متحصلات من بيع أسهم خزينة
102,805	271,733		صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التمويل
(163,430)	(12,607)		صافي النقد في النقد والنقد المعادل
1,105,925	942,495		النقد والنقد المعادل في 1 يناير
942,495	929,888	9	النقد والنقد المعادل في 31 ديسمبر
			معلومات إضافية عن التدفقات النقدية
184,319	234,629		فوائد مستلمة
55,739	82,111		فوائد مدفوعة

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 30 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

بنك الخليج ش.م.ب.

السنة المتميزة في 31 ديسمبر 2022

الاحتياطيات		الإجمالي لألف دينار كويتي	أسهم خزينة للاندبيطارات الإجمالي لألف دينار كويتي	احتياطي القيمة العادلة لألف دينار كويتي	احتياطي عمران تقدير لألف دينار كويتي	احتياطي عمران تقدير لألف دينار كويتي	احتياطي السيولة لألف دينار كويتي	اسميه منحة المطال لألف دينار كويتي	رأس المال لألف دينار كويتي	اسميه بحثا لألف دينار كويتي	المجموع لألف دينار كويتي
الاحتياطيات	الاحتياطيات										
637,364	(24,536)	357,087	140,073	3,686	18,169	153,024	42,135	-	304,813		
42,105	(782)	42,105	42,105	-	(807)	25	-	-	-	-	
41,323	-	41,323	42,105	(807)	25	-	-	-	-	-	
(15,056)	-	(15,056)	(15,056)	-	-	-	-	-	-	-	
-	-	-	505	(505)	-	-	-	-	-	-	
6,379	6,379	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
(3,518)	-	(3,518)	(3,518)	-	-	-	-	-	-	-	
-	-	-	(4,427)	-	-	-	4,427	-	-	-	
-	-	(15,240)	(15,240)	-	-	-	-	15,240	-	-	
666,492	(18,157)	364,596	144,442	2,374	18,194	153,024	46,562	15,240	304,813		
61,804	-	61,804	61,804	-	-	-	-	-	-	-	
(1,080)	-	(1,080)	-	(1,040)	(40)	-	-	-	-	-	
60,724	-	60,724	61,804	(1,040)	(40)	-	-	-	-	-	
(21,078)	-	(21,078)	(21,078)	-	-	-	-	-	-	-	
-	-	-	-	-	-	-	-	(15,240)	15,240		
-	-	-	(215)	215	-	-	-	-	-	-	
18,157	18,157	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
(4,272)	-	(4,272)	(4,272)	-	-	-	-	-	-	-	
-	-	-	(6,490)	-	-	-	-	6,490	-	-	
-	-	(16,003)	(16,003)	-	-	-	-	-	16,003	-	
720,023	-	383,967	158,188	1,549	18,154	153,024	53,052	16,003	320,053		

التأسيس والتسجيل

1

إن بنك الخليج ش.م.ك.ع. ("البنك") هو شركة مساهمة عامة تم تأسيسها في دولة الكويت بتاريخ 29 أكتوبر 1960 وتسجيلها كمصرف لدى بنك الكويت المركزي. يتم إدراج أسهم البنك في بورصة الكويت. يقع المكتب المسجل للبنك في شارع مبارك الكبير، ص.ب. 3200، 13032 الصفا، مدينة الكويت.

تم التصريح بإصدار البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 وفقاً لقرار مجلس إدارة البنك بتاريخ 16 يناير 2023. لدى الجمعية العمومية السنوية للمساهمين صلاحية تعديل هذه البيانات المالية بعد إصدارها.

إن الأنشطة الرئيسية للبنك مبينة في إيضاح 27.

السياسات المحاسبية

2

أساس الإعداد

2.1

يتم إعداد البيانات المالية على أساس التكلفة التاريخية باستثناء الاستثمارات في أوراق مالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى والأدوات المالية المشتقة والأرض ملك حر والمباني المقاسة بالقيمة العادلة.

تم عرض البيانات المالية بالدينار الكويتي الذي يمثل العملة الرئيسية للبنك، مقربة إلى أقرب ألف (ألف دينار كويتي)، ما لم يذكر خلاف ذلك.

بيان الالتزام

تم إعداد البيانات المالية وفقاً لتعليمات مؤسسات الخدمات المالية الصادرة عن بنك الكويت المركزي في دولة الكويت. تتطلب هذه التعليمات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية في ضوء التعديلات التالية:

- أن يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية وفقاً لخسائر الائتمان المتوقعة المحاسبة طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التي ترافقها بنك الكويت المركزي أو المخصصات وفقاً لمتطلبات تعليمات بنك الكويت المركزي، أيهما أعلى؛ إلى جانب التأثير الناتج على الإفصاحات ذات الصلة؛ و

- أن يتم الاعتراف بخسائر التعديل للموجودات المالية الناتجة عن فترات تأجيل السداد الممنوعة إلى العملاء نتيجة نقش كوفيد-19 خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020، وفقاً لمتطلبات تعليمات بنك الكويت المركزي رقم 2 /رب/ رب 461/أ 2020. يجب أن يتم الاعتراف بخسائر التعديل المشار إليها في التعميم ضمن الأرباح المرحلية بدلاً من بيان الدخل طبقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية 9. ومع ذلك، يجب أن يتم الاعتراف بخسائر التعديل للموجودات المالية الناتجة عن أي فترات تأجيل سداد أخرى ممنوعة إلى العملاء ضمن بيان الدخل وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9. يتم الاعتراف بكافة خسائر التعديل المتقدمة بعد السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 في بيان الدخل. سيؤدي تطبيق هذه السياسة إلى تطبيق عرض محاسبى مختلف لخسائر التعديل في سنة 2020 مقارنة بسنة 2021.

يشار إلى الإطار المذكور أعلاه فيما يلي بـ "المعايير الدولية للتقارير المالية المتبعة من قبل بنك الكويت المركزي والمطبقة بدولة الكويت".

عرض البيانات المالية

يقوم البنك بعرض بيان مركزه المالي حسب ترتيب السيولة بشكل عام. يتم عرض تحليل يتعلق بالاسترداد أو التسوية في إيضاح 24 (د).

التغيرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات

2.2

إن السياسات المحاسبية المطبقة مماثلة لتلك المستخدمة في السنة السابقة باستثناء ما هو مبين أدناه. لم يتم البنك بالتطبيق المبكر لأي معايير أو تفسيرات أو تعديلات صادرة ولكن لم تسر بعد.

2 السياسات المحاسبية (تمة)

2.2 التغيرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات (تمة)

المعيار الدولي للتقارير المالية 9 الأدوات المالية – الرسوم ضمن اختبار "نسبة 10%" في حالة إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية

يتضمن التعديل توضيحات حول الرسوم التي تدرجها المنشأة ضمن التقييم الذي تجريه حول مدى اختلاف شروط الالتزام المالي الجديد أو المعدل بصورة جوهرية عن شروط الالتزام المالي الأصلي. تشمل هذه الرسوم فقط تلك المبالغ المسددة أو المستلمة فيما بين المقرض والمقرض مشتملةً على الرسوم المسددة أو المستلمة إما من قبل المقرض أو المقرض نيابةً عن الطرف الآخر. ليس هناك تعديل مماثل مقترن فيما يتعلق بمعيار المحاسبة الدولي 39 الأدوات المالية: الاعتراف والقياس.

وفقاً للأحكام الانتقالية، يقوم البنك بتطبيق التعديل على المطلوبات المالية المعدلة أو المتبادلة في أو بعد بداية فترة البيانات المالية السنوية التي تطبق خلالها المنشأة التعديل لأول مرة (تاريخ التطبيق المبدئي). لم يكن لهذه التعديلات أي تأثير على البيانات المالية للبنك حيث لم يكن هناك أي تعديلات على الأدوات المالية للبنك خلال الفترة.

لم يكن للتعديلات الأخرى على المعايير الدولية للتقارير المالية التي تسرى للفترة المحاسبية السنوية التي تبدأ اعتباراً من 1 يناير 2022 أي تأثير مادي على السياسات المحاسبية أو المركز أو الأداء المالي للبنك.

2.3 ملخص السياسات المحاسبية الهامة

أ. الأدوات المالية

تصنيف الأدوات المالية

يقوم البنك عند الاعتراف المبدئي بتصنيف موجوداته المالية كموجودات مقاسة لاحقاً بالتكلفة المطفأة وبالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى (مع أو دون إعادة إدراج الأرباح أو الخسائر إلى الأرباح أو الخسائر عند إلغاء الاعتراف بأدوات الدين وأدوات حقوق الملكية على التوالي)، وبالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يحدد البنك تصنيف الموجودات المالية استناداً إلى نموذج الأعمال الذي يتم من خلاله إدارة الموجودات وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية الخاصة بها.

تقييم نموذج الأعمال

يعكس نموذج الأعمال كيفية إدارة البنك للموجودات المالية لتحقيق تدفقات نقدية. ويقصد بذلك ما إذا كان هدف البنك يقتصر فقط على تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية من الموجودات أو تحصيل كلاً من التدفقات النقدية التعاقدية والتدفقات النقدية الناتجة من بيع الموجودات. وفي حالة عدم إمكانية تطبيق أي من المدفدين (كأن يتم الاحتفاظ بالموجودات المالية لأغراض المتاجرة)، يتم حينها تصنيف الموجودات المالية كجزء من نموذج أعمال "البيع" وقياسها وفقاً للقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. لا يتم تقييم نموذج أعمال البنك على أساس كل أداة على حدة ولكن على مستوى أعلى من المحافظ المجمعة ويستند إلى عوامل ملحوظة مثل:

- كيفية تقييم أداء نموذج الأعمال والموجودات المالية المحفظ بها ضمن نموذج الأعمال وكيفية رفع التقارير إلى موظفي الإدارة العليا للمنشأة؛ و
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (الموجودات المالية المحفظ بها ضمن نموذج الأعمال) وبالأخص طريقة إدارة تلك المخاطر.

يسند تقييم نموذج الأعمال إلى السيناريوهات المتوقعة بصورة معقولة دون وضع نموذج "السيناريو الأسوأ" أو "سيناريو حالات الضغط" في الاعتبار. في حالة تحقيق التدفقات النقدية بعد الاعتراف المبدئي بطريقة تختلف عن التوقعات الأصلية للبنك، لن يغير البنك من تصنيف الموجودات المالية المحفظ بها ضمن نموذج الأعمال، ولكنه سيدرج هذه المعلومات عند تقييم الموجودات المالية المستحدثة أو المشترأة مؤخراً في الفترات المستقبلية.

ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تنمية) 2.3

أ. الأدوات المالية (تنمية)

تصنيف الأدوات المالية (تنمية)

اختبار مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط

عندما يكون نموذج الأعمال مرتبطة بالاحتفاظ بالموجودات لتحصيل التدفقات النقدية أو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع معًا، يقوم البنك بتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية للأدوات المالية تمثل مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط ("اختبار مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط"). لأغراض هذا الاختبار، يُعرف "أصل المبلغ" بالقيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف المبدئي وقد يتغير على مدى عمر الأصل المالي (على سبيل المثال، في حالة مدفوعات أصل المبلغ أو إطفاء القسط/الخصم).

عند إجراء هذا التقييم، يضع البنك في اعتباره ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تتوافق مع ترتيب الإقرارات الأساسية؛ أي ما إذا كانت الفائدة تتضمن فقط المقابل لقاء القيمة الزمنية للأموال ومخاطر الائتمان ومخاطر الإقرارات الأساسية الأخرى وما إذا كان هامش الربح يتتوافق مع ترتيب الإقرارات الأساسية. عندما تؤدي الشروط التعاقدية إلى التعرض للمخاطر أو التقلب في التدفقات النقدية التعاقدية بما لا يتتوافق مع ترتيب الإقرارات الأساسية، يتم تصنيف الأصل المالي ذي الصلة وقياسه وفقاً لقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

يقوم البنك باعادة التصنيف فقط عند تغير نموذج أعماله المختص بإدارة تلك الموجودات. يتم إعادة التصنيف اعتباراً من بداية فترة البيانات المالية الأولى التالية للتغيير. من المتوقع أن تكون هذه التغييرات غير متكررة بشكل كبير ولم يقع أي منها خلال السنة.

الاعتراف/الغاء الاعتراف

يتم الاعتراف بالأصل المالي أو الالتزام المالي وفقاً لقيمة العادلة عندما يصبح البنك طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة. تضاف تكاليف المعاملات أو تخصم فقط فيما يتعلق بتلك الأدوات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

يتم إدراج كافة مشتريات ومبيعات الموجودات المالية بالطريقة الاعتيادية باستخدام طريقة المحاسبة عن تاريخ التسوية؛ أي تاريخ استلام البنك أو تسليمه للموجودات. يتم إدراج التغيرات في القيمة العادلة بين تاريخ المتاجرة وتاريخ التسوية في بيان الدخل أو في بيان الدخل الشامل وفقاً للسياسة المطبقة على الأداة ذات الصلة. إن المشتريات أو المبيعات بالطريقة الاعتيادية هي عمليات شراء أو بيع الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال إطار زمني يتم تحديده بصفة عامة وفقاً للوائح أو الأعراف السائدة في السوق.

لا يتم الاعتراف بالأصل المالي (كلياً أو جزئياً):

- عند انتهاء الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الأصل، أو
- عندما يحتفظ البنك بالحق في استلام التدفقات النقدية من الأصل ولكن يتحمل البنك التزاماً بدفع التدفقات النقدية المستلمة بالكامل دون تأخير مادي إلى طرف آخر بموجب ترتيب "القبض والدفع"، أو
- عندما يقوم البنك بتحويل حقوقه في استلام التدفقات النقدية من الأصل وعندما إما (أ) أن يقوم البنك بتحويل كافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل أو (ب) لا يقوم البنك بتحويل أو الاحتفاظ بكافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل ولكنه يفقد السيطرة على الأصل.

عندما يقوم البنك بتحويل حقوقه في استلام التدفقات النقدية من أصل أو الدخول في ترتيب القبض والدفع فإنه يقوم بتقييم إلى أي مدى كان يحتفظ بمخاطر ومزايا الملكية. وإذا لم يتم بتحويل أو الاحتفاظ بالمخاطر والمزايا الهامة للأصل أو لم يفقد السيطرة على الأصل، يستمر البنك في تسجيل الأصل المحول بمقدار استمراره في هذا الأصل. يتم قياس السيطرة المستمرة التي تأخذ شكل ضمان على الأصل المحول وفقاً لقيمة الدفترية الأصلية للأصل والحد الأقصى للمقابل الذي يتعين على البنك سداده، أيهما أقل.

عندما يأخذ استمرار السيطرة شكل خيار مكتوب / أو مشتري (بما في ذلك الخيار الذي تتم تسويته نقداً أو مخصص مماثل) للأصل المحول، فإن مقدار استمرار البنك في السيطرة هو قيمة الأصل المحول الذي يجوز للبنك إعادة شرائه، وذلك باستثناء إذا كان الخيار خيار شراء مكتوب (بما في ذلك الخيار الذي تتم تسويته نقداً أو مخصص مماثل) لأصل يتم قياسه وفقاً لقيمة العادلة، فإن مدى استمرار البنك في السيطرة محدد بقيمة العادلة للأصل المحول أو سعر ممارسة الخيار، أيهما أقل.

السياسات المحاسبية (تتمة) 2

ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة) 2.3

أ. الأدوات المالية (تتمة)

الاعتراف/إلغاء الاعتراف (تتمة)

لا يتم الاعتراف بالالتزام مالي عند الإفاء من الالتزام المرتبط بالمطلوبات أو الغاؤه أو انتهاء سريانه. عند استبدال التزام مالي قائم بالتزام آخر من نفس المفترض بشروط مختلفة بصورة جوهرية أو يتم تعديل شروط الالتزام القائم بصورة جوهرية، يتم معاملة مثل هذا الاستبدال أو التعديل كإلغاء اعتراف بالالتزام الأصلي واعتراف بالالتزام جديد ويتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي (أو جزء من الالتزام المالي) المطفا أو المحول إلى طرف آخر والمقابل المدفوع، بما في ذلك أي موجودات غير نقدية محولة أو مطلوبات مقدرة ضمن بيان الدخل.

قياس الأدوات المالية

يتم مبدئياً الاعتراف بكافة الأدوات المالية بالقيمة العادلة. تدرج تكاليف المعاملة فقط بالنسبة لتلك الأدوات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

يصنف البنك موجوداته المالية إلى فئات القياس التالية:

- التكلفة المطفأة؛ أو
- القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى؛ أو
- القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة

يقيس الأصل المالي بالتكلفة المطفأة في حالة استيفائه للشروطين التاليين ولا يتم تصنيفه كمدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- أن يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛ و
- أن تؤدي الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة إلى تدفقات نقدية تمثل مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط على أصل المبلغ القائم.

يتم تصنيف النقد والنقد المعدل وسندات خزينة حكومة الكويت وسندات بنك الكويت المركزي والودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والقروض والسلف إلى البنوك والقروض والسلف إلى العملاء وبعض الاستثمارات في أوراق الدين المالية وبعض الموجودات الأخرى كموجودات مالية مدرجة بالتكلفة المطفأة بواسطة طريقة معدل الفائدة الفعلي كما يتم عرضها بالصافي بعد خسائر الانتeman المتوقعة. يتم إدراج إيرادات الفوائد الناتجة من هذه الموجودات المالية ضمن "إيرادات فوائد" بواسطة طريقة معدل الفائدة الفعلي.

أدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى

يتم قياس أداة الدين وفقاً لقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى في حالة استيفائها للشروطين التاليين ولا يتم تصنيفها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- أن يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج أعمال يتحقق هدفه من خلال تحصيل كل من التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية؛ و
- أن تؤدي الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة إلى تدفقات نقدية تمثل مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط على أصل المبلغ القائم.

يتم تسجيل الحركات في القيمة الدفترية من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى باستثناء الاعتراف بأرباح أو خسائر انخفاض القيمة وإيرادات الفوائد وأرباح أو خسائر تحويل العملات الأجنبية للتكلفة المطفأة للأداة والتي يتم تسجيلها في بيان الدخل. عند إلغاء الاعتراف بأداة الدين، يعاد تصنيف الأرباح أو الخسائر المترافق المسجلة سابقاً ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى من حقوق الملكية إلى بيان الدخل، ويتم تسجيلها ضمن "أرباح محققة من بيع استثمارات في أوراق مالية". يتم إدراج إيرادات الفوائد من هذه الموجودات المالية ضمن "إيرادات فوائد" بواسطة طريقة معدل الفائدة الفعلي.

السياسات المحاسبية (تنمية) 2

ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تنمية) 2.3

أ. الأدوات المالية (تنمية)

قياس الأدوات المالية (تنمية)

أدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى (تنمية)

بالنسبة لكافة الموجودات المالية الأخرى التي لا تستوفي معايير التكفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى، فيتم قياسها وفقاً للقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. وبالنسبة للربح أو الخسارة من أدوات الدين التي تقاس لاحقاً وفقاً للقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والتي لا تشكل جزءاً من علاقة تحوط، فيتم تسجيلها في بيان الدخل ضمن "صافي إيرادات المتاجرة" في الفترة التي تنشأ فيها.

أدوات حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى

إن أدوات حقوق الملكية هي الأدوات التي تستوفي تعريف حقوق الملكية من وجهة نظر جهة الإصدار؛ أي الأدوات التي لا تتضمن التزاماً تعاقدياً بالسداد والتي تثبت حصة تجزيدية في صافي موجودات جهة الإصدار.

يعتبر البنك لاحقاً كافة أدوات حقوق الملكية وفقاً للقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر باستثناء في الحالات التي اختارت فيها إدارة البنك عند الاعتراف المبدئي تصنيف الاستثمار في الأسهم المدرج بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى على نحو غير قابل للإلغاء. تتمثل سياسة البنك في تصنيف الاستثمارات في الأسهم كدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى عند الاحتفاظ بذلك الاستثمار لأغراض بخلاف تحقيق عوائد استثمارية. في حالة اللجوء إلى ذلك الاختيار، يتم تسجيل أرباح وخسائر القيمة العادلة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى ولا يتم إعادة تصنفيتها لاحقاً إلى بيان الدخل، بما في ذلك عند البيع. يتم تحديد هذا التصنيف لكل أداة على حدة. لا تخضع أدوات حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى لنقيم انخفاض القيمة. وعند البيع، يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة من احتياطي القيمة العادلة إلى الأرباح المرحلة في بيان التغيرات في حقوق الملكية. يتم تسجيل توزيعات الأرباح، عندما تمثل عائداً على تلك الاستثمارات، في بيان الدخل كـ"إيرادات توزيعات أرباح" عندما يثبت حق البنك في استلام المدفوعات.

الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يقوم البنك بتصنيف الموجودات المالية كمحفظة بها لغرض المتاجرة إذا تم شراؤها أو إصدارها بصورة رئيسية لغرض تحقيق أرباح قصيرة الأجل من خلال أنشطة المتاجرة أو عندما تشكل جزءاً من محفظة أدوات مالية مدارة معاً، في حالة توافر دليل على وجود نمط حيث لتحقيق الأرباح قصيرة الأجل. يتم تسجيل وقياس الموجودات المحفوظة بها لغرض المتاجرة في بيان المركز المالي وفقاً للقيمة العادلة. بالإضافة إلى ذلك، قد يلحد البنك عند الاعتراف المبدئي إلى القيام على نحو غير قابل للإلغاء بتصنيف الأصل المالي الذي يستوفي بخلاف ذلك متطلبات التقياس وفقاً للتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى كأصل مدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا كان ذلك من شأنه أن يستبعد أو يحد بصورة جوهرية من أي تباين محاسبى قد ينشأ.

يتضمن هذا التصنيف الأدوات المالية المشتقة غير المصنفة كأدوات تحوط في علاقة تحوط، والتي تم حيازتها بصورة رئيسية لغرض البيع أو إعادة الشراء على المدى القريب. تدرج الإيرادات المعترف بها من هذه الموجودات المالية ضمن "صافي الأرباح من التعامل بعمليات أجنبية".

المطلوبات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة

يتم تصنيف المستحق إلى البنك والودائع من المؤسسات المالية وودائع العملاء والسنادات المساندة – الشريحة 2 والقروض متوسطة الأجل كمطلوبات مالية. ويتم الاعتراف بهذه المطلوبات المالية وفقاً لقيمتها العادلة والتي تمثل متحصلات الإصدار بالصافي بعد تكاليف المعاملة وتقاس لاحقاً وفقاً للتكلفة المطفأة بواسطة طريقة معدل الفائدة الفعلية.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

يقوم البنك باحتساب خسائر الائتمان المتوقعة على الأدوات المالية التالية التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- القروض والسلف إلى البنك والعملاء بما في ذلك الالتزامات؛ و
- خطابات الائتمان والحوالات المقبولة وعقود الضمانات المالية بما في ذلك الالتزامات؛ و
- الاستثمار في أوراق الدين المالية المقاسة وفقاً للتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى؛ و
- الأرصدة والودائع لدى البنك والمؤسسات المالية الأخرى.

يصنف البنك انخفاض قيمة الموجودات المالية بصورة رئيسية إلى الفئتين التاليتين:

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

2.3 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

أ. الأدوات المالية (تتمة)

انخفاض قيمة الموجودات المالية (تتمة)

انخفاض قيمة التسهيلات الائتمانية

تنضمن التسهيلات الائتمانية القروض والسلف إلى البنوك والقروض والسلف إلى العملاء والضمادات وخطاب الائتمان وحوالات القبول والالتزامات غير المسحوبة. يتم تسجيل انخفاض قيمة التسهيلات الائتمانية في بيان المركز المالي بمبلغ يعادل خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصصات المطلوبة وفقاً لمتطلبات تعليمات بنك الكويت المركزي أيهما أعلى.

انخفاض قيمة الموجودات المالية الأخرى (خلاف التسهيلات الائتمانية)

يسجل البنك خسائر الائتمان المتوقعة للاستثمار في أوراق الدين المالية المقasaة وفقاً للتلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى وللأرصدة والودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى. لا تخضع الاستثمارات في الأسهم لخسائر الائتمان المتوقعة.

تعتبر الأرصدة لدى بنك الكويت المركزي وسندات خزينة حكومة الكويت وسندات بنك الكويت المركزي منخفضة المخاطر وقابلة للاسترداد بالكامل، وبالتالي، لم يتم تسجيل أي خسائر ائتمان متوقعة.

يسجل البنك خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهراً عن الحسابات الجارية لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والإيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وأوراق الدين المالية المدرجة بالتلفة المطفأة حيث تم تحديدها كأدوات ذات مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ البيانات المالية وتمثل هذه الأدوات المالية استثمارات في شركات وسندات سيادية ذات تصنيف جودة ائتمانية مرتفعة.

خسائر الائتمان المتوقعة

يستند مخصص خسائر الائتمان المتوقعة إلى خسائر الائتمان التي من المتوقع أن تنشأ على مدى عمر الأصل ("خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة")، ما لم تحدث زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ استحداث الأصل. وفي هذه الحالة، يستند المخصص إلى خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهراً.

إن خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهراً تمثل جزءاً من خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة التي تمثل خسائر الائتمان المتوقعة الناتجة من أحداث التغير في سداد التسهيل الائتماني والمتحتمل وقوعها خلال 12 شهراً بعد تاريخ البيانات المالية. يتم احتساب خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة وعلى مدى 12 شهراً إما على أساس فردي أو مجمع بناء على طبيعة محفظة التسهيلات الائتمانية ذات الصلة.

يطبق البنك طريقة مكونة من ثلاث مراحل لقياس خسائر الائتمان المتوقعة. ويتم نقل الموجودات بين المراحل الثلاثة التالية استناداً إلى التغير في الجودة الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي.

المرحلة 1: خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهراً

بالنسبة لحالات التعرض للمخاطر التي لم تحدث فيها زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي، يتم الاعتراف بجزء من خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة المرتبطة باحتمالات أحداث التغير خلال فترة الـ 12 شهراً التالية. يعتبر البنك الأصل المالي كأصل منخفض المخاطر الائتمانية عندما يعادل تصنيف المخاطر الائتمانية الخاص به التعريف المفهوم عالمياً "فئة الاستثمار".

المرحلة 2: خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة - غير منخفضة القيمة الائتمانية
بالنسبة لحالات التعرض لمخاطر الائتمان التي حدث فيها زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي، ولكن لم تختفي الائتمانية، يتم الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة.

المرحلة 3: خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة - منخفضة القيمة الائتمانية

إن التسهيلات الائتمانية التي تعتبر منخفضة القيمة الائتمانية هي تلك التسهيلات حيث تتعرض أي مدفوّعات لأصل المبلغ والفائدة للتأخر في السداد لمدة أكثر من 90 يوماً، أو وقوع أي صعوبات معروفة في التدفقات النقدية بما في ذلك استدامة خطة أعمال الطرف المقابل وتدني درجات التصنيف الائتماني. بالنسبة للمرحلة 3، يتم احتساب خسائر الائتمان المتوقعة للأصل المالي منخفض القيمة الائتمانية بنسبة 100% من صافي رصيد التغير بعد استبعاد قيمة الضمان المؤهل.

السياسات المحاسبية (تنمية) 2

ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تنمية) 2.3

أ. الأدوات المالية (تنمية)

انخفاض قيمة الموجودات المالية (تنمية)

خسائر الائتمان المتوقعة (تنمية)

تحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

عند تحديد مدى الزيادة الجوهرية في مخاطر التعثر منذ الاعتراف المبدئي، يأخذ البنك في اعتباره المعلومات الكمية والنوعية ومؤشرات التراجع والتحليل استناداً إلى خبرة البنك السابقة والتصنيف الائتماني الداخلي وتقييم مخاطر الائتمان الخاص بالخبراء بما في ذلك المعلومات المستقبلية لتحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان للتسهيل الائتماني. بغض النظر عن التغير في تصنيف الفئات الائتمانية، في حالة التأخير في سداد المدفوعات التعاقدية لمدة أكثر من 30 يوماً فيما يتعلق بالتسهيلات الائتمانية فإن مخاطر الائتمان تعتبر قد زادت بصورة جوهرية منذ الاعتراف المبدئي. يتم نقل كافة الموجودات المالية التي حدث فيها زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي إلى المرحلة 2.

يقوم البنك بتاريخ كل بيانات مالية بتقييم ما إذا كان الأصل المالي أو مجموعة الموجودات المالية انخفضت قيمتها الائتمانية. يرى البنك أن التسهيلات منخفضة القيمة الائتمانية عند وجود دليل موضوعي على انخفاض القيمة بما في ذلك ما إذا كان هناك تأخر في سداد أي مدفوعات لأصل المبلغ أو الفائد لأكثر من 90 يوماً أو مواجهة أي صعوبات معروفة في التدفقات النقدية بما في ذلك استدامة خطة أعمال الطرف المقابل وتدني التصنيفات الائتمانية. ولأغراض قياس خسائر الائتمان المتوقعة، يتم تصنيف كافة الموجودات المالية منخفضة القيمة الائتمانية ضمن المرحلة 3. تتضمن الأدلة على أن أصل مالي قد انخفضت قيمته الائتمانية، البيانات الملحوظة التالية:

- مواجهة المقترض أو جهة الإصدار لصعوبة مالية جوهرية؛ أو
- مخالفة بنود العقد مثل التعثر أو التأخير في السداد؛ أو
- قيام البنك بإعادة هيكلة القروض أو السلف في ضوء شروط لم يأخذها البنك في اعتباره في حالة مخالفة ذلك؛ أو
- احتمالية تعرض المقترض للإفلاس أو ترتيبات إعادة تنظيم مالي أخرى؛ أو
- غياب سوق نشط للأسمهم نظراً لصعوبات مالية.

تتمثل الموجودات المالية المشترأة أو المستحدثة منخفضة القيمة الائتمانية في تلك الموجودات المالية منخفضة القيمة الائتمانية عند الاعتراف المبدئي ويتم تصنيفها ضمن المرحلة 3.

في تاريخ البيانات المالية، إذا لم تتعرض مخاطر الائتمان لأصل مالي أو مجموعة موجودات مالية لزيادة بصورة جوهرية منذ الاعتراف المبدئي أو لم تخضع قيمتها الائتمانية، يتم تصنيف هذه الموجودات المالية ضمن المرحلة 1.

قياس خسائر الائتمان المتوقعة

إن خسائر الائتمان المتوقعة هي الناتج المخصوص لاحتمالات التعثر والتعرض للمخاطر عند التعثر والخسائر الناتجة من التعثر. إن احتمالات التعثر تمثل احتمالية تعثر المقترض في الوفاء بالتزاماته المالي سواء على مدى 12 شهراً ("احتمالات التعثر على مدى 12 شهراً") أو على مدى العمر الإنتاجي المتبقى للالتزام ("احتمالات التعثر على مدى عمر الأداة"). إن التعرض للمخاطر عند التعثر تمثل التعرض للمخاطر المتوقعة في حالة التعثر. ينشأ التعرض للمخاطر عند التعثر لدى البنك من التعرض الحالي للمخاطر إزاء الطرف المقابل والتغيرات المحتملة في المبالغ الحالية المسموح بها وفقاً للعقد بما في ذلك الإطفاء. إن التعرض للمخاطر عند التعثر المتعلق بأصل مالي يمثل محمل قيمته الدفترية. تمثل الخسائر الناتجة من التعثر الخسائر المتوقعة نتيجة التعثر وقيمتها المتوقعة عند تحقّقها والقيمة الزمنية للأموال. تعادل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهراً المبلغ المخصوص على مدى فترة الـ 12 شهراً التالية لاحتمالات التعثر مضروباً في قيمة الخسائر الناتجة من التعثر وقيمة التعرض للمخاطر عند التعثر. أما خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة، فيتم احتسابها باستخدام المبلغ المخصوص لاحتمالات التعثر على مدى العمر المتبقى الكامل مضروباً في قيمة الخسائر الناتجة من التعثر وقيمة التعرض للمخاطر عند التعثر.

يعكس قياس خسائر الائتمان المتوقعة قيمة مبلغ غير متغيّر ومرجح بالاحتمالات تم تحديده من خلال تقييم مجموعة من النتائج المحتملة والقيمة الزمنية للأموال والمعلومات المعقولة والمودية المتاحة دون أية تكلفة غير ضرورية أو مجهود غير مبرر في تاريخ البيانات المالية حول الأحداث السابقة والظروف الحالية والتوقعات بالظروف الاقتصادية المستقبلية.

السياسات المحاسبية (تتمة) 2

ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة) 2.3

أ. الأدوات المالية (تتمة)

انخفاض قيمة الموجودات المالية (تتمة)

خسائر الائتمان المتوقعة (تتمة)قياس خسائر الائتمان المتوقعة (تتمة)

يقوم البنك بقياس مخصصات الخسائر بمبلغ يعادل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة، باستثناء ما يلي، والتي يتم لقائها قياس خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهراً:

- استثمارات في أوراق الدين المالية المحددة على أنها ذات مخاطر ائتمان منخفضة في تاريخ البيانات المالية؛ و
- الأدوات المالية الأخرى التي لم يطرأ لها أي زيادة في مخاطر الائتمان بصورة جوهرية منذ الاعتراف المبدئي.

يتم تسجيل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة للموجودات المالية التي تتضمن زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ البداية أو منخفضة القيمة الائتمانية.

الشطب

يتم شطب مجمل القيمة الدفترية لأصل مالي (سواء جزئياً أو كلياً) عندما يتوصل البنك إلى أن المدين ليس لديه موجودات أو مصادر دخل يمكن أن تنتج تدفقات نقدية كافية لسداد المبالغ. إذا كان المبلغ المشطوب أكبر من مخصص انخفاض القيمة، يتم معاملة الفرق في البداية كإضافة إلى المخصص والذي يتم تطبيقه بعد ذلك على مجمل القيمة الدفترية. ومع ذلك، لا تزال الموجودات المالية المشطوبة خاصة لأنشطة إفاذ القانون لعرض الامتنال لإجراءات البنك المتعلقة باسترداد المبالغ المستحقة.

الالتزامات

عند تقدير خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة فيما يتعلق بالالتزامات غير المسحوبة، يقوم البنك بتقدير الجزء المتوقع من الالتزام الذي سيتم سحبه على مدى العمر المتوقع له. يتم احتساب التعرض للمخاطر عند التعذر بعد تطبيق معامل التحويل الائتماني وفقاً لما نص عليه بنك الكويت المركزي. يتم احتساب خسائر الائتمان المتوقعة للالتزامات غير المسحوبة استناداً إلى نفس المنهجية المتبعة للتسهيلات الائتمانية الأخرى المسحوبة.

تعديل القروض والسلف إلى العملاء

يسعى البنك متى كان ذلك ممكناً إلى إعادة هيكلة القروض بدلاً من تملك الضمانات. وقد يتضمن ذلك تمديد مهلة ترتيبات السداد والاتفاق على شروط القروض الجديدة. بمجرد إعادة التفاوض بشأن الشروط، تسرى الشروط والأحكام للترتيب التعاقدى الجديد عند تحديد ما إذا كان القرض لا يزال متأنراً السداد أم لا. في حالة إذا كانت التعديلات جوهرية، يتم إلغاء الاعتراف بهذا التسهيل ويتم الاعتراف بتسهيل جديد ذي شروط وأحكام مختلفة بشكل جوهري. سيتم احتساب مخصص خسائر للتسهيل تم قياسه استناداً إلى خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهراً باستثناء في الحالات النادرة التي يعتبر فيها التسهيل الجديد تسهيلاً مستحدثاً منخفض القيمة الائتمانية. وفي حالة تعديل القروض والسلف إلى العملاء دون إلغاء الاعتراف بها، يتم قياس أي انخفاض في القيمة بواسطة معدل الفائدة الفعلي الأصلي كما تم احتسابه قبل تعديل الشروط. تراجع الإدارة القروض المعاد التفاوض بشأنها باستمرار لضمان الوفاء بكافة المعايير وإمكانية سداد المدفوعات المستقبلية.

السياسات المحاسبية (تتمة) 2

ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة) 2.3

أ. الأدوات المالية (تتمة)

مخصصات خسائر الائتمان وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي

يجب على البنك احتساب مخصصات خسائر الائتمان للتسهيلات الائتمانية وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي المتعلقة بتصنيف التسهيلات الائتمانية واحتساب المخصصات. يتم تصنيف التسهيلات الائتمانية كمتاخرة في حالة عدم استلام المدفوعات في تاريخ السداد التعاقدى أو إذا تجاوز التسهيل المحددات المتفق عليها سلفاً. يتم تصنيف التسهيل الائتمانى كمتاخر السداد ومنخفض القيمة في حالة التأخير في سداد الفائدة/الربح أو قسط أصل المبلغ لمدة أكثر من 90 يوماً وإذا كانت القيمة الدفترية للتسهيل أكبر من قيمته المقدرة القابلة للاسترداد. يتم إدارة القروض متاخرة السداد ولكن غير منخفضة القيمة والقروض منخفضة القيمة ومراقبتها كتسهيلات غير منتظمة ويتم تصنيفها إلى الفئات الأربع التالية والتي يتم بعد ذلك الاستعانة بها لتحديد المخصصات:

الفئة	المعايير	المخصصات المحددة %
قائمة المراقبة	غير منتظمة لمدة تصل إلى 90 يوم	-
دون المستوى	غير منتظمة لمدة تتراوح من 91 إلى 180 يوم	20%
مشكوك في تحصيلها	غير منتظمة لمدة تتراوح من 181 إلى 365 يوم	50%
معدومة	غير منتظمة لمدة تتجاوز 365 يوم	100%

يجوز أن يدرج البنك أيضاً تسهيل ائتماني ضمن إحدى الفئات السابقة استناداً إلى رأي الإدارة حول الظروف المالية وأو غير المالية للعميل. بالإضافة إلى مخصصات محددة، يتم احتساب الحد الأدنى من المخصصات العامة بنسبة 1% للتسهيلات النقية ونسبة 0.5% للتسهيلات غير النقية على كافة التسهيلات الائتمانية السارية، بالصافي بعد بعض فئات الضمان التي تتطبق عليها التعليمات ولا تخضع لمخصص محدد. يتم عرض المخصص للتسهيلات النقية كاقطاع من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة. يتم الاعتراف بمخصص التسهيلات غير النقية كمطلوبات أخرى.

قياس القيمة العادلة

إن القيمة العادلة هي السعر المستلم لقاء بيع أصل ما أو المدفوع لتحويل التزام ما في معاملة منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. يتم تصنيف كافة الموجودات والمطلوبات التي يتم قياس قيمتها العادلة أو الإفصاح عنها في البيانات المالية ضمن الجدول الهرمي للاقىمة العادلة المبين كما يلى، استناداً إلى مدخلات المستوى الأدنى والتي تعتبر جوهرية لقياس القيمة العادلة ككل:

- المستوى 1 - الأسعار المعينة (غير المعدلة) في أسواق نشطة لموجودات أو مطلوبات مطابقة؛
- المستوى 2 - أساليب التقييم والتي يكون فيها أقل مستوى من المدخلات الجوهرية لقياس القيمة العادلة ملحوظاً بشكل مباشر أو غير مباشر؛
- المستوى 3 - أساليب التقييم والتي يكون فيها أقل مستوى من المدخلات الجوهرية لقياس القيمة العادلة غير ملحوظ.

يستند احتساب القيمة العادلة للأدوات المسورة إلى أسعار الشراء المعينة عند الإغفال. تستند القيمة العادلة للاستثمارات في الصناديق المدارة إلى أحدث صافي قيمة موجودات معلنة.

يتم تقدير القيمة العادلة للأدوات غير المسورة باستخدام معدلات الأسعار /الربحية أو الأسعار/التدفقات النقدية السارية التي تم تعديليها لتعكس الظروف المرتبطة بالجهة المصدرة. إن القيمة العادلة للاستثمارات في صناديق مشتركة أو وحدات الاستثمار أو الأدوات الاستثمارية المماثلة تستند إلى أحدث سعر شراء معلن/ صافي قيمة الأصل.

يتم تقدير القيمة العادلة للأدوات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية وفقاً للأسعار الحالية لأدوات مالية مماثلة.

تعادل القيمة العادلة لأداة مالية مشتقة الأرباح أو الخسائر غير المحققة الناتجة من ربط الأداة المشتقة بالسوق باستخدام أسعار السوق السائدة أو نماذج التسعير الداخلية.

السياسات المحاسبية (تنمية) 2

ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تنمية) 2.3

أ. الأدوات المالية (تنمية)

أرباح أو خسائر اليوم الأول

عندما يكون سعر المعاملة مختلفاً بالنسبة لقيمة العادلة عن معاملات السوق الأخرى الملحوظة الحالية في نفس الأداة، أو استناداً إلى أسلوب تقييم تتضمن متغيراته فقط بيانات من الأسواق الملحوظة، يسجل البنك مباشرةً الفرق بين سعر المعاملة والقيمة العادلة (أرباح أو خسائر اليوم الأول) في "صافي إيرادات المتاجرة". في الحالات التي يتم فيها تحديد القيمة العادلة باستخدام بيانات غير ملحوظة، فإن الفرق بين سعر المعاملة وقيمة النموذج يتم تسجيله فقط في بيان الدخل عندما تصبح المدخلات ملحوظة أو عندما يتم إلغاء الاعتراف بالأداة.

اتفاقيات إعادة الشراء وإعادة البيع

إن الموجودات المباعة في ظل التزام متزامن بإعادة الشراء في تاريخ محدد في المستقبل وفقاً لسعر متفق عليه (اتفاقيات إعادة شراء) لا يتم إلغاء الاعتراف بها في بيان المركز المالي. تدرج المبالغ المستلمة بموجب هذه الاتفاقيات كمطلوبات تحمل معدلات فائدة ويتم تسجيل الفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء كمصرفوف فائدة باستخدام طريقة العائد الفعلي.

لا يتم تسجيل الموجودات المشتراء في ظل التزام مقابل بإعادة البيع في تاريخ محدد في المستقبل بسعر متفق عليه (اتفاقيات إعادة شراء عكسي) في بيان المركز المالي. إن المبالغ المدفوعة بموجب هذه الاتفاقيات يتم معاملتها كموجودات تكتسب فائدة ويتم معاملة الفرق بين سعر الشراء وسعر إعادة البيع كإيرادات فوائد باستخدام طريقة العائد الفعلي.

المقاصلة

تتم المقاصلة بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية، ويدرج صافي المبالغ في بيان المركز المالي فقط إذا كان هناك حق يلزم قانوناً لمقاصدة المبالغ المسجلة وينوي البنك أما أن يسدد على أساس الصافي أو تحقيق الأصل وتسوية الالتزام في آن واحد.

ب. الأدوات المالية المشتقة والتحوط

يقوم البنك ضمن سياق الأعمال العادي بإجراء أنواع مختلفة من المعاملات التي تتضمن أدوات مالية مشتقة. تدرج الأدوات المالية المشتقة ذات القيمة العادلة الموجبة (أرباح غير محققة) ضمن "موجودات أخرى" ويتم إدراج الأدوات المالية المشتقة ذات القيمة العادلة السالبة (خسائر غير محققة) ضمن "مطلوبات أخرى" في بيان المركز المالي.

يتم فصل الأدوات المالية المشتقة المتضمنة في التزام مالي أو عقد رئيسي غير مالي عن العقد الرئيسي ويتم المحاسبة عنها كأدوات مالية مشتقة منفصلة إذا: كانت الخصائص والمخاطر الاقتصادية غير مرتبطة عن كثب بالعقد الرئيسي؛ وإذا كانت الأداة المنفصلة ذات الشروط المماثلة للأداة المشتقة المتضمنة تستوفي تعريف الأداة المشتقة، ولا يتم قياس العقد المختلط وفقاً للقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. يتم قياس هذه الأدوات المالية المشتقة المتضمنة وفقاً للقيمة العادلة مع تسجيل التغيرات في القيمة العادلة في بيان الدخل.

يتم بشكل عام الحصول على القيمة العادلة بالرجوع إلى أسعار السوق المعلنة ونماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج التسعير متى كان ذلك مناسباً. تدرج أي تغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة المحافظ عليها لغرض المتاجرة مباشرةً في بيان الدخل ويوضح عنها ضمن إيرادات التشغيل. تتضمن الأدوات المالية المشتقة المحافظ عليها لغرض المتاجرة أيضاً تلك الأدوات المالية المشتقة التي لا تتأهل لمحاسبة التحوط المبينة أدناه.

لأغراض محاسبة التحوط، تصنف عمليات التحوط إلى فئتين (أ) عمليات تحوط القيمة العادلة التي تقوم بالتحوط لمخاطر التغيرات في القيمة العادلة لأصل أو التزام معترف به، و (ب) عمليات تحوط التدفقات النقدية التي تقوم بالتحوط لمخاطر التغير في التدفقات النقدية الذي أما يتعلق بمخاطر معينة مرتبطة بأصل أو التزام معترف به أو معاملة متوقعة.

2 السياسات المحاسبية (تمة)

2.3 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تمة)

ب. الأدوات المالية المشتقة والتحوط (تمة)

متطلبات فعالية التحوط

تنتأهل علاقة التحوط لمحاسبة التحوط عندما تستوفي كافة متطلبات الفعالية التالية:

- وجود "علاقة اقتصادية" بين البند المتحوط له وأداة التحوط؛ و
- لم يكن لمخاطر الائتمان تأثير "مهين" على تغيرات القيمة" الناتجة من العلاقة الاقتصادية؛ و
- تكون نسبة التحوط المرتبطة بعلاقة التحوط مماثلة لتلك الناتجة من مقدار البند المتحوط له والذي يقوم البنك بالتحوط منه فعلياً، ومقدار أداة التحوط التي يستخدمها البنك فعلياً للتحوط من مقدار البند المتحوط له ذلك.

يتم توثيق هدف واستراتيجية إدارة المخاطر، في بداية التحوط، بما في ذلك تعريف أداة التحوط والبند المتحوط له المتعلق بها وطبيعة المخاطر المتحوط لها وكيفية قيام البنك بتقييم فعالية علاقة التحوط. لاحقاً، يجب تقييم عملية التحوط وتحديدها على أنها معاملة تحوط فعالة على أساس مستمر.

فيما يتعلق بعمليات تحوط القيمة العادلة التي تستوفي شروط محاسبة التحوط، تسجل أي أرباح أو خسائر ناتجة من إعادة قياس أداة التحوط وفقاً لقيمة العادلة مباشرة ضمن "موجودات أخرى" أو "مطلوبات أخرى" وفي بيان الدخل. تعدل أي أرباح أو خسائر ناتجة من البند المتحوط له المتعلق بالمخاطر المتحوط لها مقابل القيمة الدفترية للبند المتحوط له وتسجل في بيان الدخل.

فيما يتعلق بعمليات تحوط التدفقات النقدية التي تستوفي شروط محاسبة التحوط، يسجل الجزء من الأرباح أو الخسائر الناتجة من أداة التحوط والمحدد كعملية تحوط مباشرةً في بيان الدخل الشامل كما يتم تسجيل الجزء غير الفعال في بيان الدخل. بالنسبة لعمليات تحوط التدفقات النقدية التي تؤثر على معاملات مستقبلية تؤدي لاحقاً إلى الاعتراف بأصل أو التزام مالي، يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتعلقة بها والتي تم تسجيلها في بيان الدخل الشامل إلى بيان الدخل في نفس الفترة أو الفترات التي يؤثر الأصل المالي أو الالتزام المالي خلالها على بيان الدخل.

بالنسبة لعمليات التحوط غير المؤهلة لمحاسبة التحوط، تؤخذ أي أرباح أو خسائر ناتجة عن التغييرات في القيمة العادلة لأداة التحوط مباشرةً إلى بيان الدخل.

يتم إيقاف محاسبة التحوط بأثر مستقبلي عند انتهاء سريان أداة التحوط أو بيعها أو انتهاء مدتها أو ممارستها أو عندما لا تعد مؤهلة لمحاسبة التحوط أو عندما لا تكون المعاملة المستقبلية متوقعة الحدوث أو في حالة إلغاء التصنيف. في تلك الفترة الزمنية، يتم الاحتفاظ بأي أرباح أو خسائر متراكمة لأداة التحوط المسجلة في حقوق الملكية، حتى يتم إجراء المعاملة المتوقعة. في الحالات التي يكون فيها إجراء المعاملة المستقبلية غير متوقع أو في حالة إلغاء التصنيف، يتم تحويل صافي الأرباح أو الخسائر المتراكمة المسجلة في حقوق الملكية إلى بيان الدخل. في حالة عمليات تحوط القيمة العادلة لأدوات مالية تحمل معدلات فائدة، فإن أي تعديل على قيمتها الدفترية فيما يتعلق بالتحوط الموقف يتم إطفاؤه على مدى الفترة المتبقية حتى الاستحقاق.

ج. ضمانات معاد حيازتها

يقوم البنك أحياناً بحيازة بعض الموجودات المقدمة كضمانات ضمن تسوية القروض والسلف ذات الصلة تلك. يدرج هذا الأصل بالقيمة الدفترية للقروض والسلف ذات الصلة أو القيمة العادلة الحالية لتلك الموجودات، أيهما أقل. تسجل الأرباح أو الخسائر من البيع وخسائر إعادة التقييم في بيان الدخل.

يقوم البنك بمراجعة الضمانات المعاد حيازتها والمصنفة كـ "موجودات أخرى" في تاريخ كل بيانات مالية، ويتأكد من تقييمها طبقاً لسياسة المحاسبة المطبقة على نفس الفئة من الاستثمارات.

د. مخصصات

تسجل المخصصات عندما يكون من المحتمل نتيجة لأحداث سابقة أن يتطلب الأمر تدفق صادر للموارد الاقتصادية من لتسوية التزام قانوني أو استدلالي حالي ويكون بالإمكان تقدير المبلغ بشكل موثوق منه. يتم عرض المعرف المتعلق بأي مخصص في بيان الدخل الصافي بعد أي استرداد.

السياسات المحاسبية (تمة) 2

ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تمة) 2.3

هـ. مكافأة نهاية الخدمة

يلتزم البنك بموجب قانون العمل الكويتي وعقود الموظفين المحددة، إن وجدت، بدفع مكافأة نهاية الخدمة للموظفين عند نهاية الخدمة. عادة ما يستند استحقاق المكافأة إلى طول مدة خدمة الموظفين وإتمام الحد الأدنى من مدة الخدمة. إن التكاليف المتوقعة لهذه المزايا يتم استحقاقها على مدى فترة التوظيف. إن برنامج المزايا المحددة غير ممول. يتم تحديد القيمة الحالية لالتزام المزايا المحددة سنويًا من خلال تقييمات اكتوارية بواسطة طريقة الوحدات الائتمانية المتوقعة. ويتضمن التقييم الاكتواري وضع العديد من الافتراضات مثل تحديد معدل الخصم وزيادات الرواتب المستقبلية ومعدلات الوفيات. يتم مراجعة هذه الافتراضات في تاريخ كل بيانات مالية.

وـ. أسهم الخزينة

ت تكون أسهم الخزينة من أسهم البنك الصادرة التي تم إعادة شرائها من قبل البنك ولم يتم إعادة إصدارها أو إلغاؤها بعد، بما في ذلك التكاليف المتعلقة بها مباشرة. يتم المحاسبة عن أسهم الخزينة باستخدام طريقة التكلفة. وفقاً لهذه الطريقة، يتم إدراج المتوسط المرجح لتكلفة الأسهم المعاد شرائها في حساب مقابل ضمن حقوق الملكية. عند بيع أسهم الخزينة يتم إضافة الأرباح إلى حساب منفصل في حقوق الملكية ("احتياطي أسهم الخزينة") وهو غير قابل للتوزيع. كما يتم تحويل أي خسائر محققة على نفس الحساب بمقدار الرصيد الدائن لذلك الحساب. ويتم تحويل أي خسائر زائدة على الأرباح المرحلة ثم على الاحتياطي الإيجاري والاحتياطيات الأخرى. لا يتم دفع أي توزيعات أرباح نقدية عن الأسهم هذه. يؤدي إصدار أسهم المنتجة إلى زيادة عدد أسهم الخزينة على أساس نسبي وتغيير متوسط تكلفة السهم دون التأثير على إجمالي تكلفة أسهم الخزينة.

زـ. مباني ومعدات

تدرج الأرض والمباني مبدئياً بالتكلفة. بعد الاعتراف المبدئي، تدرج الأرض بالمبلغ المعاد تقييمه الذي يمثل القيمة العادلة في تاريخ إعادة التقييم. يتم إجراء إعادة التقييم بصورة دورية من قبل مقيمي عقارات متخصصين. يتم تسجيل فائض أو عجز إعادة التقييم في بيان الدخل الشامل إلى الحد الذي لا يتجاوز فيه العجز الفائض المسجل سابقاً. يتم تسجيل الجزء من عجز إعادة التقييم والذي يتجاوز فائض إعادة التقييم المسجل سابقاً في بيان الدخل. وإلى الحد الذي يقوم فيه فائض إعادة التقييم برد خسائر إعادة التقييم المسجلة سابقاً في بيان الدخل، يتم تسجيل الزيادة في بيان الدخل. عند البيع، يتم تحويل احتياطي إعادة التقييم المتعلق بالأرض المباعة مباشرةً إلى الأرباح المرحلة.

تدرج المعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المترافق و خسائر الانخفاض في القيمة، إن وجدت. لا تستهلك الأرض. يحسب استهلاك المباني والمعدات على أساس القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة لها.

فيما يلي الأعمار الإنتاجية المقدرة للموجودات لغرض احتساب الاستهلاك:

مباني	5 إلى 10 سنوات
معدات	3 إلى 5 سنوات

يتم مراجعة القيمة الدفترية للمباني والمعدات لغرض تحديد الانخفاض في القيمة عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى أن القيمة الدفترية قد لا يمكن استردادها. فإذا ما توفر ذلك المؤشر وعندما تتجاوز القيمة الدفترية المبلغ المقدر الممكن استرداده، تخفض الموجودات إلى مبلغها الممكن استرداده. يتم مراجعة القيم التخريبية والأعمار الإنتاجية وطرق الاستهلاك للموجودات، وتعديلها متى كان ذلك مناسباً، في نهاية كل سنة مالية.

حـ. انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

يقوم البنك بتاريخ كل بيانات مالية بإجراء تقييم لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر على أن أصلًا قد تناقص قيمته. فإذا ما توفر هذا المؤشر أو عندما يجب إجراء اختبار انخفاض القيمة السنوي للأصل، يقوم البنك بتقييم المبلغ الممكن استرداده للأصل. إن المبلغ الممكن استرداده للأصل هو القيمة العادلة للأصل أو وحدة إنتاج النقد ناقصاً التكاليف حتى البيع أو قيمته أثناء الاستخدام أيهما أعلى. عندما تتجاوز القيمة الدفترية للأصل أو وحدة إنتاج نقد المبلغ الممكن استرداده، يعتبر الأصل قد انخفضت قيمته ويخفض إلى مبلغه الممكن استرداده. عند تقييم القيمة أثناء الاستخدام، تخصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل خصم يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للأموال والمخاطر المرتبطة بالأصل. عند تحديد القيمة العادلة ناقصاً التكاليف حتى البيع، يتم استخدام نموذج تقييم مناسب. يتم تأكيد هذه العمليات الحاسبية بمضاعفات التقييم أو التقييمات الخارجية أو مؤشرات القيمة العادلة الأخرى المتاحة.

السياسات المحاسبية (تتمة) 2

ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة) 2.3

ح. انخفاض قيمة الموجودات غير المالية (تتمة)

بالنسبة للموجودات ما عدا الشهرة، يتم إجراء تقييم بتاريخ كل بيانات مالية لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن خسائر انخفاض القيمة المسجلة سابقاً لم تعد موجودة أو قد انخفضت. فإذا ما توفر هذا المؤشر، يقوم البنك بتقدير المبلغ الممكن استرداده للأصل أو وحدة إنتاج النقد. يتم رد خسائر انخفاض القيمة المسجلة سابقاً فقط إذا كان هناك تغير في الافتراضات المستخدمة لتحديد المبلغ الممكن استرداده للأصل منذ أن تم إدراج آخر خسائر انخفاض في القيمة. إن الرد محدود بحيث لا تتجاوز القيمة الدفترية للأصل مبلغه الممكن استرداده أو القيمة الدفترية التي كان من الممكن تحديدها بالصافي بعد الاستهلاك فيما لو لم يتم تسجيل خسائر الانخفاض في القيمة للأصل خلال سنوات سابقة. يسجل هذا الرد في بيان الدخل.

لا يمكن رد خسائر انخفاض القيمة المتعلقة بالشهرة في الفترات المستقبلية.

ط. الاعتراف بالإيرادات

يتم الاعتراف بالإيرادات إلى الحد الذي يتحمل معه تدفق المزايا الاقتصادية إلى البنك ويمكن قياس الإيرادات بصورة موثوقة منها.

يتم الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات الأخرى عند تقديم الخدمات. يتم الاعتراف بإيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت الحق في استلام المدفوعات.

ي. إيرادات ومصروفات فوائد

يتم الاعتراف بإيرادات ومصروفات الفوائد في بيان الدخل لكافة الأدوات التي تحمل فائدة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. إن معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يخصم التدفقات النقدية المقدرة المستقبلية بدقة على مدار العمر المتوقع للأداة المالية أو، متى كان ذلك مناسباً، على مدى فترة أقصر إلى صافي القيمة الدفترية للأصل أو الالتزام المالي. عند احتساب معدل الفائدة الفعلي، يتم مراعاة كافة الأتعاب المدفوعة أو المستلمة بين أطراف العقد وتكاليف المعاملة وكافة العلاوات أو الخصومات الأخرى، ولكن باستثناء خسائر الائتمان المستقبلية. بمجرد تعرض أصل مالي مصنف كثروض وسلف للانخفاض في القيمة، يتم تسجيل إيرادات الفوائد بواسطة معدل الفائدة المستخدم في خصم التدفقات النقدية المستقبلية لغرض قياس خسائر انخفاض القيمة.

ك. حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة

يتم احتساب مخصص حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة وفقاً للوائح المالية في دولة الكويت.

ل. عقود التأجير

يقوم البنك عند بدء العقد بتنقييم ما إذا كان العقد يمثل عقد تأجير. يتمثل العقد في عقد تأجير إذا كان ينص على الحق في السيطرة على استخدام أصل محدد لفترة زمنية لقاء مقابل نقدi. وفي حالة تحديد العقد كعقد تأجير، يسجل البنك أصل حق الاستخدام والتزام التأجير في تاريخ بداية عقد التأجير. كما اختار البنك الاستفادة من إعفاءات الاعتراف لعقود التأجير التي تبلغ مدتها 12 شهراً أو أقل في تاريخ البدء وعقود التأجير التي تتضمن فيها قيمة الأصل ذي الصلة. يتم تسجيل مدفوعات عقود التأجير كمصروفات تشغيل في بيان الدخل على أساس القسط الثابت على مدى فترة التأجير.

موجودات حق الاستخدام

تقاس موجودات حق الاستخدام مبدئياً وفقاً للتكلفة والتي تتضمن المبلغ المبدئي للالتزام التأجير المعدل مقابل أي مدفوعات عقود تأجير مسددة في أو قبل تاريخ البدء زائداً أي تكاليف مبدئية مباشرة متکبدة. يتم استهلاك أصل حق الاستخدام لاحقاً بواسطة طريقة القسط الثابت على مدى فترة عقد التأجير. بالإضافة إلى ذلك، يتم تخفيض أصل حق الاستخدام بصورة دورية بموجب خسائر انخفاض القيمة إن وجدت. يسجل البنك موجودات حق الاستخدام ضمن "مباني ومعدات" في بيان المركز المالي.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

2.3 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ل. عقود التأجير (تتمة)

مطلوبات التأجير

يتم قياس مطلوبات التأجير مبدئياً وفقاً لقيمة الحالية لمدفوّعات عقود التأجير غير المسددة في تاريخ البدء، مخصوصة باستخدام معدل الاقتران المتزايد للبنك. يتم لاحقاً قياس التزام التأجير وفقاً للتكلفة المطفأة بواسطة طريقة معدل الفائدة الفعلي. بالإضافة إلى ذلك، يعاد قياس القيمة الدفترية لمطلوبات التأجير إذا طرأ تعديل أو تغير في مدة عقد التأجير أو تغير في مدفوّعات عقد التأجير. يسجل البنك مطلوبات التأجير ضمن "مطلوبات أخرى" في بيان المركز المالي.

م. موجودات بصفة الأمانة

إن الموجودات المحفظ بها أو المداراة بصفة الأمانة لا تعامل كموجودات أو مطلوبات خاصة بالبنك وبالتالي فهي غير مدرجة في بيان المركز المالي. تدرج الإيرادات من أنشطة الأمانة ضمن "صافي أتعاب وعمولات".

ن. العملات الأجنبية

يتم تسجيل المعاملات بالعملات الأجنبية مبدئياً وفقاً لسعر صرف العملة الرئيسية السائدة بتاريخ المعاملة. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية المدرجة بالعملات الأجنبية إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ البيانات المالية. يتم تقدير عقود العملات الأجنبية الآجلة وفقاً للأسعار الآجلة السائدة بتاريخ البيانات المالية. تدرج أي أرباح أو خسائر ناتجة ضمن بيان الدخل.

في حالة الموجودات غير النقدية التي يتم تسجيل التغيير في قيمتها العادلة مباشرةً ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى، يتم تسجيل فروق تحويل العملات الأجنبية مباشرةً في الإيرادات الشاملة الأخرى. وبالنسبة للموجودات غير النقدية التي يتم تسجيل التغيير في قيمتها العادلة مباشرةً في بيان الدخل، يتم تسجيل فروق تحويل العملات الأجنبية في بيان الدخل.

س. النقد والنقد المعادل

لأغراض بيان التدفقات النقدية، يتضمن النقد والنقد المعادل النقد في الصندوق والودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى (بما في ذلك بنك الكويت المركزي) ذات فترات استحقاق أصلية لا تتجاوز ثلاثة أيام يوماً من تاريخ الإيداع.

ع. تقارير القطاعات

إن القطاع هو جزء مميز من البنك يضطلع بأنشطة الأعمال التي ينتج عنها تحقيق إيرادات وتکبد تكاليف. تستخدم إدارة البنك قطاعات التشغيل لتوزيع الموارد وتقييم الأداء. يتم تجميع قطاعات التشغيل التي تتبع بنفس السمات الاقتصادية والمنتجات والخدمات وفئة العملاء، متى كان ذلك مناسباً، وإعداد تقارير حولها كقطاعات يجب إعداد التقارير حولها.

ف. الضمانات المالية

يمنح البنك ضمن سياق الأعمال العادي ضمانات مالية تتكون من خطابات الائتمان والضمانات والحوالات المقبولة. يتم تسجيل الضمانات المالية مبدئياً في البيانات المالية بقيمة العادلة والتي تمثل القسط المستلم، ضمن بند "مطلوبات أخرى". كما يتم قيد القسط المستلم في بيان الدخل ضمن بند "صافي أتعاب وعمولات" على أساس القسط الثابت على مدى فترة الضمان. يتم مبدئياً قياس مطلوبات عقود الضمانات المالية بقيمة العادلة ويتم قياسها لاحقاً في حالة لم يتم تصنيفها كمدرجة بقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ولا تنشأ من تحويل أصل وفقاً لقيمة الأعلى مما يلي:

- مبلغ مخصص الخسائر المحدد طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 (راجع الموجودات المالية أعلاه)
- المبلغ المسجل مبدئياً ناقصاً لإطفاء المترافق المسجل طبقاً لسياسات الاعتراف بالإيرادات المبينة أعلاه، متى كان ذلك مناسباً.

ص. منح حكومية

يشمل المنح الحكومية عندما يكون هناك تأكيد معقول بأنه سيتم استلام هذه المنح والالتزام بكافة الشروط المتعلقة بها. عندما تتعلق المنحة ببند مصروفات فيتم الاعتراف بها كإيرادات على أساس متماثل على مدى الفترات التي يتم بها تسجيل التكاليف ذات الصلة كمصروفات، والتي توجد نهاية للتعويض عنها بالمقابل كما يتم إدراجها ضمن البنك في بيان الدخل. وعندما تتعلق المنحة بأصل ما، فيتم الاعتراف بها كإيرادات بمبالغ متساوية على مدى العمر الإنثاجي المتوقع للأصل ذي الصلة.

السياسات المحاسبية (تنمية) 2**ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تنمية) 2.3****ق. أموال مقرضة أخرى**

تضمن الأموال المقرضة الأخرى السندات المساندة - الشريحة 2 والقروض متعددة الأجل. تمثل هذه الأموال مطلوبات مالية ويتم الاعتراف بها مبدئياً وفقاً لقيمة العادلة والتي تمثل متحصلات الإصدار بالصافي بعد تكاليف المعاملة ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة بواسطة طريقة معدل الفائدة الفعلي.

الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة 2.4

في إطار تطبيق السياسات المحاسبية للبنك، قامت الإدارة باستخدام الأحكام والتقديرات عند تحديد المبالغ المدرجة في البيانات المالية. فيما يلي الاستخدامات الأكثر جوهريّة للأحكام والتقديرات:

تصنيف الأدوات المالية

يستند تصنيف وقياس الموجودات المالية إلى نتائج اختبار مدفوّعات أصل المبلغ والفائدة فقط واختبار نموذج الأعمال. يحدد البنك نموذج الأعمال على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الموجودات المالية لتحقيق هدف تجاري معين. يتضمن هذا التقييم أحكام تعكس كافة الأدلة ذات الصلة بما في ذلك كيفية تقييم أداء الموجودات وقياسه، والمخاطر التي تؤثر على أداء الموجودات وكيفية إدارتها ومكافأة مديرى الموجودات.

يقوم البنك بمراعبة الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة أو بقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى والتي تم إلغاء الاعتراف بها قبل استحقاقها بعرض فهم أسباب استبعادها ومدى توافق هذه الأسباب مع الغرض من الأعمال التي تم حيازة الأصل لقائه. تمثل المراقبة جزءاً من التقييم المستمر للبنك لمدى استمرار ملائمة نموذج الأعمال الذي يتم من خلاله الاحتفاظ بباقي الموجودات المالية. وفي حالة عدم ملائمة نموذج الأعمال، يتم تحديد ما إذا وجد تغير في نموذج الأعمال وبالتالي تغير متوقع في تصنيف هذه الموجودات. تحدد هذه الأحكام ما إذا كان سيتم لاحقاً قياسها بالتكلفة أو بالتكلفة المطفأة أو بقيمة العادلة، وما إذا كان سيتم عرض التغيرات في القيمة العادلة للأدوات في بيان الدخل أو بيان الدخل الشامل. للمزيد من المعلومات، راجع أيضاً (2.3) (أ) تقييم الأدوات المالية، للاطلاع على المزيد من المعلومات.

خسائر انخفاض قيمة الأدوات المالية

إن قياس مخصص خسائر الائتمان المتوقعة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة وبالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى هو مجال يتطلب استخدام نماذج معقدة وافتراضات جوهريّة حول الظروف الاقتصادية المستقبلية والسلوك الائتماني. كما يجب اتخاذ عدد من الأحكام الجوهرية عند تطبيق متطلبات المحاسبة لقياس خسائر الائتمان المتوقعة ومنها:

- تحديد معايير الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان؛ و
- اختيار النماذج والافتراضات المناسبة لقياس خسائر الائتمان المتوقعة؛ و
- تحديد عدد السيناريوهات المستقبلية وترجيحاتها النسبية.

يقوم البنك بتقدير خسائر الائتمان المتوقعة لأدوات الدين المدرجة بالتكلفة المطفأة وبالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى باستثناء القروض والسلف إلى البنوك والعملاء حيث يقوم البنك بشأنها بتطبيق متطلبات انخفاض القيمة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي. إن تحديد خسائر الائتمان المتوقعة يتضمن الاستعانة ببيانات والافتراضات الخارجية والداخلية بصورة جوهريّة. راجع أيضاً (2.3) (أ) انخفاض قيمة الأدوات المالية، للاطلاع على المزيد من المعلومات.

تقييم الأدوات المالية غير المسورة

يستند تقييم الأدوات المالية غير المسورة عادةً إلى أحد العوامل التالية:

- معاملات حديثة في السوق ذات شروط تجارية متكافئة؛ أو
- التدفقات النقدية المتوقعة مخصوصة بالمعدلات الحالية المطبقة لبوند ذات شروط وسمات مخاطر مماثلة؛ أو
- القيمة العادلة الحالية لأداة أخرى مماثلة إلى حد كبير؛ أو
- نماذج التقييم.

يراجع البنك أساليب التقييم بصورة دورية ويقوم باختبارها للتأكد من مدى ملاءمتها باستخدام إما الأسعار من معاملات السوق الحالية الملحوظة في نفس الأداة أو أي بيانات سوق أخرى متاحة ملحوظة.

السياسات المحاسبية (تتمة) 2

الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة (تتمة) 2.4

تقييم الأدوات المالية غير المسورة (تتمة)

يتم احتساب هذه القيمة استناداً إلى الافتراضات الهامة بما في ذلك أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الفائدة والتقلبات ... وما إلى ذلك. كما يستند مقدار التغيرات في هذه الأسعار والتقلبات إلى حركات السوق التي لا يمكن التنبؤ بها بشكل مؤكداً.

معايير صادرة ولكن لم تسر بعد 2.5

عند إعداد البيانات المالية للبنك لم يتم التطبيق المبكر لعدد من المعايير الجديدة والتعديلات على المعايير والتفسيرات التي تسري لفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023. يعتزم البنك تطبيق تلك المعايير، متى كان ذلك مناسباً، عند سريانها. من غير المتوقع أن يكون لأي منها تأثير جوهري على البيانات المالية للبنك.

تأثير جائحة كوفيد-19 3

خلال السنطين 2020 و2021، اتخذ بنك الكويت المركزي عدة إجراءات في إطار جهوده المبذولة لدعم الاقتصاد المحلي والقطاع المصرفي في الكويت عن طريق تفعيل عدة إجراءات لتعزيز قدرة البنوك على القيام بدور حيوي في القطاع الاقتصادي وزيادة قدرتها الإقراضية وتعزيز إمكانياتها التمويلية وتشجيعها على إقراض القطاعات الاقتصادية المنتجة ومنح السيولة إلى العملاء المتضررين. فيما يلي الإجراءات السارية حتى 31 ديسمبر 2022:

- تخفيض نسبة تغطية السيولة من 100% إلى 80%， اعتباراً من 1 يناير 2022: 90%.
- تخفيض نسبة صافي التمويل المستقر من 100% إلى 80%， اعتباراً من 1 يناير 2022: 90%.
- تخفيض نسبة السيولة الرقابية من 18% إلى 15%， اعتباراً من 1 يناير 2022: 16.5%.
- زيادة معدلات الحد الأقصى من الفجوة التراكمية السالبة المتعلقة بالسيولة عبر النطاقات الزمنية المتعددة.
- زيادة معدلات الحد الأقصى المتاح للتمويل من 90% إلى 100% بالنسبة للودائع، اعتباراً من 1 يناير 2022: 95%.
- الإفراج عن المصددة الرأسمالية التحوطية بنسبة 2.5% من الموجودات المرجحة بالمخاطر في صورة الشريحة 1 من حقوق ملكية المساهمين، اعتباراً من 1 يناير 2022: 1.5%.
- تخفيض ترجيحات المخاطر فيما يخص الإقراض إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة من 75% إلى 25% لأغراض كفاية رأس المال.

يتم أيضاً الإفصاح عن الإجراءات المذكورة أعلاه في الإيضاحات ذات الصلة حول البيانات السنوية. واعتباراً من 1 يناير 2023، تم استعادة كافة النسب الرقابية إلى ما كانت عليه في الفترة قبل جائحة كوفيد.

خلال سنة 2021، أصدر بنك الكويت المركزي التعميم رقم 2/BS/IBS/IS/IIS/FS/476/2021 المؤرخ 18 أبريل 2021 بشأن تطبيق أحكام المادة رقم (2) من القانون رقم (3) لسنة 2021 بشأن تأجيل الالتزامات المالية لمدة ستة أشهر مع إلغاء الفائدة الناتجة من هذا التأجيل. طبق البنك برنامج التأجيل عن طريق تأجيل الأقساط لمدة ستة أشهر من تاريخ طلب العميل المستحق مع التمديد المقابل لمدة التسهيل. أدى تأجيل الأقساط إلى خسارة للبنك ناتجة عن تعديل التدفقات النقدية التعاقدية بمبلغ 26,084 ألف دينار كويتي طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9. وتم مقاصة هذه الخسارة بمبلغ مكافئ مستحق من حكومة الكويت كمنحة حكومية وتم إدراجها ضمن الموجودات الأخرى في بيان المركز المالي طبقاً للقانون (ايصال 14).

إيرادات فوائد 4

2021 ألف دينار كويتي	2022 ألف دينار كويتي	
5,573	7,364	سداد خزينة حكومة الكويت وسداد بنك الكويت المركزي
3,339	2,251	استثمارات في أوراق دين مالية
2,333	14,736	إيداعات لدى البنك
174,749	220,112	قرض وسلف إلى البنوك والعملاء
<hr/> 185,994	<hr/> 244,463	

5. مصروفات فوائد .

2021 ألف دينار كويتي	2022 ألف دينار كويتي	
3,711	3,985	حسابات تحت الطلب وحسابات ادخال
39,304	77,677	ودائع محددة الأجل
5,077	10,115	قروض بنكية
5,589	10,495	أموال مقرضةة أخرى
53,681	102,272	

6. صافي أتعاب وعمولات .

2021 ألف دينار كويتي	2022 ألف دينار كويتي	
38,060	39,289	إجمالي إيرادات الأتعاب والعمولات
(10,632)	(12,791)	إجمالي مصروفات الأتعاب والعمولات
27,428	26,498	

يتضمن إجمالي إيرادات الأتعاب والعمولات مبلغ 637 ألف دينار كويتي (2021: 537 ألف دينار كويتي) من الأنشطة بصفة الأمانة.

7. مخصصات محددة .

2021 ألف دينار كويتي	2022 ألف دينار كويتي	
52,628	32,305	قروض وسلف إلى عملاء
3,205	632	– نقدية (إيضاح 12)
55,833	32,937	– غير نقدية (إيضاح 18)

8. ربحية السهم الأساسية والمخففة .

تحسب مبالغ ربحية السهم الأساسية عن طريق قسمة ربح السنة الخاص بمساهمي البنك على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة.

تحسب مبالغ ربحية السهم المخففة عن طريق قسمة ربح السنة الخاص بمساهمي البنك على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة زائداً المتوسط المرجح لعدد الأسهم التي سيتم إصدارها عند تحويل كافة الأسهم المحتملة المخففة إلى أسهم. ليس لدى البنك أسهم محتملة مخففة قائمة كما في 31 ديسمبر 2022.

8. ربحية السهم الأساسية والمخففة (تتمة)

2021 ألف دينار كويتي	2022 ألف دينار كويتي	
42,105	61,804	ربح السنة
<u>سهم</u>	<u>سهم</u>	
3,159,065,997	3,177,363,203	المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة، بالصافي بعد أسهم الخزينة
<u>فلس</u>	<u>فلس</u>	
13	19	ربحية السهم الأساسية والمخففة

تم تعديل حسابات ربحية السهم للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 للمحاسبة عن أسهم المنحة الصادرة بتاريخ 14 أبريل 2022 (إيضاح 22). قدرت ربحية السهم للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 بقيمة 14 فلس قبل التعديل بأثر رجعي على عدد الأسهم بعد إصدار المنحة.

9. النقد والنقد المعادل

2021 ألف دينار كويتي	2022 ألف دينار كويتي	
316,277	378,319	أرصدة لدى بنك الكويت المركزي
74,407	88,108	نقد في الصندوق وفي حسابات جارية لدى بنوك أخرى ومؤسسات مالية أخرى
551,878	463,466	ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى تستحق خلال ثلاثين يوماً
<u>942,562</u>	<u>929,893</u>	
(67)	(5)	ناقصاً: مخصص خسائر الائتمان المتوقعة
<u>942,495</u>	<u>929,888</u>	

في 31 ديسمبر 2022، قدرت الودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى المستحقة لمدة أكثر من 30 يوماً بمبلغ 131,259 ألف دينار كويتي (2021: 124,645 ألف دينار كويتي)، والمعدلة مقابل مخصص خسائر الائتمان المتوقعة بمبلغ 37 ألف دينار كويتي (2021: 3 آلاف دينار كويتي).

في 31 ديسمبر 2022 و2021، تم تصنيف النقد والنقد المعادل والودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى ضمن المرحلة 1. خلال السنة، لم تقع أي حركات بين المراحل.

10. سندات خزينة حكومة الكويت

يقوم بنك الكويت المركزي نيابة عن وزارة المالية بإصدار هذه الأدوات المالية.

2021 ألف دينار كويتي	2022 ألف دينار كويتي	
52,000	5,500	تستحق خلال سنة واحدة
22,000	16,500	تستحق بعد سنة
<u>74,000</u>	<u>22,000</u>	

في 31 ديسمبر 2022 و2021، تم اعتبار سندات خزينة حكومة الكويت منخفضة المخاطر وتصنيفها ضمن المرحلة 1. خلال السنة، لم تقع أي حركات بين المراحل.

.11 سندات بنك الكويت المركزي

تم إصدار هذه الأدوات المالية من قبل بنك الكويت المركزي. تستحق هذه الأدوات خلال فترة لا تتجاوز سنة واحدة من تاريخ الإصدار.

2021 ألف دينار كويتي	2022 ألف دينار كويتي	سندات بنك الكويت المركزي
281,197	337,703	
		<u>سندات بنك الكويت المركزي</u>

في 31 ديسمبر 2022 و2021، تم اعتبار سندات بنك الكويت المركزي منخفضة المخاطر وتصنيفها ضمن المرحلة 1. خلال السنة، لم تقع أي حركات بين المراحل.

.12 قروض وسلف للبنوك والعملاء

تمثل القروض والسلف المبالغ المدفوعة إلى البنوك والعملاء، فيما يلي تقييم البنك لتركيز مخاطر الائتمان استناداً إلى الغرض الأساسي من القروض والسلف الممنوحة:

في 31 ديسمبر 2022:

المجموع ألف دينار كويتي	باقي دول العالم ألف دينار كويتي	آسيا والمحيط الهادئ ألف دينار كويتي	غرب أوروبا ألف دينار كويتي	الشرق الأوسط الأخرى ألف دينار كويتي	الكويت ألف دينار كويتي	أ. قروض وسلف للعملاء	
						شخصية مالية	تجارية
2,261,532	1,812	-	-	-	2,259,720		
219,869	30,630	-	-	75,645	113,594		
419,909	-	-	15,089	12,252	392,568		
362,387	-	-	-	65,855	296,532	نفط خام وغاز	
158,835	-	-	-	10,129	148,706	إنشائية	
277,875	-	-	-	11,351	266,524	صناعية	
1,010,216	-	-	-	39,195	971,021	عقارية	
447,122	-	-	-	239,907	207,215	أخرى	
5,157,745	32,442	-	15,089	454,334	4,655,880	مجمل القروض والسلف للعملاء	
(291,851)						ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة	
4,865,894						القروض والسلف للعملاء	
264,976	9,189	4,595	9,189	184,112	57,891	ب. قروض وسلف للبنوك	
(2,190)						مجمل القروض والسلف للبنوك	
262,786						ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة	

12. قروض وسلف البنوك والعملاء (تمة)

فی 31 دیسمبر 2021:

أ. قروض وسلف للعملاء						
المجموع	باقى دول العالم	آسيا والمحيط الهادى	غرب أوروبا	دول الشرق الأوسط الأخرى	الكويت	
ألف دينار كويتى	ألف دينار كويتى	ألف دينار كويتى	ألف دينار كويتى	ألف دينار كويتى	ألف دينار كويتى	
2,071,166	2,106	-	-	-	2,069,060	شخصية
189,696	-	-	-	73,834	115,862	مالية
450,687	-	-	15,848	10,013	424,826	تجارية
344,539	-	-	-	45,375	299,164	نفط خام وغاز
189,507	-	-	-	9,953	179,554	إنشائية
318,496	-	-	-	13,613	304,883	صناعية
757,276	-	-	-	30,761	726,515	عقاراتية
516,961	-	-	-	302,476	214,485	أخرى
<hr/>						مجمل القروض والسلف للعملاء
4,838,328	2,106	-	15,848	486,025	4,334,349	
(280,242)	<hr/>	<hr/>	<hr/>	<hr/>	<hr/>	ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة
4,558,086	<hr/>	<hr/>	<hr/>	<hr/>	<hr/>	القروض والسلف للعملاء
<hr/>						ب. قروض وسلف للبنوك
<hr/>						مجمل القروض والسلف للبنوك
279,987	15,125	4,606	9,075	190,575	60,606	ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة
(1,536)	<hr/>	<hr/>	<hr/>	<hr/>	<hr/>	قرض وسلف للبنوك
278,451	<hr/>	<hr/>	<hr/>	<hr/>	<hr/>	

الحركة في مخصص انخفاض القيمة

2021 ألف دينار كويتي			2022 ألف دينار كويتي		
المجموع	عام	محدد	المجموع	عام	محدد
268,692	253,804	14,888	281,778	257,455	24,323
(43,193)	-	(43,193)	(24,793)	-	(24,793)
56,279	3,651	52,628	37,056	4,751	32,305
_____	_____	_____	_____	_____	_____
281,778	257,455	24,323	294,041	262,206	31,835
_____	_____	_____	_____	_____	_____

إن المخصصات المحددة وال العامة تستند إلى المتطلبات الواردة ضمن تعليمات بنك الكويت المركزي والمعايير الدولي للنقارير المالية 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي. راجع إيضاح 2.3 (أ) انخفاض قيمة الأدوات المالية للاطلاع على المزيد من المعلومات.

تمثل استردادات القروض، بالصافي بعد الشطب، صافي الفرق بين القروض المشطوبة خلال السنة بمبلغ 13,472 ألف دينار كويتي (2021: 654 ألف دينار كويتي) والاستردادات بقيمة 21,480 ألف دينار كويتي (2021: 12,597 ألف دينار كويتي).

12. قروض وسلف للبنوك والعملاء (تتمة)

الحركة في مخصص انخفاض القيمة (تتمة)

2021 ال ألف دينار كويتي			2022 ال ألف دينار كويتي			إن الحركة في مخصصات انخفاض قيمة القروض والسلف حسب الفئة هي كما يلي:
المجموع	قروض استهلاكية	قروض للشركات	المجموع	قروض استهلاكية	قروض للشركات	
268,692 (43,193) 56,279	17,674 (15,266) 24,565	251,018 (27,927) 31,714	281,778 (24,793) 37,056	26,973 (24,793) 30,351	254,805 - 6,705	في 1 يناير مبالغ مشطوبة المحملا إلى بيان الدخل
281,778 =====	26,973 =====	254,805 =====	294,041 =====	32,531 =====	261,510 =====	في 31 ديسمبر

راجع إيضاح 24 (أ) حول الموجودات المالية منخفضة القيمة بشكل منفرد حسب الفئة.

تم إدراج مخصص التسهيلات غير النقدية بمبلغ 19,380 ألف دينار كويتي (2021: 18,563 ألف دينار كويتي) ضمن مطلوبات أخرى (إيضاح 18).

مقارنة بين إجمالي المخصصات وخسائر الائتمان المتوقعة وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 فيما يتعلق بالتسهيلات الائتمانية:

2021 ال ألف دينار كويتي	2022 ال ألف دينار كويتي	مخصص التسهيلات النقدية مخصص التسهيلات غير النقدية
281,778	294,041	
18,563	19,380	
300,341	313,421	إجمالي مخصصات التسهيلات الائتمانية
		خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9
188,631	189,748	
		زيادة إجمالي المخصصات عن خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9
111,710	123,673	
37%	39%	زيادة المخصصات كنسبة من إجمالي المخصصات

13. استثمارات في أوراق مالية

2021				2022			
المجموع	القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	النكافة المطفأة	المجموع	المجموع	القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	النكافة المطفأة	المجموع
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
71,626	-	71,626	85,547	-	85,547	-	استثمارات مسيرة
32,596	-	32,596	10,005	-	10,005	-	سندات/ صكوك سيادية
11,038	11,038	-	10,268	10,268	-	-	سندات أخرى
115,260	11,038	104,222	105,820	10,268	95,552	-	أسهم
استثمارات غير مسيرة							
3,019	3,019	-	203	203	-	-	سندات أخرى
23,832	23,832	-	23,068	23,068	-	-	أسهم/ أخرى
26,851	26,851	-	23,271	23,271	-	-	ناقصاً: مخصص خسائر الائتمان المتوقعة
(170)	(4)	(166)	(156)	-	(156)	-	في 31 ديسمبر
141,941	37,885	104,056	128,935	33,539	95,396	-	

في 31 ديسمبر 2022 و2021، تم تصفيف كافة الاستثمارات في أوراق الدين المالية ضمن المرحلة 1. خلال السنة، لم يكن هناك أي حركات بين المراحل.

14. موجودات أخرى

2021	2022	فواتيد مدينة مستحقة مدينون متذوعون وآخرون ناقصاً: خسائر الانخفاض في القيمة لمدينين آخرين منحة حكومية مستحقة (إيضاح 3) ضمادات معاد حيازتها (راجع الحركة أدناه)
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
16,155	25,989	
19,654	14,406	
(620)	(751)	
26,084	26,084	
59,432	68,664	
120,705	134,392	

الحركة في الضمادات المعاد حيازتها:

2021	2022	في 1 يناير إضافات استبعادات
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
60,238	59,432	
-	9,232	
(806)	-	
59,432	68,664	في 31 ديسمبر

تم تحديد القيمة العادلة من قبل مقيمين معتمدين استناداً إلى طريقة المقارنة بالسوق (المستوى 3) ولا تختلف بصورة جوهرية عن قيمتها الدفترية.

.15 المستحق إلى البنوك والودائع من المؤسسات المالية

2021 ألف دينار كويتي	2022 ألف دينار كويتي	
11,790	10,991	المستحق إلى البنوك
583,711	478,660	حسابات جارية وودائع تحت الطلب
595,501	489,651	ودائع محددة الأجل

2021 ألف دينار كويتي	2022 ألف دينار كويتي	ودائع من مؤسسات مالية
100,966	86,752	حسابات جارية وودائع تحت الطلب
572,203	687,859	ودائع محددة الأجل
673,169	774,611	

.16 ودائع العملاء

2021 ألف دينار كويتي	2022 ألف دينار كويتي	
1,404,148	1,298,371	حسابات جارية
410,168	380,079	حسابات ادخار
2,489,679	2,568,387	ودائع محددة الأجل
4,303,995	4,246,837	

تتضمن ودائع العملاء مبلغ **13,589 ألف دينار كويتي** (2021: 12,756 ألف دينار كويتي) محتفظ به كضمادات مقابل التزامات غير قابلة للإلغاء بموجب خطابات ائتمان وضمادات (راجع أيضًا 26).

.17 أموال مقرضة أخرى

2021 ألف دينار كويتي	2022 ألف دينار كويتي	سعر الفائدة الفعلي	
25,000	25,000	4.00%	سداد مساندة - الشريحة 2 بالدينار الكويتي لعام 2031 (شريحة ثابتة)
25,000	25,000	%2.25	سداد مساندة - الشريحة 2 بالدينار الكويتي لعام 2031 (شريحة متغيرة بحد أقصى 5%)
165,000	443,926	%5.70 إلى 4.00%	قروض متوسطة الأجل - متغيرة (2024-2026)
215,000	493,926		(2026)

مطلوبات أخرى .18

2021 ألف دينار كويتي	2022 ألف دينار كويتي	
11,899	32,060	فوائد دائنة مستحقة
3,855	4,115	إيرادات مؤجلة
18,563	19,380	مخصصات تسهيلات غير نقدية (راجع الحركة أدناه)
26,607	30,364	مخصصات متعلقة بالموظفين
2,830	4,182	مطلوبات التأجير
37,999	36,331	أخرى
101,753	126,432	

الحركة في مخصصات التسهيلات غير النقدية:

2021 ألف دينار كويتي	2022 ألف دينار كويتي	
15,406	18,563	في 1 يناير
3,157	817	المحمول إلى بيان الدخل
18,563	19,380	في 31 ديسمبر

رأس المال .19

2021 ألف دينار كويتي	2022 ألف دينار كويتي	
304,813	320,053	الأسهم المصرح بها والمصدرة والمدفوعة بالكامل
304,813	320,053	

كما في 31 ديسمبر 2022، بلغ عدد الأسهم المصرح بها والمصدرة والمدفوعة بالكامل بقيمة 100 فلس للسهم 3,200,534,293 سهم (2021: 3,048,127,898 سهم).

الاحتياطيات .20

(أ) الاحتياطي الإجباري وفقاً لقانون الشركات والنظام الأساسي للبنك تم اقتطاع نسبة 10% من ربح السنة قبل مكافأة أعضاء مجلس الإدارة وحصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة إلى الاحتياطي الإجباري. يجوز للبنك وقف هذه الاقتطاعات السنوية عندما يعادل الاحتياطي نسبة 50% من رأس المال المدفوع.

إن توزيع هذا الاحتياطي محدد بالمبلغ المطلوب لسداد توزيعات أرباح بنسبة 5% من رأس المال في السنوات التي لا تسمح فيها الأرباح المتراكمة بسداد توزيعات أرباح هذا المبلغ.

(ب) علاوة إصدار أسهم إن الرصيد في حساب علاوة إصدار الأسهم غير متاح للتوزيع ولكن يمكن استخدامه لإعادة هيكلة رأس المال لمقاصة الخسائر المتراكمة.

(ج) احتياطي إعادة تقييم العقارات إن احتياطي إعادة تقييم العقارات يمثل فائض القيمة السوقية عن القيمة الدفترية للأرض المملوكة للبنك. إن الرصيد في هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع ويتم إدراجه مباشرة في الأرباح المرحلية عندما يتم بيع الموجودات المتعلقة به.

.21. أسهم الخزينة واحتياطي أسهم الخزينة

2021 ألف دينار كويتي	2022 ألف دينار كويتي	
37,000,000	-	عدد أسهم الخزينة
% 1.21	% 0.00	النسبة المئوية لأسهم الخزينة
<hr/> 18,157	<hr/> -	تكلفة أسهم الخزينة (ألف دينار كويتي)
<hr/> 8,695	<hr/> -	المتوسط المرجح للقيمة السوقية لأسهم الخزينة كما في 31 ديسمبر (ألف دينار كويتي)
<hr/> <hr/>	<hr/> <hr/>	

إن الحركة في أسهم الخزينة كانت كما يلي:

عدد الأسهم	2021	2022	
50,000,000	37,000,000	-	الرصيد كما في 1 يناير
-	1,850,000	-	أسمه منحة
(13,000,000)	(38,850,000)	-	مبيعات
<hr/> 37,000,000	<hr/> -	<hr/> -	الرصيد كما في 31 ديسمبر
<hr/> <hr/>	<hr/> <hr/>		

.22. توزيعات أرباح موصي بها ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة

أوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بقيمة 10 فلس للسهم (2021: 7 فلس) وأسهم منحة بنسبة 5% بمبلغ 16,003 ألف دينار كويتي (2021: 15,240 ألف دينار كويتي) على رأس المال المصدر القائم كما في 31 ديسمبر 2022، بما يخضع لموافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوية. في حالة اعتمادها في اجتماع الجمعية العمومية السنوية، تستحق توزيعات الأرباح النقدية وأسهم المنحة الموصي بها إلى المساهمين بعد الحصول على الموافقات الرقابية الضرورية.

خلال السنة، اعتمد المساهمون بالجمعية العمومية السنوية المنعقدة بتاريخ 22 مارس 2022 توزيعات أرباح نقدية بقيمة 7 فلس للسهم (2020: 5 فلس للسهم) وأسهم منحة بنسبة 5% بقيمة 15,240 ألف دينار كويتي (2020: لا شيء) للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021. تم تسجيل توزيعات الأرباح النقدية وتم دفعها لاحقاً. تم توزيع أسهم المنحة في 14 أبريل 2022.

إن مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بمبلغ 188 ألف دينار كويتي (2021: 179 ألف دينار كويتي) هي وفقاً للوائح المحلية وتخضع لموافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوية.

.23. معاملات مع أطراف ذات علاقة

إن بعض الأطراف ذات علاقة (المساهمون الرئيسيون وأعضاء مجلس الإدارة ومسؤولو الإدارة التنفيذية في البنك وعائلاتهم والشركات التي يمثلون المالكين الرئيسيين لها) كانوا علماً للبنك في سياق الأعمال الطبيعي. تمت الموافقة على شروط هذه المعاملات طبقاً لسياسات البنك.

.23 معاملات مع أطراف ذات علاقة (تنمية)

إن المعاملات والأرصدة المدرجة في بيان الدخل وبيان المركز المالي هي كما يلي:

2021 الف دينار كويتي	2022 الف دينار كويتي	عدد الأطراف ذات علاقة		عدد / أعضاء مجلس الإدارة أو أعضاء الإدارة التنفيذية		أعضاء مجلس الإدارة أرصدة
		2021	2022	2021	2022	
163,558	166,370	10	10	1	1	قرصون وسلف
34	18	4	5	2	3	بطاقات ائتمان
72,124	42,389	73	77	8	8	ودائع
7,898	32,742	10	13	-	-	الالتزامات/مشتقات ضمانات / خطابات ائتمان
						معاملات
4,147	5,582	15	18	1	1	إيرادات فوائد
374	564	13	16	4	4	مصرفوف فوائد
100	138	12	17	-	-	صافي الأتعاب والعمولات
1,257	1,764	13	12	-	-	مصرفوفات أخرى
162	276	3	2	-	-	شراء معدات
						الإدارة التنفيذية : أرصدة
207	1,158	-	-	4	7	قرصون وسلف
20	22	-	-	14	11	بطاقات ائتمان
2,631	4,229	-	-	15	17	ودائع
						المعاملات
9	41	-	-	5	7	إيرادات فوائد
22	74	-	-	16	18	مصرفوف فوائد

إن القروض الصادرة إلى أعضاء مجلس الإدارة ومسئولي الإدارة التنفيذية تستحق السداد وفقاً للضوابط الرقابية لبنك الكويت المركزي وتحمل معدلات فائدة تتراوح ما بين %4.5 إلى %6.25 (2021: 2% إلى 5.5%) سنوياً. إن بعض القروض المقدمة إلى أعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذات علاقة بهم مكفولة بضمانات. قدرت القيمة العادلة لهذه الضمانات كما في 31 ديسمبر 2022 بمبلغ **66,821 ألف دينار كويتي** (2021: 109,687 ألف دينار كويتي).

تشتمل مكافأة موظفي الإدارة العليا بما في ذلك الإدارة التنفيذية على ما يلي:

2021 الف دينار كويتي	2022 الف دينار كويتي	رواتب ومزايا أخرى قصيرة الأجل مكافأة نهاية/ إنهاء الخدمة
3,655	4,845	
312	401	
3,967	5,246	

استراتيجية استخدام الأدوات المالية
 بنك تجاري، تتعلق أنشطة البنك بشكل أساسي باستخدام الأدوات المالية بما في ذلك المشتقات. يقبل البنك الودائع من العملاء بمعدلات ثابتة ومتغيرة لفترات متعددة، ويسعى إلى اكتساب هوامش فائدة فوق متوسط سعر الفائدة عن طريق استثمار هذه الأموال في موجودات عالية الجودة. كما يسعى البنك إلى زيادة هذه الهوامش بتحميم الأموال قصيرة الأجل والإقرارات لفترات أطول بمعدلات فائدة أعلى، مع الحفاظ على السيولة الكافية للوفاء بجميع المطالبات محتملة الاستحقاق.

باستثناء ترتيبات التحوط المحددة، يتم عادةً مقاومة الانكشافات لمخاطر العملات الأجنبية وأسعار الفائدة المرتبطة بهذه الأدوات عن طريق الدخول في مراكز مقابلة وبالتالي يتم السيطرة على التباين في صافي المبالغ النقدية المطلوبة لتمويل مراكز السوق.

إدارة المخاطر

إن استخدام الأدوات المالية يؤدي أيضاً إلى التعرض للمخاطر المرتبطة بها. ويدرك البنك العلاقة بين العائدات والمخاطر ذات الصلة باستخدام الأدوات المالية وتشكل إدارة المخاطر جزءاً لا يتجزأ من أهداف البنك الإستراتيجية.

تتمثل استراتيجية البنك في الحفاظ على مفهوم إدارة قوية للمخاطر وإدارة العلاقة بين المخاطر/العائدات ضمن وخلال كل نشاط رئيسي من أنشطة أعمال البنك. يقوم البنك باستمرار بمراجعة سياساته وممارساته في إدارة المخاطر للتأكد من عدم تعرض البنك لتقلبات كبيرة في قيمة الموجودات وفي ربحيته.

قام البنك بتشكيل لجنة للمخاطر تابعة لمجلس الإدارة لتعزيز فاعلية مراقبة مجلس الإدارة لمشاكل المخاطر التي تواجه البنك ورفع تقارير دورية إلى مجلس الإدارة متى كان ذلك ملائماً. تقوم هذه اللجنة بالإشراف على عملية إدارة المخاطر لدى البنك على أساس شامل كما تضمن استقلالية قسم إدارة المخاطر لدى البنك. كما تتولى هذه اللجنة مراجعة كافة سياسات إدارة المخاطر ومستوى القدرة على تحمل المخاطر وتقديم التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها. تقوم لجنة المخاطر بمراجعة جميع المخاطر الجوهرية وأي تعرض كبير لا يفي بمعايير الإقرارات العادلة. وبترأس قسم إدارة المخاطر رئيس إدارة المخاطر الذي يتولى رفع التقارير إلى لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة. كما يشكل البنك أيضاً لجنة المخاطر التنفيذية والتي يترأسها كل من الرئيس التنفيذي ورئيس إدارة المخاطر، والتي تعتبر اللجنة العليا لحكومة المخاطر على مستوى الإدارة العليا. ويقوم قسم إدارة المخاطر لدى البنك برفع تقارير منتظمة إلى كل من لجنة المخاطر ولجنة المخاطر التنفيذية بحيث يكون أعضاء اللجان على دراية تامة بكل أشكال حالات التعرض للمخاطر بالبنك.

تعرض الأقسام التالية المخاطر المختلفة المرتبطة بالأعمال المصرفية وطبيعتها وكيفية إدارتها.

أ. مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في احتمالية التعرض لخسائر مالية نتيجة عجز المقترضين أو الأطراف المقابلة عن الوفاء بالتزاماتهم بالسداد للبنك طبقاً للشروط المتفق عليها. وتنشأ مخاطر الائتمان بصورة أساسية من أنشطة الإقرارات والتمويل التجاري وأنشطة الخزينة.

تنشأ تركزات مخاطر الائتمان عندما يكون هناك احتمالية لاشتداد الخسائر الناتجة عن حالات التعرض للمخاطر المترابطة على سبيل المثال عندما تحافظ مجموعة من الأطراف المقابلة بالملكية المشتركة أو تعمل في أنشطة أعمال متماثلة أو ممارسة أعمال في نفس المنطقة الجغرافية، أو من خلال تنفيذ أنشطة لها سمات اقتصادية مماثلة مما يؤدي إلى تأثير قدرة هؤلاء الأطراف بشكل مماثل على الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية في حالة ظهور تغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو أي ظروف أخرى.

تشير تركزات مخاطر الائتمان إلى الحساسية النسبية لأداء البنك تجاه التطورات التي قد تؤثر على قطاع أعمال معين أو منطقة جغرافية أو ملكية معينة.

يطبق البنك سياسات وإجراءات شاملة للسيطرة على جميع هذه المخاطر ومراقبتها. يتم الحد من مخاطر الائتمان من خلال وضع حدود للمعاملات مع الأطراف المقابلة من الأفراد والأطراف المقابلة ذوي الملكية المشتركة ومن خلال مراقبة حالات التعرض لمخاطر الائتمان في ضوء هذه الحدود والتقييم المستمر لتعظيم / جودة الضمانات والجدران الائتمانية للأطراف المقابلة.

يتم تطبيق حدود المخاطر للعملاء من الأفراد وجموعات العملاء وقطاعات الأعمال وحدود الدول لتنويع محفظة الإقرارات وتجنب التركزات غير الملائمة. يتم السيطرة على حالات التعرض لمخاطر الائتمان المتعلقة بأنشطة التداول من خلال استخدام حدود صارمة للأطراف المقابلة واتفاقيات التقاض الأساسية وترتيبات الضمانات (حسب الملائم) ومن خلال الحد من فترات التعرض للمخاطر.

24. الأدوات المالية (تتمة)

إدارة المخاطر (تتمة)

أ. مخاطر الائتمان (تتمة)

تتولى إدارات الائتمان المستقلة التي تشمل مخاطر الشركات ومخاطر العملاء، والتي ترفع تقاريرها إلى رئيس إدارة المخاطر، مسؤولية توفير مستوى الإدارة المركزية لمخاطر الائتمان. تتضمن مسؤوليات هذه المجموعات: مراقبة الالتزام بالسياسات والإجراءات الائتمانية، ووضع السياسات المتعلقة بحالات التعرض لمخاطر الائتمان الكبرى التي تشمل الحد الأقصى من التعرض للمخاطر بالنسبة للعملاء من الأفراد ومجموعات العملاء وتركيزات المخاطر الأخرى والحفاظ عليها، وتتنفيذ مراجعة ائتمانية مستقلة وموضوعية لتقدير مخاطر الائتمان لكل من التسهيلات الجديدة والتسهيلات المجددة، ومراقبة التعرض للمخاطر بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى، ومراقبة حالات التعرض الخارجي للمخاطر، ومراقبة حالات التعرض لمخاطر مجموعات قطاعات أعمال معينة، والمحافظة على عملية تصنيف تسهيلات البنك وتطويرها وذلك بهدف تصنيف حالات التعرض للمخاطر وتجزئة حالات التعرض للمخاطر إلى قطاعات واضحة، وإعداد تقارير منتظمة يتم رفعها للإدارة العليا في جانب عمل معينة مثل تركزات مخاطر العملاء/ القطاعات وحدود الدول وحالات التعرض الخارجي للمخاطر والحسابات متغيرة السداد والمخصصات.

يوجد لدى البنك أيضاً معايير مفصلة لاعتماد الائتمان لكل منتج من منتجات القروض للأفراد. تتنوع معايير الاستحقاق وفقاً لمنتج القرض المحدد ولكنها تتضمن بنود مثل الحد الأدنى من مدة الخدمة والحد الأدنى للراتب وما إلى ذلك. ينبغي على المتقدم للحصول على قروض أيضاً تقديم وثيقة صادرة من صاحب العمل توضح الراتب وطول مدة الخدمة وفي معظم الحالات يتم تقديم التزام من صاحب العمل بتحويل الراتب مباشرة إلى الحساب الجاري الخاص بالمتقدم لدى البنك. وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي يجب ألا تتجاوز نسبة إجمالي مدفوعات الديون الشهرية للمتقدم إلى الدخل الحدود المقررة.

خلاف لجنة المخاطر، يوجد لدى البنك ست لجان خاصة بالائتمان هي: لجنة مجلس الإدارة للائتمان والاستثمار، ولجنة الائتمان التنفيذية ولجنة الائتمان الإدارية وللجنة الائتمانية للعملاء الأفراد وللجنة تصويب الائتمان ولجنة الائتمان لإدارة الثروات ولجنة التصنيف والمخصصات.

فوض مجلس الإدارة إلى لجنة مجلس الإدارة للائتمان والاستثمار كافة الصالحيات (باستثناء التسهيلات الائتمانية لأعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذات علاقة بهم) في اتخاذ قرارات الائتمان في ضوء تعليمات بنك الكويت المركزي. تتمثل مسؤوليات لجنة مجلس الإدارة للائتمان والاستثمار في المراجعة والإعتماد أو الرفض أو التعديل أو الموافقة المشروطة على طلبات الائتمان في إطار حد الإقرارات القانوني لدى البنك وفقاً لسياسات الائتمانة للبنك. كما يحق لجنة مجلس الإدارة للائتمان والاستثمار منح تفويض الائتمان للجنة التنفيذية على النحو المنصوص عليه من قبل مجلس الإدارة.

يحق لجنة الائتمان التنفيذية الموافقة أو رفض أو تعديل التسهيلات الائتمانية في نطاق الصالحيات المفوضة والمعتمدة لها. كما يمكن للجنة الائتمان التنفيذية الموافقة على معايير وبرامج الائتمان وحدود الحزينة في ضوء مستوى تحمل المخاطر المعتمد لدى البنك. وللجنة سلطة تشكيل أو تعديل لجان الائتمان الحالية في نطاق الصالحيات القانونية العامة للجنة. ويتم رفع ملخص قرارات لجنة الائتمان التنفيذية إلى لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة.

تجتمع لجنة الائتمان الإدارية ذات المستوى الأدنى من الصالحيات المفوضة لها بصفة منتظمة من أجل اعتماد أو رفض أو تعديل طلبات الائتمان المقدمة إليها. وتحال الطلبات التي تخرج عن نطاق حدود صالحيات لجنة الائتمان الإدارية إلى لجنة الائتمان التنفيذية وللجنة مجلس الإدارة للائتمان والاستثمار بناءً على السلطات ذات الصلة. وتم مراجعة كافة قرارات لجنة الائتمان الإدارية بصورة دورية من قبل رئيس إدارة المخاطر.

تجتمع اللجنة الائتمانية للعملاء الأفراد متى تقتضي الضرورة ولديها صلاحية اعتماد أو رفض أو تعديل الطلبات الائتمانية المقدمة من العملاء الأفراد والتي يتم تقديمها إلى اللجنة ضمن مستويات الصالحيات المفوضة إليها. وتتضمن إحدى عمليات ضمان الجودة المستقلة والمركزية اكمال ودقة مستندات طلبات القروض مع إجراء مراقبة ائتمانية ومراجعة "القائمة السوداء" ومراقبة التزامات أوامر السداد القائمة والتزامات سداد القروض الأخرى. وتختضع طلبات القروض لعملية تقييم تشمل اتخاذ القرارات على أساس "بطاقة درجات" والتي يعاد التحقق من صحتها بصورة دورية.

تقوم لجنة تصويب الائتمان بمراجعة عمليات تصويب الائتمان الإدارية وأو الاعتماد أو التوصية بموافقة لجنة الائتمان الإدارية أو لجنة الائتمان التنفيذية. وتم إحالة كافة مقتراحات التسوية أو إعادة الهيكلة أو إعادة الجدولة أو وقف إجراءات الاسترداد أو شطب الديون والتي تتجاوز نطاق الصالحيات المفوضة لجنة تصويب الائتمان إلى لجنة الائتمان المعنية.

ال أدوات المالية (تتمة)

إدارة المخاطر (تتمة)

أ. مخاطر الائتمان (تتمة)

لدى لجنة الائتمان لإدارة الثروات صلاحية اعتماد أو رفض أو تعديل طلبات الائتمان الواردة من عملاء إدارة الثروات المقدمة إليها في حدود مستويات صلاحياتها المفروضة. وتحال الطلبات التي لا تقع ضمن نطاق حدود الصلاحيات المفروضة للجنة الائتمان لإدارة الثروات إلى لجنة الائتمان التنفيذية وللجنة مجلس الإدارة للائتمان والاستثمار استناداً إلى التقويض ذات الصلة.

تقوم لجنة التصنيف والمخصصات بأعمالها وفقاً لأحكام قواعد ولوائح بنك الكويت المركزي، وإرشادات السياسة الائتمانية البنك لتصنيف التسهيلات الائتمانية واحتساب المخصصات والمحاسبة عن الإيرادات الناتجة منها، ومراقبة تصنيف محافظ الائتمان للبنك، وقرارات احتساب المخصصات. كما تتولى اللجنة مسؤولية احتساب المخصصات وفقاً لنماذج ومنهجيات المعيار الدولي للتقارير المالية 9 المطبقة من قبل البنك بما يتفق مع إرشادات بنك الكويت المركزي.

وفقاً لمدى وحجم التعرض لمخاطر العملاء، يجوز مراجعة طلبات الائتمان بالنسبة لإقراض الشركات والإقراض الدولي من قبل مجلس الإدارة ولجنة مجلس الإدارة للائتمان والاستثمار ولجنة الائتمان التنفيذية ولجنة الائتمان الإدارية ولجنة تصويب الائتمان، عادةً ما تتضمن هذه الطلبات المعلومات التالية: ملخص تفاصيلي وملف العميل وموجز بالحدود الائتمانية والبالغ القائمة وتصنيف المخاطر ومذكرة اعتمادية وتحليل ربحية العميل والتحليل المالي وتحليل التدفقات النقدية وتفاصيل الغرض من القرض والضمانت ومصدر السداد وتفاصيل الضامنين، إن كان ذلك ممكناً، والبيانات المالية المدققة وأو بيانات صافي الموجودات الشخصية متى كان ذلك مناسباً.

توجد لدى البنك حدود إقراض قانونية وحدود تتعلق بالدول وكذلك حدود لقطاعات الأعمال ينبغي التقيد بها عند النظر في الاعتماد فيما يتعلق بالطلبات أو المشاركات الائتمانية ذات الصلة.

يوجد لدى البنك سياسة ائتمان تفصيلية معتمدة من قبل مجلس الإدارة ويتم مراجعتها بشكل دوري. وبين دليل سياسة الائتمان المبادي الإرشادية ومعايير مخاطر الائتمان التي تحدد حدود منح الائتمان وتقدم الهيكل الذي يجب أن تكون على أساسه الأعمال المصرفية مع التأكيد من توافق الأسلوب المتبوع مع كافة أنشطة الإقراض. كما بين سياسة البنك الخاصة بالposure المقبول لمخاطر الائتمان الخاصة بكل دولة. يتم اعتماد ومراجعة الحدود الفردية للدول كل على حدة من قبل لجنة مجلس الإدارة للائتمان والاستثمار. يستند هذا الاعتماد إلى تحليل الدول وتقييم متطلبات الأعمال والذي يقوم بإجرائه قسم المؤسسات المالية للبنك وتوصي به لجنة الائتمان الإدارية ولجنة الائتمان التنفيذية.

يقوم قسم المؤسسات المالية بمراجعة منتظمة للحدود العامة للدول المتعلقة بالبنك وتقييم حالات التعرض للمخاطر. تركز المراجعة على الحجم الكلي للمخاطر على مستوى الدول مع إبداء التوصيات لتغيير حدود المخاطر الفردية للدول عند الضرورة.

يعرض تقرير الحد المقبول للمخاطر المعتمد من قبل مجلس الإدارة إطار عمل متوافق لهم للمخاطر على مستوى المؤسسة وسبل التأكيد من مراعاة هذه المخاطر عند تنفيذ العمليات اليومية للبنك. يتم مراقبة مستوى المخاطر المقبول المحدد من قبل البنك وتحقيقه إن وجد في الوقت المناسب. ويتحدد الحد المقبول للمخاطر على مستوى كل الأعمال المصرفية للشركات والمعاملات الدولية ومعاملات الخزينة والأعمال المصرفية للعملاء. يتم تحليل المستوى المقبول للمخاطر في قطاعات الأعمال التي تمثل أهمية لأعمال البنك.

منهجية خسائر الائتمان المتوقعة

يستعين البنك بنظام تصنيف ائتماني داخلي وقام بتطوير نماذج للوصول إلى خسائر الائتمان المتوقعة استناداً إلى متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية 9. يوضح المعيار الدولي للتقارير المالية 9 نموذج من "ثلاث مراحل" لانخفاض القيمة بناءً على التغيرات في الجودة الائتمانية منذ الاعتراف المبتدئ. حيث يتم بناءً عليه تصنيف الأداة المالية التي لم تتخفض قيمتها الائتمانية عند الاعتراف المبتدئ ضمن المرحلة 1. في حالة وجود زيادة جوهيرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبتدئ، تنتقل الأداة المالية إلى المرحلة 2 ولكن لا تعتبر بعد منخفضة القيمة الائتمانية. وفي حالة انخفاض القيمة الائتمانية للأداة المالية، تنتقل الأداة المالية إلى المرحلة 3. راجع الإيضاح 2.3 (أ) حول انخفاض قيمة الأدوات المالية للإطلاع على المزيد من المعلومات المتعلقة بالتصنيف ضمن المراحل.

يحتسب البنك خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية المصنفة ضمن المرحلة 3 بنسبة 100% من التعرض للتعثر بالصافي بعد قيمة الضمانات المؤهلة بعد تطبيق الاستقطاعات المقررة طبقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي.

تتحدد خسائر الائتمان المتوقعة على أساس احتمالية التعثر للتصنيف الائتماني المقابل للتسهيل والخسائر الناتجة عن التعثر والتعرض للمخاطر في حالة التعثر. يتم تقديم المزيد من التفاصيل في الفقرات التالية من قسم منهجية الخسائر الائتمانية المتوقعة. يقوم البنك بتقدير هذه العناصر بواسطة نماذج ملائمة لمخاطر الائتمان تراعي التصنيفات الائتمانية الداخلية والخارجية للموجودات وطبيعة وقيمة الضمانات والسيناريوهات المستقبلية المتعلقة بالاقتصاد الكلي وغيرها. فيما يلي ملخص طريقة خسائر الائتمان المتوقعة:

24. الأدوات المالية (تتمة)

إدارة المخاطر (تتمة)

أ. مخاطر الائتمان (تتمة)

منهجية خسائر الائتمان المتوقعة (تتمة)

المرحلة 1: يتم احتساب خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهرًا بذلك الجزء من خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة الناتج عن أحداث التغير في سداد تسهيل الائتمان والتي من المحتمل وقوعها خلال 12 شهر بعد تاريخ البيانات المالية. يقوم البنك باحتساب مخصص خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهر بناءً على توقعات التغير المحتمل وقوعها خلال 12 شهرًا التالية لتاريخ البيانات المالية.

المرحلة 2: عندما يسجل تسهيل الائتمان زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ استحداثه بسبب عوامل كمية ونوعية، يسجل البنك مخصص خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة. إن الآليات مماثلة لتلك الموضحة أعلاه، إلا أنه يتم تقدير احتمالات التغير والخسائر الناتجة من التغير على مدى عمر الأداة. ويتم خصم أوجه العجز النقدي المتوقعة بالنسبة التقريرية لمعدل الفائدة الفعلية الأصلي.

المرحلة 3: بالنسبة للتسهيل الائتماني الذي يعتبر منخفض القيمة الائتمانية؛ أي وجود دليل موضوعي على التغير، يقوم البنك باحتساب خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية المصنفة ضمن المرحلة 3 بنسبة 100% من التعرض لمخاطر التغير بالصافي بعد قيمة الضمانات المؤهلة بعد تطبيق الحد الأدنى للاستقطاع وفقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي.

الازدياد الملاحظ في مخاطر الائتمان

يعتبر البنك الأصل المالي منخفض القيمة الائتمانية عندما يعادل تصنيف مخاطر الائتمان التعريف المقبول عالمياً لـ "درجة الاستثمار". يتم تصنيف التسهيلات الائتمانية (بخلاف التسهيلات الاستهلاكية/المقطسبة) ضمن المرحلة 2 عندما يتم تخفيض تصنيف المخاطر الملزتم بدرجتين للتسهيلات الائتمانية ضمن درجة الاستثمار وبدرجة واحدة بالنسبة للتسهيلات المدرجة ضمن الفئة غير الاستثمارية.

يطبق البنك معايير كمية متناسبة بالنسبة للمحفظة المصنفة داخلياً عند تقييم الارتفاع الجوهرى في مخاطر الائتمان. وفي حالة غياب التصنيفات في البداية، يراعي البنك التصنيف الحالى في تاريخ البيانات المالية، وطريقة الحساب والمستحقات لتحديد المرحلة التي يتم تصنيف التسهيلات ضمنها. إضافة إلى ذلك، يصنف البنك كافة التسهيلات الائتمانية المعاد هيكلتها وغير منخفضة القيمة الائتمانية ضمن المرحلة 2.

يراعي البنك فترة استحقاق متوقعة تبلغ 7 سنوات للتسهيلات الائتمانية إلى العملاء من الشركات المصنفة ضمن المرحلة 2 ما لم يكن لهذه التسهيلات تاريخ استحقاق تعاقدي غير قابل للتمديد وجدول دوري للمدفوعات دون أن يتجاوز مبلغ السداد النهائي نسبة 50% من التسهيلات الائتمانية الأصلية. ويحدد البنك فترة استحقاق متوقعة بحد أدنى 5 سنوات بالنسبة للتمويل الاستهلاكي وبطاقات الائتمان بينما يحدد فترة استحقاق تبلغ 15 سنة بالنسبة للقروض السكنية والتمويل.

24. الأدوات المالية (تنمية)

إدارة المخاطر (تنمية)

أ. مخاطر الائتمان (تنمية)

منهجية خسائر الائتمان المتوقعة (تنمية)

يأخذ البنك في اعتباره كافة التسهيلات المتعثرة والتي تم تصنيفها بدرجة تتراوح ما بين 8 إلى 10 ضمن الحسابات بالمرحلة 3.

مراجعة المراحل

من المؤشرات الرئيسية للتغيرات في جودة الائتمان لمحفظة القروض مقدار النقل بين المراحل، حيث يشير ذلك إلى ما إذا كانت محفظة القروض قد تعرضت لزيادة كبيرة في مخاطر الائتمان. خلال السنتين المنتهيتين 2020 و 2021 وعقب أزمة كوفيد-19، أجرى البنك مراجعة نوعية للمحفظة لتعكس مخاطر الائتمان المتزايدة للعملاء المنتدين للقطاعات الأكثر تضررًا والذين تم نقلهم بين المراحل لازدياد المخاطر المرتبطة بهم.

يراعي البنك الأصل المالي كأصل "بلا تعثر" (أي لم يعد منخفض القيمة) وبالتالي يعيد تصنيفه من المرحلة 3 عندما لم يعد يستوفي أي من معابر انخفاض القيمة الائتمانية. وبالنسبة للتسهيلات منخفضة القيمة التي يتم تصنيفها ضمن المرحلة 3، فينبع احتياز فترة التأخير في سداد الالتزامات (إن وجدت) والوفاء بالمدفوّعات المجدولة (على أساس جاري لها جميعاً) لمدة سنة واحدة على الأقل أو كما هي محددة من قبل البنك لكي يتم النظر في تصنيف التسهيل ضمن المرحلة 2/المرحلة 1. كما يأخذ البنك في اعتباره إرشادات بنك الكويت المركزي ذات الصلة قبل إعادة تصنيف أي تسهيل ائتماني بين المراحل. إن فترة التصحيح المقدرة بمدة سنة واحدة لا تتطابق على التسهيلات الاستهلاكية والمقطسطة.

تمثل خسائر الائتمان المتوقعة للقروض والسلف إلى البنوك والعملاء في خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 طبقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي أو المخصصات المطلوبة طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، أيهما أعلى.

احتمالية التعرّض

تقضي سياسة البنك بتقييم مخاطر الائتمان للخدمات المصرفية التجارية من خلال عملية تصنيف المخاطر. تستند العملية إلى أفضل الممارسات العالمية وتتضمن الشفافية والاتساق بما يتبع المقارنة بين الملزمين. يستخدم البنك أدلة موديز لتصنيف المخاطر بغرض تصنيف المقرضين من الشركات. وفقاً لأداة موديز لتصنيف المخاطر، يتم تصنيف كافة المقرضين بناءً على تقييمات مالية وتجارية. يأخذ التقييم المالي في الاعتبار الأداء التشغيلي والسيولة وهيكل رأس المال وتعطية الدين، في حين يستند التقييم التجاري إلى مخاطر القطاع وجودة الإدارة ووضع الشركة.

يستند الإطار المطبق من قبل البنك في احتساب احتمالية التعرّض إلى تصنيف مخاطر الملزم والتعرّض الداخلي وبيانات الاقتصاد الكلي. وطبقاً لبيانات الاقتصاد الكلي، تم مراعاة ثلاثة سيناريوهات (سيناريو أساسي، سيناريو متزايد، سيناريو منخفض). ويستعين البنك بأدوات تصنيف قياسية خاصة بقطاع الأعمال لتقدير التصنيفات/الدرجات التي يتم الاستفادة منها في عملية تدبير احتمالية التعرّض. ونتيجة هذه الأداة القدرة على تحليل الأعمال واستنتاج تصنيفات المخاطر على مستوى الملزم والتسهيل على حد سواء. يدعم هذا التحليل استخدام عوامل مالية وكذلك عوامل ذاتية غير مالية. كما يستعين البنك بتصنيفات خارجية من قبل وكالات تصنيف معروفة للمحافظ المصنفة خارجياً.

إن احتمالية التعرّض هي احتمالية تعرّض الملزم في الوفاء بالتزاماته في المستقبل. يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية 9 استخدام عامل منفصل لاحتمالية التعرّض عن السداد على مدى 12 شهراً وعلى مدى فترة عمر الأداة، وذلك استناداً إلى تخصيص المرحلة الخاصة بالملزم. وينبغي أن يعكس عامل احتمالية التعرّض طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 تقيير البنك لجودة الموجودات المستقبلية. تنتج احتمالية التعرّض عن السداد على مدى عمر الأصل من آداة التصنيف استناداً إلى التصنيفات الائتمانية الداخلية/الخارجية. كما يقوم البنك بتحويل هيكل شروط السداد المرتبطة باحتمالية التعرّض عن السداد على مدى عمر الأصل إلى احتمالية التعرّض عن السداد في فترة زمنية معينة باستخدام النماذج والآليات المناسبة.

بالنسبة للخدمات المصرفية الاستهلاكية، يتم مراقبة سلوك المفترض في السداد بصفة دورية. إن القروض الاستهلاكية غير مكفولة بضمان بشكل عام، ولكن يتم الحد من مخاطر الائتمان من خلال شرط "تحويل الراتب" الذي يتطلب من صاحب العمل الخاص بالعميل دفع راتبه مباشرةً إلى حساب الراتب الخاص بنك الخليج. إذا لم يتم قيد الراتب ولم تكن هناك أموال في الحسابات، فإن الحسابات تصبح متأخرة السداد. يتم الاستعانة بأيام التأخير في السداد لتحديد مخاطر الائتمان بالنسبة للعملاء من الأفراد. كما تخضع طلبات القروض لعملية تقييم تتضمن "بطاقة الدرجات" بناءً على قرارات البنك التي يعاد التحقق منها بانتظام. إضافةً إلى ذلك، تخضع كافة طلبات الائتمان الجدارية للفحص الائتماني من خلال وكالات التصنيف الائتماني لمعلومات الائتمان لتقدير الجدارة الائتمانية ومديونية المتقدم للائتمان. تم تصنيف احتمالية التعرّض بالنسبة للتسهيلات الائتمانية للعملاء من الأفراد إلى مجموعات تشارك خصائص المخاطر المتماثلة.

24. الأدوات المالية (تتمة)

إدارة المخاطر (تتمة)

أ. مخاطر الائتمان (تتمة)

احتمالية التغير (تتمة)

بالنسبة للأدوات المالية في الخزينة والاستثمار في الأوراق المالية وأدوات السوق النقدي ومحافظة الموجودات الأخرى، يتم الاستعانة بالتصنيفات الائتمانية الصادرة من وكالات التصنيف الائتماني الخارجية. ويتم مراقبة وتحديث التصنيفات المعروفة تالك باستمرار.

يطبق البنك حدود دنيا لاحتمالية التغير على مدى 12 شهراً بنسبة 1% للتسهيلات الائتمانية غير المدرجة ضمن فئة الاستثمار وبنسبة 0.75% للتسهيلات الائتمانية ضمن فئة الاستثمار. ومع ذلك، لا تتطبق هذه الحدود الدنيا على القروض الاستهلاكية والسكنية والتمويل وكذلك على التسهيلات الائتمانية إلى الحكومات والبنوك ذات تصنيف ائتماني خارجي لفئة الاستثمار.

الخسائر الناتجة عن التغير

إن الخسائر الناتجة عن التغير هي حجم الخسائر المحتملة في حالة التغير. ويقوم البنك بتقدير معاملات الخسائر الناتجة عن التغير استناداً إلى تاريخ معدلات الاسترداد المتعلقة بالمطالبات مقابل الأطراف المقابلة المتغيرة. وبالنسبة للتسهيلات المكفولة بضمانتين، يطبق البنك حد أدنى لاستقطاع إلى قيمة الضمان المنصوص عليها طبقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي. وبالنسبة للتسهيلات الائتمانية غير المحفوظة بضمان، يأخذ البنك في اعتباره نسبة 50% كحد أدنى من الخسائر الناتجة عن التغير في حالة الديون ذات الأولوية ونسبة 75% من الخسائر الناتجة عن التغير في حالة الديون المساعدة المنصوص عليها طبقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي.

التعرض للمخاطر عند التغير

يمثل التعرض للمخاطر عند التغير المبلغ الذي يدين به الملتزم إلى البنك في تاريخ التغير. يراعي البنك حالات التعرض للمخاطر المتغيرة التي قد تزيد من حالات التعرض للمخاطر بالإضافة إلى الائتمان المسحوب. وتنشأ حالات التعرض هذه عن الحدود غير المسحوبة والمطلوبات المحتومة. وبالتالي، سيتضمن التعرض القيم داخل وخارج الميزانية العمومية طبقاً لعامل تحويل الائتمان المنصوص عليه طبقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي.

إدراج المعلومات المستقبلية

يقوم البنك بإدراج المعلومات المستقبلية في تقييمه لتحديد ما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان للأداة منذ الاعتراف المبدئي، وقياس خسائر الائتمان المتوقعة لها. وأجرى البنك تحليلًا سابقاً وحدد المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على مخاطر الائتمان وخسائر الائتمان المتوقعة لكل محفظة. ويتم تطبيق تعديلات الاقتصاد الكلي ذات الصلة لتحديد الاختلافات بين السينarioهات الاقتصادية. ويعكس ذلك التقديرات المعقولة والمؤدية لظروف الاقتصاد الكلي المستقبلية والتي لم يتم مراعاتها عند الاحتساب الأساسي لخسائر الائتمان المتوقعة. تتضمن عوامل الاقتصاد الكلي التي تم مراعاتها، على سبيل المثال وليس الحصر، الناتج الإجمالي المحلي، ومؤشر أسعار المستهلك، والإنفاق الحكومي، كما تتطلب تقييم كل من التوجهات الحالية والمتوقعة لدور الاقتصاد الكلي. إن الاستناد إلى المعلومات المستقبلية يؤدي إلى زيادة درجة الأحكام المطلوبة حول مدى تأثير التغيرات في عوامل الاقتصاد الكلي على خسائر الائتمان المتوقعة. ويتم بانتظام مراجعة المنهجيات والافتراضات بما في ذلك تقديرات الظروف الاقتصادية المستقبلية.

24. الأدوات المالية (تنمية)

ادارة المخاطر (تنمية)

أ. مخاطر الائتمان (تنمية)

الضمادات والتعزيزات الائتمانية الأخرى

يستعين البنك بمجموعة كبيرة من الأدوات للحد من مخاطر الائتمان. يسعى البنك للحصول على غطاء من الضمادات وعوائد التنازل عن العقود وغير ذلك من أشكال الحماية لضمان القروض والحد من مخاطر الائتمان متى أمكن ذلك. تتضمن اتفاقيات قروض البنك أيضاً ترتيبات المقاصلة الملزمة قانونياً بالنسبة للقروض والودائع بحيث يتمكن البنك من تجميع الحسابات المختلفة للعميل لدى البنك وتحويل الأرصدة الائتمانية لتغطية أي قروض قائمة أو تجميد الأرصدة الائتمانية حتى قيام العميل بتسوية التزاماته القائمة تجاه البنك.

يتم ضمان التسهيلات الائتمانية للبنك، عند الضرورة، من خلال الضمادات التي تتكون بصورة أساسية من: الأسهم المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية والأسهم غير المسورة والعقارات (أراضي ومباني) والودائع الثابتة محددة الأجل والأرصدة النقدية لدى البنك التي تم تجميدها ورهنها بصورة قانونية لصالح البنك والضمادات البنكية المباشرة الصريحة وغير القابلة للإلغاء وغير المنشروطة.

كما في 31 ديسمبر 2022، خصبت نسبة 28% (2021: 27%) من إجمالي القروض والسلف القائمة إلى العملاء لضمان جزئي أو كلي من خلال الضمادات.

يتبع البنك إجراءات للتتأكد من عدم وجود ترکز زائد لأي فئة معينة من الموجودات ضمن الضمادات.

الحد الأقصى من التعرض لمخاطر الائتمان

يوضح الجدول التالي الحد الأقصى من التعرض لمخاطر الائتمان بالصافي بعد المخصص المحاسب للبنود الواردة في بيان المركز المالي بما في ذلك القيمة العادلة الموجبة للمشتقات دون احتساب أي ضمان وتعزيزات ائتمانية أخرى. إن الحد الأقصى من ترکز مخاطر الائتمان الخاصة بطرف مقابل واحد أو مجموعة من الأطراف المقابله ذات الصلة محدود بنسبة 15% من رأس المال الشامل للبنك حسبما هو محدد من قبل التعليمات الرقابية.

		الحد الأقصى للتعرض	وفقاً لفئة الموجودات المالية
	2021	2022	
	ألف	ألف	
	دينار كويتي	دينار كويتي	
883,438	871,496		النقد والنقد المعادل (باستثناء النقد في الصندوق)
74,000	22,000		سداد خزينة حكومة الكويت
281,197	337,703		سداد بنك الكويت المركزي
124,642	131,222		ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى
278,451	262,786		قروض وسالف البنوك
2,694,332	2,735,061		قروض وسالف للعملاء:
1,863,754	2,130,833		- قروض للشركات
107,071	95,599		- قروض استهلاكية
61,273	65,728		استثمارات في أوراق دين مالية (ايضاح 13)
6,368,158	6,652,428		موجودات أخرى
2,404,830	2,673,488		المجمل
35,050	17,098		مطلوبات محتملة والتزامات
2,439,880	2,690,586		عقود تحويل العملات الأجنبية (بما في ذلك العقود الفورية)
8,808,038	9,343,014		المجمل
			اجمالي التعرض لمخاطر الائتمان

24. الأدوات المالية (تنمية)

ادارة المخاطر (تنمية)

أ. مخاطر الائتمان (تنمية)

الحد الأقصى من التعرض لمخاطر الائتمان (تنمية)

يمكن أن تنشأ مخاطر الائتمان أيضاً نتيجة التركيز الجوهري لموجودات البنك بالنسبة لأي طرف مقابل فردي ويتم إدارة هذه المخاطر من خلال تنويع المحفظة. تسجل أكبر 20 حالة تعرض إجمالية لمخاطر القروض القائمة كنسبة مئوية من إجمالي حالات التعرض لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2022 نسبة 12.3% (2021: 12.4%).

2021		2022		المنطقة الجغرافية:
بنود خارج الميزانية العمومية ألف دينار كويتي	الموجودات	بنود خارج الميزانية العمومية ألف دينار كويتي	الموجودات	
1,922,166	4,983,925	2,192,686	5,623,556	داخلية (الكويت)
202,455	1,161,217	140,520	829,490	منطقة الشرق الأوسط الأخرى
105,329	131,637	103,873	74,072	أوروبا
24,288	49,942	24,498	59,154	الولايات المتحدة الأمريكية وكندا
185,642	24,345	229,009	24,156	آسيا والمحيط الهادئ
-	17,092	-	42,000	بقية دول العالم
2,439,880	6,368,158	2,690,586	6,652,428	

2021		2022		قطاع الأعمال:
بنود خارج الميزانية العمومية ألف دينار كويتي	الموجودات	بنود خارج الميزانية العمومية ألف دينار كويتي	الموجودات	
46,362	2,042,570	82,473	2,228,055	شخصية
494,106	1,194,003	404,543	1,115,694	مالية
622,861	446,317	694,871	415,268	تجارة
97,450	125,762	110,354	135,037	نفط خام وغاز
621,214	187,089	651,437	156,973	إنشاءات
67,858	1,162,555	50,001	1,197,966	حكومية
116,887	311,845	179,686	267,104	صناعية
135,802	746,350	204,811	998,705	عقارات
237,340	151,667	312,410	137,626	أخرى
2,439,880	6,368,158	2,690,586	6,652,428	

تصنيف الجودة الائتمانية الداخلية

تهدف سياسة البنك إلى تقييم مخاطر الائتمان في الأنشطة المصرافية التجارية من خلال عملية تصنيف المخاطر. تستند العملية إلى أفضل السياسات الدولية وتتيح الشفافية والاتساق بحيث يمكن المقارنة بين الملتزمين.

يستخدم البنك برنامج موديز لتصنيف المخاطر وذلك لتصنيف المقترضين من الشركات. وفقاً لبرنامج التصنيف موديز، يتم تصنيف كافة المقترضين استناداً إلى التقييم المالي وتقييم الأعمال. يراعي التقييم المالي الأداء التشغيلي والسيولة وهيكل رأس المال وتغطية الديون بينما يستند تقييم الأعمال إلى مخاطر قطاع الأعمال وجودة الإدارة ومركز الشركات.

24. الأدوات المالية (تتمة)

إدارة المخاطر (تتمة)

أ. مخاطر الائتمان (تتمة)

تصنيف الجودة الائتمانية الداخلية (تتمة)

تقسم عملية تصنيف المخاطر إلى تصنيف مخاطر الملزمين وتصنيف مخاطر التسهيلات. تركز منهجية التصنيف على عوامل مثل: الأداء التشغيلي والسيولة وخدمة الدين وهكل رأس المال. إن تحليل النسب يتضمن تقييم اتجاه كل نسبة على مدى فترات متعددة فيما يتعلق بتغير النسبة وتغير الاتجاه. كما أن تحليل النسب يقارن أيضاً بين قيمة النسبة لأحدث فترة وقيم المجموعة المماثلة القابلة لمقارنتها. يتضمن التقييم أيضاً التقييم النوعي للعمليات والسيولة وهكل رأس المال.

بالنسبة للشركات الجديدة أو معاملات تمويل المشاريع، تنتج مخاطر الملزمين عن استخدام توقعات تشمل فترة الفرض.

يعكس تصنيف مخاطر الملزمين احتمالية تعثر الملزمن (غير المتعلق بنوع التسهيل أو الضمان) على مدى الـ 12 شهراً التالية بالنسبة للتسهيل الرئيسي غير المكفول بضمان.

إن تصنيفات مخاطر الملزمين للموجودات المنتظمة تدرج بصورة عامة في ثلاثة فئات وهي بالتحديد: "مرتفعة" و"قياسية" و"مقبولة". إن حالات التعرض لمخاطر الائتمان المصنفة ضمن فئة "مرتفعة" تتمثل في تقييم المخاطر الشاملة لتکبد خسائر مالية نتيجة عجز الملزمن عن الوفاء بالتزاماته على أنها منخفضة. إن حالات التعرض لمخاطر الائتمان المصنفة ضمن فئة "قياسية" تتمثل في تلك التسهيلات ذات المستوى المرضي من حيث الوضع المالي ومؤشرات المخاطر والقدرة على السداد. إن حالات التعرض لمخاطر الائتمان المصنفة ضمن فئة "مقبولة" تتمثل في تلك الحسابات المنتظمة والتي يكون فيها السداد وفقاً للشروط التعاقدية بالكامل. يتم تقييم المخاطر الشاملة للخسائر المالية المصنفة كفئة "مقبولة" على أنها أعلى من حالات التعرض للمخاطر المصنفة ضمن فئة "مرتفعة" أو "قياسية".

تصنيف مخاطر التسهيلات

لدى البنك أيضاً إطار عمل معتمد لتصنيفات مخاطر التسهيلات. بينما لا يأخذ تصنيف مخاطر الملزمين في الاعتبار عوامل مثل توفر الضمان والدعم، فإن تصنيف مخاطر التسهيلات هو مقياس لجودة التعرض لمخاطر الائتمان استناداً إلى الخسائر المتوقعة في حالة التعثر بعد أخذ الضمان والدعم في الاعتبار. إن توفر الضمان أو الدعم المؤهل يخضع بشكل جوهري من مقدار الخسائر في حالة التعثر ويعكس تصنيف مخاطر التسهيلات عوامل تخفيف تلك المخاطر.

نظام أمريكا الشمالية لتصنيف قطاعات الأعمال

يصنف البنك تعرض البنك للمخاطر وفقاً لنظام أمريكا الشمالية لتصنيف قطاعات الأعمال. إن هذه التصنيفات تأتي إضافة إلى التصنيف الذي يستند إلى رموز أغراض السداد كما يحددها بنك الكويت المركزي.

يقوم البنك بتصنيف القروض والسلف لعملائه ضمن فئتين: قروض الشركات والقروض الاستهلاكية. تتضمن قروض الشركات التسهيلات الائتمانية ومنتجات التمويل التجاري لعملاء البنك من الشركات والمؤسسات. كما تتضمن القروض الاستهلاكية تسهيلات استهلاكية ومقسطة وبطاقات ائتمانية وتسهيلات ائتمانية أخرى للأفراد ذوي رؤوس الأموال الكبيرة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة. ويتيح ذلك للبنك إمكانية تنويع محفظته لقطاعات لقطاعات متعددة لتسهيل تحليل وتعزيز إدارة الترتكزات، إن وجدت.

تصنيف مخاطر المحفظة

يقوم البنك باحتساب المتوسط المرجح لمعدل تصنيف المخاطر الذي يتم من خلاله إجراء تقييم شامل لجودة المحفظة على فترات زمنية فاصلة منتظمة ويتم مناقشتها في لجنة الائتمان التنفيذية ولجنة مجلس الإدارة للمخاطر.

نموذج العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر

يقوم البنك بتطبيق نموذج العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر لتقييم صافي القيمة المدرجة في الحساب بعد الأخذ في الاعتبار تكلفة رأس المال. تساعد النماذج على اتخاذ القرارات الائتمانية السليمة وتعزيز زيادة القيمة التي يحصل عليها المساهمون.

24. الأدوات المالية (تتمة)
ادارة المخاطر (تتمة)
أ. مخاطر الائتمان (تتمة)
تصنيف الجودة الائتمانية الداخلية (تتمة)

البنية التحتية للائتمان

لدى البنك وحدة متخصصة هدفها الأساسي هو دعم تطوير واعتماد ومراقبة منتجات الائتمان وإدارة البنية التحتية لمخاطر الائتمان وإعداد تقارير نظم معلومات الإدارية. تقوم الوحدة بدعم نظم إدارة الائتمان/المخاطر ونظم طلبات الائتمان ونماذج تصنيف المخاطر ونموذج العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر والسياسات المتعلقة بالائتمان للبنك. لدى البنك حالياً نظام إصدار شرة الائتمان الإلكتروني لمنتجات الائتمان إلى أعضاء لجنة الائتمان والتي بموجتها يتم تحسين كفاءة عملية اعتماد الائتمان.

يوضح الجدول التالي الجودة الائتمانية حسب فئة الموجودات المالية لبنود بيان المركز المالي استناداً إلى نظام التصنيف الائتماني الخاص بالبنك.

غير متأخرة السداد أو منخفضة القيمة 2022					
متاخرة ولكن غير الإجمالي	منخفضة القيمة الف دينار كويتي	مقبولة الف دينار كويتي	قياسية الف دينار كويتي	مرتفعة الف دينار كويتي	
871,501	-	4	450	871,047	
22,000	-	-	-	22,000	
337,703	-	-	-	337,703	
131,259	-	-	22,317	108,942	
264,976	-	-	50,509	214,467	
2,973,285	11,923	53,625	585,867	2,321,870	النقد والنقد المعادل (باستثناء النقد في الصندوق)
2,124,999	41,202	300	39,816	2,043,681	سندات خزينة حكومة الكويت
95,755	-	-	29,620	66,135	سندات بنك الكويت المركزي
65,728	-	-	-	65,728	ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى
6,887,206	53,125	53,929	728,579	6,051,573	قرهوض وسلف للبنوك قرهوض وسلف للعملاء: - قرهوض شركات - قرهوض استهلاكية استثمارات في أوراق دين مالية (ايضاح (13 موجودات أخرى

غير متأخرة أو منخفضة القيمة 2021					
متاخرة ولكن غير الإجمالي	منخفضة القيمة الف دينار كويتي	مقبولة الف دينار كويتي	قياسية الف دينار كويتي	مرتفعة الف دينار كويتي	
883,505	-	-	34,790	848,715	النقد والنقد المعادل (باستثناء النقد في الصندوق)
74,000	-	-	-	74,000	سندات خزينة حكومة الكويت
281,197	-	-	-	281,197	سندات بنك الكويت المركزي
124,645	-	-	-	124,645	ودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
279,987	-	-	33,245	246,742	قرهوض وسلف للبنوك قرهوض وسلف للعملاء:
2,918,544	5,640	78,906	703,523	2,130,475	- قرهوض شركات - قرهوض استهلاكية
1,871,971	131,330	-	56,646	1,683,995	استثمارات في أوراق دين مالية (ايضاح (13 موجودات أخرى
107,241	-	-	22,065	85,176	
61,273	-	-	-	61,273	
6,602,363	136,970	78,906	850,269	5,536,218	

تم تأخير سداد نسبة 80% (2021: 91%) من الأرصدة متأخرة السداد ولكن غير منخفضة القيمة لأقل من 60 يوماً ونسبة 20% (2021: 9%) تتراوح ما بين 60 - 90 يوماً.

ال أدوات المالية (تتمة)

إدارة المخاطر (تتمة)

أ. مخاطر الائتمان (تتمة)

تصنيف الجودة الائتمانية الداخلية (تتمة)

البنية التحتية للائتمان (تتمة)

الموجودات المالية التي انخفضت قيمتها بصورة فردية وفقاً للفئة

القيمة العادلة للضمانات ألف دينار كويتي	مخصص انخفاض القيمة ألف دينار كويتي	مجمل التعرض ألف دينار كويتي	2022
8,197	11,578	21,096	قرص و سلف للعملاء:
6,020	11,616	38,365	- قروض شركات
14,217	23,194	59,461	- قروض استهلاكية
القيمة العادلة للضمانات ألف دينار كويتي	مخصص انخفاض القيمة ألف دينار كويتي	مجمل التعرض ألف دينار كويتي	2021
24,089	4,268	29,057	قرص و سلف للعملاء:
339	8,432	18,756	- قروض شركات
24,428	12,700	47,813	- قروض استهلاكية

المطلوبات المحتملة والالتزامات هي أدوات مالية بمبالغ تعاقدية تمثل مخاطر الائتمان إن الغرض الأساسي من هذه الأدوات هو التأكيد من توفر الأموال لعميل ما عند الضرورة. ومع ذلك فإن مجموع المبالغ التعاقدية للالتزامات بتقديم الائتمان لا يمثل بالضرورة الاحتياجات النقدية المستقبلية، حيث إن كثيراً من هذه الالتزامات سينتهي سريانها أو يتم إلغاؤها دون أن يتم تمويلها. تم الإفصاح عن هذه الأدوات في إيضاح 26.

أدواء مالية مشتقة بمبالغ تعاقدية أو اسميّة خاضعة لمخاطر الائتمان

إن هذه الأدوات المالية المشتقة تتكون من عقود صرف العملات الأجنبية للبنك وعملائه بتحويل أو تعديل أو تخفيض مخاطر تحويل العملات الأجنبية. إن عقود صرف العملات الأجنبية معرضة لمخاطر الائتمان ومحددة بالقيمة الاستبدالية الحالية للأدوات التي تم تحديدها لصالح البنك، والتي تعتبر جزءاً بسيطاً فقط من المبالغ التعاقدية أو الاسميّة المستخدمة في التعبير عن أحجامها القائمة.

يتم الإفصاح عن هذه الأدوات في إيضاح 28. تمت إدارة التعرض لمخاطر الائتمان كجزء ضمن الحدود الشاملة للقرص المنوحة للعملاء.

فيما يلي تحليل القيم الدفترية للتسهيلات الائتمانية (التسهيلات النقدية: القرص والسلف إلى البنوك والعملاء والتسهيلات غير النقدية: المطلوبات المحتملة والالتزامات) وخسائر الائتمان المتوقعة مقابلة استناداً إلى معايير التصنيف إلى مراحل وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي:

24. الأدوات المالية (تنمية)

إدارة المخاطر (تنمية)

أ. مخاطر الائتمان (تنمية)

تصنيف الجودة الائتمانية الداخلية (تنمية)

البنية التحتية للائتمان (تنمية)

أدوات مالية مشتقة بمبالغ تعاقدية أو اسمية خاضعة لمخاطر الائتمان (تنمية)

في 31 ديسمبر 2022

قرصون وسالف للبنوك والعملاء:

- مرتفعة

- قياسية

- مقبولة

- متاخرة السداد ولكن غير منخفضة القيمة

- منخفضة القيمة

الإجمالي	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1	
الف	الف	الف	الف	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
4,578,339	-	47,014	4,531,325	
676,192	-	131,650	544,542	
53,925	-	53,627	298	
51,494	-	42,065	9,429	
62,771	62,771	-	-	
5,422,721	62,771	274,356	5,085,594	

في 31 ديسمبر 2021

قرصون وسالف للبنوك والعملاء:

- مرتفعة

- قياسية

- مقبولة

- متاخرة السداد ولكن غير منخفضة القيمة

- منخفضة القيمة

الإجمالي	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1	
الف	الف	الف	الف	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
4,059,375	-	13,547	4,045,828	
793,414	-	182,375	611,039	
78,906	-	78,906	-	
136,970	-	42,840	94,130	
49,650	49,650	-	-	
5,118,315	49,650	317,668	4,750,997	

في 31 ديسمبر 2022

مطلوبات محتملة والتزامات:

- مرتفعة

- قياسية

- مقبولة

- منخفضة القيمة

الإجمالي	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1	
الف	الف	الف	الف	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
2,135,108	-	34,955	2,100,153	
499,197	-	187,485	311,712	
19,794	-	19,748	46	
19,389	19,389	-	-	
2,673,488	19,389	242,188	2,411,911	

في 31 ديسمبر 2021

مطلوبات محتملة والتزامات:

- مرتفعة

- قياسية

- مقبولة

- منخفضة القيمة

الإجمالي	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1	
الف	الف	الف	الف	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
1,968,230	-	15,120	1,953,110	
385,541	-	151,009	234,532	
31,718	-	31,718	-	
19,341	19,341	-	-	
2,404,830	19,341	197,847	2,187,642	

24. الأدوات المالية (تتمة)

إدارة المخاطر (تتمة)

أ. مخاطر الائتمان (تتمة)

تصنيف الجودة الائتمانية الداخلية (تتمة)

البنية التحتية للائتمان (تتمة)

أدوات مالية مشتقة بمبالغ تعاقدية أو اسمية خاضعة لمخاطر الائتمان (تتمة)

فيما يلي تحليل الحركة في خسائر الائتمان المتوقعة المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية (التسهيلات النقدية وغير النقدية) المحاسبة استناداً إلى المعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي:

المجموع الف دينار كويتي	المرحلة 3 الف دينار كويتي	المرحلة 2 الف دينار كويتي	المرحلة 1 الف دينار كويتي	
188,631	50,635	96,272	41,724	في 31 ديسمبر 2022: رصيد خسائر الائتمان المتوقعة كما في 1 يناير 2022 التاثير الناتج عن التحويل بين المراحل
-	(10,116)	(1,641)	11,757	- التحويل إلى المرحلة 1
-	(4,184)	5,563	(1,379)	- التحويل إلى المرحلة 2
-	1,963	(1,787)	(176)	- التحويل إلى المرحلة 3
25,910 (24,793)	59,094 (24,793)	(19,437)	(13,747)	خسائر الائتمان المتوقعة - (الافراج) المحمول للسنة الإفراج عن خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات المشطوبة
189,748	72,599	78,970	38,179	رصيد خسائر الائتمان المتوقعة كما في 31 ديسمبر 2022
المجموع الف دينار كويتي	المرحلة 3 الف دينار كويتي	المرحلة 2 الف دينار كويتي	المرحلة 1 الف دينار كويتي	
171,978	55,810	75,196	40,972	في 31 ديسمبر 2021: رصيد خسائر الائتمان المتوقعة كما في 1 يناير 2021 التاثير الناتج عن التحويل بين المراحل
-	(3,587)	(1,483)	5,070	- التحويل إلى المرحلة 1
-	(2,980)	5,485	(2,505)	- التحويل إلى المرحلة 2
-	2,079	(1,845)	(234)	- التحويل إلى المرحلة 3
59,846 (43,193)	42,506 (43,193)	18,919	(1,579)	خسائر الائتمان المتوقعة - (الافراج) المحمول للسنة الإفراج عن خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات المشطوبة
188,631	50,635	96,272	41,724	رصيد خسائر الائتمان المتوقعة كما في 31 ديسمبر 2021

حساسية خسائر الائتمان المتوقعة

لقد وضعت الإدارة في اعتبارها حساسية نتائج خسائر الائتمان المتوقعة للتوقعات الاقتصادية كجزء من عملية حوكمة خسائر الائتمان المتوقعة. علاوة على ذلك، يدرج البنك مخصص إجمالي بنسبة 39% زائد عن خسائر الائتمان المتوقعة فيما يتعلق بالتسهيلات الائتمانية (ايضاح 12) لآية زيادة في خسائر الائتمان المتوقعة الناتجة عن الحساسية.

24. الأدوات المالية (تتمة)

إدارة المخاطر (تتمة)

ب. مخاطر أسعار الفائدة

تنشأ مخاطر أسعار الفائدة من إمكانية أن تؤثر التغيرات في أسعار الفائدة على القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للأدوات المالية. يتعرض القطاع المصرفي عادةً لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لأوجه عدم التطابق أو وجود فجوات في مبالغ الموجودات والمطلوبات والأدوات خارج الميزانية العمومية التي تستحق أو يعاد تسعيرها في فترة محددة. يدير البنك هذه المخاطر بمطابقة إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات من خلال إستراتيجيات إدارة المخاطر. ويعاد تسعير أغليبية الموجودات والمطلوبات التي تحمل فائدة خلال سنة واحدة. وبالتالي يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة بشكل محدود.

إن حساسية بيان الدخل لأسعار الفائدة تقيس تأثير التغيرات المقدرة في أسعار الفائدة على صافي الإيرادات الفائدة لسنة واحدة استناداً إلى الموجودات والمطلوبات المالية ذات الفائدة المحافظ عليها في نهاية السنة. وحساسية أسعار الفائدة على حقوق الملكية (الدخل الشامل) هي تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على القيمة العادلة للإيرادات الشاملة الأخرى للسندات ذات معدلات الفائدة الثابتة/المتحركة المحافظ عليها في نهاية السنة.

يعكس الجدول التالي تأثيرات التغير بمقدار 25 نقطة أساسية في أسعار الفائدة على بيان الدخل وحقوق الملكية (الدخل الشامل)، مع الاحتفاظ بكافة المتغيرات الأخرى ثابتة:

		2021		2022		العملة
		التأثير على بيان الدخل الشامل ألف دينار كويتي	التغيير في سعر الفائدة بعد الدخل الشامل ألف دينار كويتي	التأثير على بيان الدخل الشامل ألف دينار كويتي	التغيير في سعر الفائدة بعد الدخل الشامل ألف دينار كويتي	
(2)	2,154	(+) 25	-	1,511	(+) 25	دينار كويتي
-	797	(+) 25	-	505	(+) 25	دولار أمريكي

ال滂يرات في المعدل المعروض بين البنوك (البيور)

إن تعرض البنك لموجوداته ومطلوباته المالية ذات السعر المتغيرة يتم بشكل أساسي من خلال معدل الليبور بالدولار الأمريكي، والذي سيتم استبداله كجزء من الإصلاح الأساسي لمحاربة أسعار الفائدة الرئيسية. يدير فريق مشروع البيور التابع للبنك أنشطة الانتقال ويواصل المشاركة مع مختلف أصحاب المصلحة لدعم انتقال منظم ولتحفيز المخاطر الناتجة عن عملية الانتقال. سيؤثر الانتقال من معدل الليبور إلى "المعدل المرجعي" البديل أو الحالي من المخاطر على تسعير القروض وأوراق الدين المالية ذات الأسعار المتغيرة.

الموجودات والمطلوبات المالية

البنك بقصد الانتقال إلى معدلات مرجعية خالية من المخاطر في موعد أقصاه يونيو 2023. إن تعرض البنوك للموجودات المالية كما في 31 ديسمبر 2022 والتي تستند إلى معدلات الليبور بالدولار أمريكي تستحق بعد يونيو 2023 بمبلغ 450,181 ألف دينار كويتي. إن تعرض البنك للمطلوبات المالية المرتبطة بمعدل البيور بالدولار الأمريكي غير جوهري نسبياً. يجري البنك مناقشات مع الأطراف المقابلة / العملاء والبنوك الرئيسية / الوكلاء لإجراء انتقال منظم للتعرضات المتبقية بالدولار الأمريكي إلى السعر المرجعي ذي الصلة.

ج. مخاطر العملات

إن مخاطر العملات هي مخاطر تقلب القيمة العادلة لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. يعتبر البنك نفسه مؤسسة كويتية وعملته الرئيسية هي الدينار الكويتي. ويلتزم البنك بالحدود المقررة من قبل بنك الكويت المركزي وكافة الحدود المعتمدة داخلياً. ويتم مراقبة المراكز على أساس يومي للتأكد من الإبقاء على المراكز ضمن الحدود المقررة.

24. الأدوات المالية (تتمة)

إدارة المخاطر (تتمة)

ج. مخاطر العملات (تتمة)

استناداً إلى الموجودات والمطلوبات المالية للبنك المحافظ بها في تاريخ بيان المركز المالي، وفي حالة التغير في حركات العملات الأجنبية مع الاحتفاظ بكافة المتغيرات الأخرى ثابتة، يكون التأثير على بيان الدخل والإيرادات الشاملة الأخرى للبنك كما يلي:

	2021	2022	
	التأثير على بيان الدخل الشامل	التأثير على بيان الدخل الشامل	
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
التأثير على بيان العملة	+5	+5	
107	(171)	116	(145)
			دولار أمريكي

يتم الاحتفاظ باستثمارات البنك في محفظة متنوعة من الأسهم وأدوات الدين والصناديق التي تستثمر في مجموعة مختلفة من الأوراق المالية والمنتجات المدرجة بعملات مختلفة والتي لا يمكن قياس أدائها بالضرورة بالارتباط مع الحركة في سعر صرف عملة بعينها. لم يتم مراعاة سوى التأثير على القيمة الدفترية لهذه الأوراق المالية في تحليل الحساسية.

د. مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي المخاطر الناتجة عن عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية في الوقت المحدد دون تكبد خسائر جوهرية. ومخاطر السيولة هي المخاطر المتباينة التي يمكن أن تنتج عن الاضطرابات في السوق أو تدني درجة الائتمان مما قد يتسبب في نضوب بعض مصادر التمويل على الفور. وللوقاية من هذه المخاطر، قامت الإدارة بتوزيع مصادر التمويل وإدارة الموجودات معأخذ السيولة في الاعتبار، والاحتفاظ برصيد كاف من النقد والنقد المعادل والأوراق المالية التي يسهل تحويلها إلى نقد.

تنشأ مخاطر السيولة من أنشطة التمويل العامة للبنك. بناء على توجيهات لجنة الموجودات والمطلوبات تقوم مجموعة الخزينة بإدارة السيولة وعمليات التمويل لدى البنك لضمان توافر الأموال الكافية للوفاء بمتطلبات التمويل النقدية المعروفة للبنك وكذلك أي احتياجات غير متوقعة يمكن أن تطرأ. يحافظ البنك في جميع الأوقات بمستويات مناسبة من السيولة وفقاً لما يراه مناسباً للوفاء بمسحوبات الودائع وسداد القروض وتمويل القروض الجديدة حتى في ظل الظروف الصعبة.

يقوم البنك بقياس ومراقبة نسب السيولة قصيرة الأجل وطويلة الأجل القائمة على تعليمات بازل 3 فيما يخص نسبة تعطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر. إن الغرض من نسبة تعطية السيولة هو تحسين قائمة السيولة قصيرة الأجل لدى البنك عن طريق التأكيد من احتفاظ البنك بمجموعة كافية من الموجودات السائلة ذات الجودة العالية لتشمل فترة 30 يوماً من التدفقات النقدية الصادرة. وعلى نحو مماثل، تهدف نسبة صافي التمويل المستقر إلى تحسين قائمة السيولة طويلة الأجل عن طريق التأكيد من احتفاظ البنك بمصادر مستقرة لتغطية متطلبات التمويل على المدى القصير والطويل.

تتضمن عملية إدارة السيولة والتمويل ما يلي: توقع التدفقات النقدية حسب العملة الرئيسية ومراقبة المركز المالي ومعدلات السيولة مقابل المتطلبات الداخلية والتنظيمية والاحتياط بمصادر تمويل متنوعة ومراقبة تركز المودعين لتجنب الاعتماد غير الملائم على كبار المودعين من الأفراد وضمان وجود مزيج تمويلي عام مرض؛ وإدارة احتياجات تمويل الدين. يحافظ البنك بقاعدة تمويل متنوعة ومستقرة من الودائع الأساسية الخاصة بالأفراد والشركات كما أن مجموعة الخزينة تحتفظ بخطط طوارئ للسيولة والتمويل وذلك لمواكبة الصعوبات المحتملة التي يمكن أن تنشأ عن السوق المحلي أو الإقليمي أو وقوع أحداث جغرافية وسياسية.

د. مخاطر السيولة (تتمة)

يتم أيضًا الحد من مخاطر السيولة من خلال الالتزام بمتطلبات السيولة الصارمة بين بنك الكويت المركزي. استجابة لتشي فيروس كوفيد-19، طبق بنك الكويت المركزي تخفيضاً مؤقتاً على معدلات السيولة الرقابية حتى 31 ديسمبر 2022، يتمثل في: الحد الأدنى من نسبة تعطية السيولة بمعدل 90% (2021: 80%) والحد الأدنى من نسبة صافي التمويل المستقر بمعدل 90% (2021: 80%); وحدود عدم تطابق مقياس الاستحقاقات لفترات زمنية محددة بمعدل: 15% لمرة 7 أيام أو أقل (2021: 20%); و-25% لمرة شهر واحد أو أقل (2021: 30%); و-35% لمرة 3 أشهر أو أقل (2021: 40%); و-45% لمرة 6 أشهر أو أقل (2021: 50%); ومتطلبات شرط الاحتفاظ بنسبة 16.5% (2021: 15%) من ودائع العملاء بالدينار الكويتي في سندات خزينة حكومة الكويت وأرصدة الحساب الجاري / الودائع لدى بنك الكويت المركزي و / أو أي أدوات مالية أخرى يصدرها بنك الكويت المركزي والامتنال لنسبة القرض إلى الودائع بمعدل 95% (2021: 100%).

قام البنك بتقييم مراكز السيولة والتمويل لديه من خلال مرآبة تدفقاته النقدية وتوقعاته عن كثب وتعزيز الأموال النقدية وقصيرة الأجل. كما اعتمد البنك المدفوعات الإنقاذية للقروض وركز على تعزيز قاعدة ودائع العملاء. يواصل البنك مراقبة مركز السيولة لديه ومخاطر التمويل.

يلخص الجدول التالي قائمة استحقاق الموجودات والمطلوبات في نهاية السنة استناداً إلى ترتيبات السداد التعاقدية المتبقية (الموجودات والمطلوبات التي ليس لها فترة استحقاق تعاقدي تستند إلى توقعات الإدارة):

المجموع	أكثر من 3 سنوات	من 1 إلى 3 سنوات	من 6 إلى 12 شهراً	من 3 إلى 6 أشهر	من 1 إلى 3 أشهر	شهر واحد	حتى شهر واحد	في 31 ديسمبر 2022:	الموجودات:
								ألف دينار كويتي	
929,888	-	-	-	-	-	-	929,888	النقد والنقد المعادل	
22,000	2,500	14,000	5,500	-	-	-	-	سدادات خزينة حكومة الكويت	
337,703	-	-	1,926	141,983	163,819	29,975	29,975	سدادات بنك الكويت المركزي	
131,222	-	-	16,288	79,787	35,147	-	-	ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	
262,786	15,161	165,463	50,035	32,070	57	-	-	قرهوض وسلف للبنوك	
4,865,894	2,511,346	688,570	544,651	274,080	591,334	255,913	255,913	قرهوض وسلف للعملاء	
128,935	34,557	24,010	15,710	18,079	35,048	1,531	1,531	استثمارات في أوراق مالية	
134,392	386	70,012	1,879	4,309	29,381	28,425	28,425	موجودات أخرى	
38,660	38,660	-	-	-	-	-	-	مباني ومعدات	
6,851,480	2,602,610	962,055	635,989	550,308	854,786	1,245,732		مجموع الموجودات:	
489,651	-	-	71,261	93,611	123,426	201,353	201,353	المطلوبات:	
774,611	-	-	114,682	190,394	227,801	241,734	241,734	المستحق للبنوك	
4,246,837	-	9,746	593,672	341,848	885,406	2,416,165	2,416,165	ودائع من المؤسسات المالية	
493,926	72,666	421,260	-	-	-	-	-	ودائع العملاء	
126,432	-	24,711	8,045	7,310	33,568	52,798	52,798	أموال مقرضة أخرى	
6,131,457	72,666	455,717	787,660	633,163	1,270,201	2,912,050		اجمالي المطلوبات:	

24. الأدوات المالية (تتمة)

إدارة المخاطر (تتمة)

د. مخاطر السيولة (تتمة)

في 31 ديسمبر 2021:

الموجودات:

المجموع	أكثر من 3 سنوات	من 1 إلى 3 سنوات	من 6 إلى 12 أشهر	من 3 إلى 6 أشهر	من 1 إلى 3 أشهر	حتى شهر واحد	
الاف	الف	الف	الف	الف	الف	الف	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
942,495	-	-	-	-	-	942,495	النقد والقروض المعادل
74,000	2,500	19,500	26,000	-	15,000	11,000	سداد خزينة حكومة الكويت
281,197	-	-	-	109,480	123,232	48,485	سداد بنك الكويت المركزي
124,642	-	-	-	-	124,642	-	ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى
278,451	-	189,855	67,928	15,001	5,434	233	قرهوض وسلف للبنوك
4,558,086	2,235,293	603,203	656,986	225,010	597,624	239,970	قرهوض وسلف للعملاء
141,941	38,888	50,215	13,561	25,684	13,593	-	استثمارات في أوراق مالية
120,705	385	60,319	2,371	30,507	935	26,188	موجودات أخرى
34,393	34,393	-	-	-	-	-	مباني ومعدات
6,555,910	2,311,459	923,092	766,846	405,682	880,460	1,268,371	مجموع الموجودات
							المطلوبات:
595,501	-	-	123,028	248,689	163,934	59,850	المستحق للبنوك
673,169	-	14,369	42,975	157,335	201,403	257,087	ودائع من المؤسسات المالية
4,303,995	-	41,591	497,863	498,483	776,486	2,489,572	ودائع العملاء
215,000	50,000	165,000	-	-	-	-	أموال مقترضة أخرى
101,753	-	22,519	7,449	8,934	30,604	32,247	مطلوبات أخرى
5,889,418	50,000	243,479	671,315	913,441	1,172,427	2,838,756	إجمالي المطلوبات

يلخص الجدول التالي قائمة الاستحقاق الخاصة بالمطلوبات المالية والمطلوبات المحتملة والالتزامات والمطلوبات المالية غير المشتقة لدى البنك في 31 ديسمبر استناداً إلى التزامات السداد التعاقدية غير المخصومة. بالنسبة لدفعات السداد التي تخضع للإخطار، يتم التعامل معها كما لو تم إرسال الإخطار فوراً.

في 31 ديسمبر 2022:

المطلوبات المالية:

المجموع	أكثر من 5 سنوات	من 1 إلى 5 سنوات	من 3 إلى 12 شهراً	من 1 إلى 3 أشهر	أقل من شهر واحد	
الاف	الف	الف	الف	الف	الف	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
499,342	-	15,550	329,004	33,749	121,039	المستحق للبنوك
788,401	-	66,742	493,734	134,469	93,456	ودائع من المؤسسات المالية
4,303,253	-	58,441	2,161,245	377,749	1,705,818	ودائع العملاء
548,466	-	526,553	16,488	3,574	1,851	أموال مقترضة أخرى
126,432	-	24,711	15,355	33,568	52,798	مطلوبات أخرى
6,265,894	-	691,997	3,015,826	583,109	1,974,962	إجمالي المطلوبات غير المخصومة

24. الأدوات المالية (تتمة)

إدارة المخاطر (تتمة)

د. مخاطر السيولة (تتمة)

المجموع	أكبر من 5 سنوات	من 1 إلى 5 سنوات	من 3 إلى 12 شهراً	من 1 إلى 3 شهور	أقل من شهر واحد	في 31 ديسمبر 2021:
الف	ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	المطلوبات المالية:
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
598,420	-	-	373,818	164,603	59,999	المستحق للبنوك
678,206	-	14,611	203,170	202,886	257,539	ودائع من المؤسسات المالية
4,325,895	-	111,872	1,992,173	342,428	1,879,422	ودائع العملاء
234,346	-	228,277	4,566	991	512	أموال مقترضة أخرى
101,753	-	22,519	16,383	30,604	32,247	مطلوبات أخرى
5,938,620	-	377,279	2,590,110	741,512	2,229,719	إجمالي المطلوبات غير المخصومة

يوضح الجدول التالي فترة انتهاء الاستحقاق التعاقدية الخاصة بالمطلوبات المحتملة لدى البنك:

المجموع	أكبر من 5 سنوات	من 1 إلى 5 سنوات	من 3 إلى 12 شهراً	من 1 إلى 3 شهور	أقل من شهر واحد	في 31 ديسمبر 2022:
الف	ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	المطلوبات محتملة التزامات
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
1,513,015	656,529	433,080	331,387	63,379	28,640	
1,160,473	591,069	400,522	139,364	24,019	5,499	
2,673,488	1,247,598	833,602	470,751	87,398	34,139	مطلوبات محتملة التزامات
المجموع	أكبر من 5 سنوات	من 1 إلى 5 سنوات	من 3 إلى 12 شهراً	من 1 إلى 3 شهور	أقل من شهر واحد	في 31 ديسمبر 2021:
الف	ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	المطلوبات محتملة التزامات
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
1,463,662	682,276	440,062	285,325	37,240	18,759	
941,168	531,810	281,053	113,132	9,417	5,756	
2,404,830	1,214,086	721,115	398,457	46,657	24,515	مطلوبات محتملة التزامات

يوضح الجدول التالي انتهاء فترة الاستحقاق التعاقدية الخاصة بمرافق عقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة لدى البنك:

المجموع	من 3 إلى 12 شهراً	من 1 إلى 3 شهور	أقل من شهر واحد	المشتقات
الف	ألف	ألف	ألف	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
7,834	-	6,842	992	في 31 ديسمبر 2022: تحويل العملات الأجنبية الآجلة
6,851	6,851	-	-	في 31 ديسمبر 2021: تحويل العملات الأجنبية الآجلة

24. الأدوات المالية (تتمة)

إدارة المخاطر (تتمة)

هـ. مخاطر التشغيل

إن مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسائر الناتجة عن أدوات رقابة داخلية غير كافية أو تؤدي إلى الفشل أو الأخطاء البشرية أو فشل الأنظمة أو الأحداث الخارجية. ولدى البنك مجموعة من السياسات والإجراءات التي أقرها مجلس الإدارة ويتم تطبيقها بشأن تحديد وتقييم ومراقبة مخاطر التشغيل إلى جانب الأنواع الأخرى من المخاطر المرتبطة بالنشاط المصرفي والمالي للبنك.

تم مراقبة مخاطر التشغيل بشكل أساسي من خلال وحدة إدارة المخاطر التشغيلية والتقنية في قسم إدارة المخاطر. لدى القسم وحدات متخصصة تركز على الاحتيال والسياسات والإجراءات واستمرارية الأعمال والمعلومات والأمن السيبراني. تتولى الإدارة التحقق من الالتزام بالسياسات والإجراءات لغرض تحديد وتقييم ومراقبة والاشراف على مخاطر التشغيل كجزء من الإدارة الشاملة للمخاطر. تلتزم وحدة إدارة المخاطر التشغيلية والتقنية بتعليمات بنك الكويت المركزي الصادرة بتاريخ 14 نوفمبر 1996 فيما يتعلق بالإرشادات العامة لأنظمة الرقابة الداخلية والتعليمات بتاريخ 13 أكتوبر 2003 فيما يتعلق بالمارسات السليمة لإدارة ورقابة مخاطر التشغيل لدى البنك.

وـ. مخاطر أسعار الأسهم

إن مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر تقلب قيمة الاستثمارات في الأسهم نتيجة التغيرات في أسعار السوق سواء كانت تلك التغيرات نتيجة عوامل متعلقة بالأداة الفردية أو الجهة المصدرة لها أو عوامل تؤثر على كافة الأدوات المتداولة بالسوق. يدير البنك هذه المخاطر من خلال توزيع استثماراته.

إن جزءاً من استثمارات البنك يتم الاحتفاظ به في محفظة متنوعة من صناديق مدارة والتي تستثمر في مجموعة متنوعة من الأوراق المالية التي لا يمكن بالضرورة قياس أدائها فيما يتعلق بالحركة في أي مؤشر أسهم محدد.

فيما يلي التأثير على حقوق الملكية (نتيجة التغير في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المحفظ بها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى) في نهاية السنة بسبب التغير المقدر بنسبة 5% في مؤشرات السوق (بافتراض تغير الاستثمارات في أسهم المدرجة بما ينفق مع أسواق الأسهم)، مع الاحتفاظ بكلفة التغيرات الأخرى ثابتة:

مؤشرات السوق	أسعار الأسهم %	ألف دينار كويتي	نسبة التغير في	ألف دينار كويتي	الدخل الشامل	التأثير على بيان	التأثير على بيان	2022	2021
سوق الكويت للأوراق المالية	+5%	513	552						

زـ. مخاطر المدفوعات مقدماً

إن مخاطر المدفوعات مقدماً هي مخاطر أن يتකد البنك خسارة مالية بسبب قيام عماله والأطراف المقابلة بالسداد أو طلب السداد قبل أو بعد التاريخ المتوقع مثل القروض ذات المعدلات الثابتة عند انخفاض أسعار الفائدة.

إن معظم الموجودات المالية للبنك تحمل فائدة ذات أسعار متغيرة. إضافة إلى ذلك، فإن معظم المطلوبات المالية التي تحمل فائدة حيث يحتفظ البنك ب الخيار السداد، لها فترة استحقاق أقل من سنة واحدة وبالتالي فإن البنك لا يتعرض لمخاطر المدفوعات مقدماً بصورة جوهيرية.

القيمة العادلة للأدوات المالية

25

إن القيمة العادلة لجميع الأدوات المالية لا تختلف بصورة جوهيرية عن قيمتها الدفترية. بالنسبة للموجودات المالية والمطلوبات المالية السائلة أو ذات فترة استحقاق قصيرة الأجل (أقل من ثلاثة أشهر)، فإن القيمة الدفترية تعادل قيمتها العادلة تقريباً، وينطبق هذا أيضاً على الودائع تحت الطلب وحسابات الأدخار التي ليس لها فترة استحقاق محددة وكذلك الأدوات المالية ذات معدلات فائدة متغيرة. لم يتم إجراء أي تغيير على أساليب وطرق التقييم المستخدمة لغرض قياس القيمة العادلة مقارنة بفترة البيانات المالية السابقة.

.25 القيمة العادلة للأدوات المالية (تنمية)

يوضح الجدول التالي تحليل الأدوات المالية المسجلة بالقيمة العادلة وفقاً لمستوى الجدول الهرمي للقيمة العادلة:

الإجمالي	المستوى 3	المستوى 2	المستوى 1
ألف	ألف	ألف	ألف
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي

في 31 ديسمبر 2022 موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى:

33,336	22,232	836	10,268
203	-	203	-
33,539	22,232	1,039	10,268
=====	=====	=====	=====

الإجمالي	المستوى 3	المستوى 2	المستوى 1
ألف	ألف	ألف	ألف
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي

في 31 ديسمبر 2021 موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى:

34,870	23,146	686	11,038
3,015	-	3,015	-
37,885	23,146	3,701	11,038
=====	=====	=====	=====

يحلل الجدول التالي الحركة ضمن المستوى 3 من الموجودات المالية:

الحركات في أسعار صرف العملات	النوع في القيمة	العادلة	في 1 يناير	ألف	موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى: أسهم
الأجنبية	الارتفاعات/استبعادات	ألف	ألف	ألف	ألف
ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	ألف
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
22,232	4	(555)	(363)	23,146	2022
23,146	(10)	(632)	(1,627)	25,415	2021

تم تصنيف القيمة العادلة للاستثمارات في أوراق مالية أعلى المصنفة ضمن المستوى 1 والمستوى 2 والمستوى 3 طبقاً لسياسة قياس القيمة العادلة المبينة في إيضاح 2. خلال السنة، لم يتم إجراء أي تحويلات ما بين مستويات الجدول الهرمي للقيمة العادلة.

تم تحديد القيمة العادلة الموجبة والسالبة لعقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة باستخدام مدخلات جوهرية من بيانات السوق المعروضة (المستوى 2). انظر إيضاح 28.

كما في 31 ديسمبر 2022، قدرت التكلفة المطفأة والقيمة العادلة للاستثمارات في الأوراق المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة بمبلغ 95,396 ألف دينار كويتي (2021: 104,056 ألف دينار كويتي)، ومبلغ 94,737 ألف دينار كويتي (المستوى 1) (2021: 105,235 ألف دينار كويتي) على التوالي.

.25. القيمة العادلة للأدوات المالية (تنمية)

يتم تقدير القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية الأخرى المدرجة بالتكلفة المطفأة باستخدام نماذج تقييم تتضمن مجموعة من افتراضات المدخلات. قد تتضمن هذه الافتراضات تقديرات تستخدم هامش الائتمان ونماذج التدفقات القوية المخصومة المستقبلية من خلال الافتراضات التي ترى الإداره أنها متسقة مع تلك المستخدمة من قبل المشاركي في السوق في تقييم مثل هذه الموجودات والمطلوبات المالية. كما أجرى البنك تحليل حساسية عن طريق تبادل هذه الافتراضات بهامش معقول وليس هناك أي تأثير جوهري.

إن القيمة العادلة لهذه الموجودات والمطلوبات المالية لا تختلف بصورة جوهيرية عن قيمتها الدفترية في تاريخ البيانات المالية. ويعاد تسعير معدلات الفائدة على هذه الموجودات والمطلوبات المالية على الفور استناداً إلى حركات السوق. تم تصنيف القيمة العادلة لهذه الأدوات المالية ضمن المستوى 3 وتم تحديدها استناداً إلى التدفقات النقدية المخصومة حيث تتمثل المدخلات الأكثر جوهيرية في معدل الخصم الذي يعكس مخاطر الائتمان للأطراف المقابلة.

.26. المطلوبات المحتملة والالتزامات

للوفاء باحتياجات العملاء من التمويل، يقوم البنك بإبرام اتفاقيات حول العديد من المطلوبات المحتملة والالتزامات غير القابلة للإلغاء. بالرغم من أن هذه الالتزامات قد لا يتم إدراجها في بيان المركز المالي إلا أنها تتضمن مخاطر الائتمان وبالتالي تعد جزءاً من المخاطر الكلية للبنك.

إن إجمالي المطلوبات المحتملة والالتزامات القائمة هو كما يلي:

2021 ألف دينار كويتي	2022 ألف دينار كويتي	
1,177,918	1,146,960	ضمانات
285,744	366,055	خطابات ائتمان وحوالات مقبولة
17,542	33,323	الالتزامات غير مسحوبة وغير قابلة للإلغاء
923,626	1,127,150	الالتزامات غير مسحوبة وقابلة للإلغاء
<hr/> 2,404,830	<hr/> 2,673,488	

تنبيه الشرط التعاقدية للبنك الحق في سحب هذه التسهيلات في أي وقت.

.27. تحليل القطاعات**أ.وفقاً لوحدة الأعمال**

قبول الودائع من العملاء من الأفراد والشركات والمؤسسات وتقديم القروض الاستهلاكية والحسابات المشفوقة لدى البنك وتسهيلات بطاقات الائتمان وتحويل الأموال إلى الأفراد والتسهيلات الائتمانية الأخرى للعملاء من الشركات والمؤسسات.

تقديم خدمات السوق النقدي والمتاجرة والخزينة وكذلك إدارة عمليات التمويل بالبنك عن طريق استخدام سندات خزينة حكومة الكويت والأوراق المالية الحكومية والإيداعات والحوالات المقبولة لدى البنوك الأخرى. تدار الاستثمارات الخاصة للبنك من قبل وحدة الاستثمارات.

27. تحليل القطاعات (تتمة)

فيما يلي معلومات القطاعات للسنة المنتهية في 31 ديسمبر:

المجموع	الخزينة والاستثمارات		الأعمال المصرية التجارية		الإيرادات تشغيل نتيجة القطاع
	2021 ألف دينار كويتي	2022 ألف دينار كويتي	2021 ألف دينار كويتي	2022 ألف دينار كويتي	
155,826	155,255	12,492	8,140	143,334	147,115
77,452	90,177	10,708	6,086	66,744	84,091
14,232	25,802				إيرادات غير موزعة
(49,579)	(54,175)				مصروف غير موزع
42,105	61,804				ربح السنة
6,460,243	6,747,091	1,509,633	1,510,204	4,950,610	5,236,887
95,667	104,389				موجودات القطاعات
6,555,910	6,851,480				موجودات غير موزعة
5,744,862	5,954,444	2,345,760	2,757,554	3,399,102	مطلوبات القطاعات
811,048	897,036				مطلوبات وحقوق ملكية غير موزعة
6,555,910	6,851,480				إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية

ب. إن معلومات القطاعات الجغرافية المتعلقة بموقع الموجودات والمطلوبات والبنود خارج الميزانية العمومية مبنية في ايضاح 24 أ.

إن الإيرادات الناتجة من معاملات مع عميل خارجي أو طرف مقابل فردي لم ينتج عنها نسبة 10% أو أكثر من إجمالي إيرادات البنك في سنة 2022 أو 2021.

28. المشتقات

يقوم البنك ضمن سياق أعماله العادي بإجراء أنواع مختلفة من المعاملات التي تتضمن الأدوات المالية المشتقة. إن الأداة المالية المشتقة هي عقد مالي بين طرفين حيث تعتمد المدفوعات على الحركات في سعر واحدة أو أكثر من الأدوات المالية الأساسية أو معدل أو مؤشر السوق المرجعي.

يعرض الجدول التالي القيمة العادلة الموجبة والسلبية للأدوات المالية المشتقة بالإضافة إلى المبالغ الاسمية التي تم تحليلها وفقاً للمرة حتى فترة الاستحقاق. إن المبلغ الاسمي هو مبلغ الأصل الأساسي للأداة المشتقة أو معدل أو مؤشر السوق المرجعي وهو الأساس الذي تناول بناء عليه التغيرات في قيمة المشتقات.

تشير المبالغ الاسمية إلى حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة ولا تمثل مؤشراً لمخاطر السوق أو مخاطر الائتمان. يتم إدراج كافة عقود المشتقات بالقيمة العادلة استناداً إلى بيانات السوق المعروضة.

المبالغ الاسمية وفقاً للمدة
حتى تاريخ الاستحقاق

في 31 ديسمبر 2022:

القيمة العادلة الموجبة	القيمة العادلة السلبية	المبالغ الاسمي	القيمة العادلة الموجبة	المبالغ الاسمي	القيمة العادلة الموجبة	المبالغ الاسمي	القيمة العادلة الموجبة	المبالغ الاسمي
12-3 شهراً ألف دينار كويتي	3 أشهر ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	12-3 شهراً ألف دينار كويتي	3 أشهر ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
-	7,834	7,834	(46)		52			

أدوات مالية مشتقة محتفظ بها بغضون:
المتاجرة (و عمليات التحوط غير المؤهلة)
عقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة

28. المشتقات (تنمية)

في 31 ديسمبر 2021:

المبالغ الاسمية وفقاً للمرة حتى تاريخ الاستحقاق	ال기간	اجمالي المبلغ	القيمة العادلة الاسمية	القيمة العادلة السالبة	الموجبة
	12-3 شهر	3 أشهر	ألف	ألف	ألف
	ألف	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
6,851	-	6,851	(4)	7	

مشتقات محفظة بها بغرض:
المتاجرة (و عمليات التحوط غير المؤهلة)
عقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة

أنواع منتجات المشتقات

يتم إبرام العقود الآجلة والمستقبلية لشراء أو بيع عملة أو سلعة أو أداة مالية محددة بسعر محدد وفي تاريخ محدد في المستقبل. إن عقود تبادل العملات الأجنبية الآجلة هي عقود يتم إعدادها خصيصاً لتنفيذ معاملة معينة ويتم التعامل معها في السوق الموازي. يتم إبرام عقود آجلة للتعامل بالعملات الأجنبية ومعدلات الفائدة بمبالغ قياسية وفقاً لأسعار صرف منظمة وتخضع لمتطلبات هامش نقدي يومي.

إن المبادرات هي ترتيبات تعاقدية بين طرفين لتبادل الفائدة أو فروق العملات الأجنبية استناداً إلى مبلغ اسمي محدد أو لتحويل مخاطر الائتمان الخاصة بطرف آخر استناداً إلى مبلغ أساسي متفق عليه وفائدة قائمة ذات صلة.

بالنسبة لعقود مبادلة العملات الأجنبية يتم تبادل مدفوعات الفائدة الثابتة أو المتغيرة وأيضاً المبالغ الاسمية بعملات مختلفة.

مشتقات محفظة بها أو صادرة لأغراض المتاجرة

تتعلق معظم أنشطة المتاجرة لدى البنك بالمبيعات واتخاذ المراكز والموازنة. تتضمن أنشطة المبيعات عرض المنتجات للعملاء لتمكينهم من تحويل أو تعديل أو تخفيض المخاطر الحالية والمتوقعة. ويتضمن اتخاذ المراكز إدارة المراكز مع توقيع تقليل مخاطر السوق. تتضمن الموازنة تحديد فروق الأسعار بين الأسواق أو المنتجات والاستفادة منها.

كفاية وإدارة رأس المال 29.

إدارة رأس المال

إن أهداف البنك الرئيسية من إدارة رأس المال هو ضمان التزام البنك بالمتطلبات التنظيمية لرأس المال والمحافظة على معدلات رأس المال الجيدة لدعم الأعمال التي يقوم بها وتحقيق أعلى قيمة يحصل عليها المساهمين.

يقوم البنك بإدارة قاعدة رأس المال بفاعلية للتحوط من المخاطر المتعلقة بالأعمال. كما يتم مراقبة مدى كفاية رأس المال البنك من خلال تنفيذ عدة إجراءات من بينها تطبيق القواعد والمعدلات الصادرة من لجنة بازل للرقابة المصرفية التي يستعين بها بنك الكويت المركزي للرقابة على البنك.

إن الإفصاحات المتعلقة بتعليمات كفاية رأس المال الصادرة عن بنك الكويت المركزي كما نص عليها تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/رب، رب / 336 تم إدراجها ضمن قسم "إدارة رأس المال والتوزيع" في التقرير السنوي. تم احتساب المعدلات الواردة أدناه دون أي تأثير على توزيعات الأرباح النقدية الموصى بها.

.29 كفاية وإدارة رأس المال (النهاية)

إدارة رأس المال (النهاية)

تم احتساب رأس المال الرقابي ومعدلات مدى كفاية رأس المال لدى البنك لسنوات المنتهيتين في 31 ديسمبر 2022 و31 ديسمبر 2021 وفقاً لعمليم بنك الكويت المركزي رقم 2/رب، رب / 336/2014 بتاريخ 24 يونيو 2014 على النحو التالي:

2021 ألف دينار كويتي	2022 ألف دينار كويتي	
4,827,656	5,216,454	الموجودات المرجحة بالمخاطر
<hr/> <hr/> 555,180	<hr/> <hr/> 652,057	رأس المال المطلوب: (%) 11.5 : 2021 (%) 12.5
698,151	741,129	رأس المال المتاح
108,912	114,002	الشريحة 1 من رأس المال الشريحة 2 من رأس المال
807,063	855,131	إجمالي رأس المال
14.46%	14.21%	معدل كفاية الشريحة 1 من رأس المال
16.72%	16.39%	إجمالي معدل كفاية رأس المال

معدل الرافعة المالية

تم احتساب معدل الرافعة المالية لدى البنك لسنوات المنتهيتين في 31 ديسمبر 2022 و31 ديسمبر 2021 وفقاً لعمليم بنك الكويت المركزي رقم 2/رب، رب / 342/2014 بتاريخ 21 أكتوبر 2014 على النحو التالي:

2021 ألف دينار كويتي	2022 ألف دينار كويتي	
698,151	741,129	الشريحة 1 من رأس المال
<hr/> <hr/> 7,351,764	<hr/> <hr/> 7,659,867	إجمالي التعرض
<hr/> <hr/> 9.50%	<hr/> <hr/> 9.68%	معدل الرافعة المالية

إن الإفصاحات المتعلقة بلوائح كفاية رأس المال الصادرة عن بنك الكويت المركزي كما نص عليها التعميم الصادر من بنك الكويت المركزي رقم 2/رب، رب / 336/2014 بتاريخ 24 يونيو 2014 والإفصاحات المتعلقة بمعدل الرافعة المالية كما نص عليه التعميم الصادر من بنك الكويت المركزي رقم 2/رب، رب / 342/2014 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 و31 ديسمبر 2021، تم إدراجها ضمن فقرة "إدارة المخاطر" بالقرير السنوي.

موجودات بصفة الأمانة

30

في 31 ديسمبر 2022، بلغت القيمة الإجمالية للموجودات التي يحتفظ بها البنك أو تتم إدارتها بصفة الأمانة من قبل البنك مبلغ **1,101,000 ألف دينار كويتي** (2021: 907,700 ألف دينار كويتي) وبلغ الدخل المتعلق بهذا النشاط **637 ألف دينار كويتي** (2021: 537 ألف دينار كويتي) مدرج ضمن صافي الاتساع والعمولات (إيضاح 6).